

146

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -
دائرة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

رقم التسجيل

الشعبة: تحليل اقتصادي.

إنعكاسات برامج صندوق النقد الدولي على
النفقات العامة في الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تحت إشراف الأستاذ :

د. سعودي محمد الطاهر

من إعداد الطالب :

مجلخ سليم

أمام لجنة المناقشة :

رئيسا	جامعة أم البواقي	أستاذ محاضر	د. مدفوني عبد الحميد
مقررا	جامعة باتنة	أستاذ محاضر	د. سعودي محمد الطاهر
عضوا	جامعة قسنطينة	أستاذ محاضر	د. روابح عبد الباقي
عضوا	جامعة باتنة	أستاذ محاضر	د. زيتوني عمار

السنة الجامعية : 2009 / 2008

الشكر

(...رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن
أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين...) الآية 19 سورة
النمل

بصدق الوفاء والإخلاص أتقدم بجزيل الشكر إلى مشرفي الدكتور
سعودي محمد الطاهر على نصائحه وإرشاداته القيمة التي مكنتني من
إخراج هذه المذكرة في شكلها النهائي، كما لا يفوتني أن أتقدم إلى
السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة و صرفهم جزء من
وقتهم الثمين لأجل قراءتها.

وأتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني إلى كل من ساعدني من
قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

الإهداء

إلى من قال الله في حقهما (... ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما...)
أمي و أبي أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي

إلى أخواتي

إلى كل الأصـدقاء

إلى كل الأحباب

أهدي لهم جميعا هذا الجهد المتواضع

سليـم

المحتويات

	الشكر
	الإهداء
	الفهرس
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة المخططات
أ- د	مقدمة عامة
	الفصل الأول: أهداف صندوق النقد الدولي وبرامجه الإصلاحية في جانب
1	النفقات العامة.....
2	المبحث الأول: صندوق النقد الدولي كمؤسسة نقدية عالمية.....
3	المطلب الأول: نظرة عن صندوق النقد الدولي.....
3	الفرع الأول: نشأة صندوق النقد الدولي.....
4	الفرع الثاني: الأهداف الأساسية لصندوق النقد الدولي.....
8	الفرع الثالث: وظائف صندوق النقد الدولي.....
9	المطلب الثاني: موارد صندوق النقد الدولي وأساليبه المستخدمة في الرقابة.....
9	الفرع الأول: موارد صندوق النقد الدولي.....
9	1- الحصص (حصص الأعضاء).....
9	1-1 التحديد الأصلي للحصص.....
10	1-2 التحديد الحالي للحصص.....
13	2- الاقتراض.....
13	3- بيع الذهب.....
14	الفرع الثاني: أساليب رقابة صندوق النقد الدولي.....
15	1- مشاورات المادة الرابعة.....
16	2- الرقابة العالمية.....
17	3- الرقابة الإقليمية.....
19	4- الرقابة المعززة.....

195- البيانات الاقتصادية والمالية.
19الفرع الثالث: أشكال المساعدات التي يقدمها صندوق النقد الدولي.
191-2 أشكال المساعدات المالية (التسهيلات)
232-2 المساعدات الفنية المقدمة من قبل الصندوق.
	المبحث الثاني: الاختلالات الاقتصادية والمالية في الدول النامية والسياسات المقترحة في
25برامج صندوق النقد الدولي لعلاجها.
	المطلب الأول: الاختلالات الاقتصادية والمالية في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة
26الجزائر.
26الفرع الأول: الاختلالات الاقتصادية والمالية الداخلية.
261- عجز الموازنة العامة.
272- الوضعية التضخمية.
27الفرع الثاني: الاختلالات الاقتصادية والمالية الخارجية.
281- مشكلة ترايد العجز الهيكلي في ميزان المدفوعات.
282- المديونية الخارجية.
	المطلب الثاني: السياسات المقترحة في برامج صندوق النقد الدولي لعلاج الاختلالات
29السائدة في الدول النامية.
30الفرع الأول: تخفيض العجز المالي.
311- السياسات الموجهة للتأثير على صافي المدخرات للقطاع الخاص.
322- السياسات الموجهة للتأثير على العجز المالي للحكومة.
33الفرع الثاني: رفع كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية.
34الفرع الثالث: إصلاح القطاع النقدي.
35الفرع الرابع: تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات.
37الفرع الخامس: إدارة أسعار الصرف.
	المبحث الثالث: السياسات والبرامج المعتمدة من طرف صندوق النقد الدولي في جانب
39النفقات العامة.
40المطلب الأول: سياسات ترشيد جانب النفقات العامة.
	الفرع الأول: أوجه القصور في السياسات الإنفاقية وهيكل النفقات العامة في الدول
41النامية.

44 الفرع الثاني: عناصر إصلاح السياسة الإنفاقية
44 1- ترشيد هيكل الإنفاق العام
46 2- اتجاهات الإصلاح في عملية تخطيط وإدارة النفقات العامة
 3- ترشيد دور السياسة الإنفاقية في مجال تخفيف التكاليف الاجتماعية، لعملية الموازنة
47 الاجتماعية، على /هبة الفقراء ومحدودي الدخل
48 المطلب الثاني: المراد تحقيقه من انتهاز سياسات الإصلاح
49 الفرع الأول: تحقيق توازن ميزان المدفوعات
50 الفرع الثاني: تخفيض عبء الدين الخارجي
 الفصل الثاني: النفقات العامة في الجزائر وعلاقتها ببرامج وسياسات صندوق
52 النقد الدولي
53 المبحث الأول: تطور النفقات العامة
53 المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة وتقسيماتها
53 الفرع الأول: مفهوم النفقات العامة وطبيعتها
53 1- تعريف النفقة العامة
53 1-1 النفقة العامة مبلغ نقدي
54 2-1 صدور النفقة العامة من الدولة أو أحد تنظيماتها
54 3-1 الغرض من النفقة العامة تحقيق نفع عام
55 2- طبيعة النفقات العامة
55 1-2 مرحلة الدولة الحارسة
56 2-2 مرحلة الدولة المتدخلة
56 3-2 مرحلة الدولة المنتجة
56 الفرع الثاني: تقسيمات النفقات العامة
57 1- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية
57 1-1 النفقات الحقيقية
57 2-1 النفقات التحويلية
58 2- النفقات العادية والنفقات غير العادية
59 3- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة
59 3-1 النفقات الإدارية للدولة

59 2-3 النفقات الاجتماعية للدولة.
59 3-3 النفقات الاقتصادية للدولة.
60 المطلب الثاني: تصنيف النفقات العامة في قانون المالية الجزائري.
60 الفرع الأول: نفقات التسيير.
61 1- الوزارة كوحدة أساسية لنفقات التسيير.
63 2- تصنيف النفقات العامة حسب العناوين لكل وزارة.
66 3- التوزيع حسب الأقسام لكل وزارة.
70 الفرع الثاني: نفقات التجهيز.
70 1- توزيع نفقات التجهيز إلى قطاعات.
72 2- توزيع نفقات التجهيز إلى عناوين وأقسام.
72 3- توزيع نفقات التجهيز إلى أبواب.
77 المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية الذاتية في الجزائر.
77 المطلب الأول: أسباب تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الذاتية.
77 الفرع الأول: فشل سياسة التخطيط في الجزائر.
80 الفرع الثاني: زيادة حجم المديونية.
81 الفرع الثالث: أسباب أخرى داخلية وخارجية.
82 المطلب الثاني: عرض الإصلاحات الاقتصادية الذاتية في الجزائر.
83 الفرع الأول: إصلاح المؤسسات العمومية.
84 1-1 إعادة هيكلة المؤسسات العمومية.
85 1-1-1 إعادة الهيكلة العضوية.
85 2-1-1 إعادة الهيكلة المالية.
86 2-1 استقلالية المؤسسات العمومية.
86 3-1 خصوصية المؤسسات العمومية.
86 الفرع الثاني: إصلاح القطاع الزراعي والمصرفي.
86 1- إصلاح القطاع الزراعي.
87 2- إصلاح القطاع المصرفي.
88 المبحث الثالث: الإصلاحات الاقتصادية المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي.
 المطلب الأول: الإصلاحات من خلال برامج صندوق النقد الدولي في جانب النفقات

88 العامة
89 الفرع الأول: دوافع الإصلاحات من خلال برامج صندوق النقد الدولي.
89 1- الأسباب الخارجية
90 2- الأسباب الداخلية
91 الفرع الثاني: اتفاق الاستعداد الائتماني الأول (Stand by 01) ماي 1989
92 الفرع الثالث: اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني (Stand by 02) جوان 1991
 الفرع الرابع: اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث (Stand by 03) أفريل 1994
93 مارس 1995
95 المطلب الثاني: برنامج التصحيح (التعديل) الهيكلي وخيار إعادة الجدولة
96 الفرع الأول: برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998)
96 1- أهدافه
97 2- محتوى البرنامج
97 1-2 تحرير الأسعار وإرساء نظام الصرف
97 2-2 السياسة المالية والسياسة النقدية
98 2-3 إصلاح القطاع العام والقطاع الزراعي
99 2-4 إصلاح الشبكة الاجتماعية وسوق العمل والسكن
99 2-5 الإصلاحات الخاصة بالتجارة الخارجية
100 2-6 تخفيض قيمة الدينار
102 الفرع الثاني: الجزائر وإعادة الجدولة
102 1- مفهوم إعادة الجدولة
103 2- إعادة الجدولة من خلال نادي باريس
 الفصل الثالث: آثار برامج وسياسات صندوق النقد الدولي على النفقات العامة
106 في الجزائر
107 المبحث الأول: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة
107 المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة
107 الفرع الأول: الآثار المباشرة للنفقات العامة على الناتج الداخلي الخام
109 الفرع الثاني: الآثار المباشرة للنفقات العامة على تحويل عناصر الإنتاج
110 الفرع الثالث: الآثار المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك الوطني

110	1- النفقات العامة المخصصة لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية.....
111	2- توزيع الحكومة لدخول تخصص جزئيا أو كليا للاستهلاك.....
111	المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية الغير المباشرة للنفقات العامة.....
111	الفرع الأول: أثر المضاعف.....
113	الفرع الثاني: أثر المسرع.....
	المبحث الثاني: آثار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر من خلال برامج صندوق النقد الدولي.....
114	المطلب الأول: الآثار الاقتصادية لبرامج صندوق النقد الدولي في الجزائر.....
114	الفرع الأول: الآثار على القطاعات الكبرى.....
115	1- الصناعة.....
115	2- الفلاحة.....
117	3- المحروقات.....
119	الفرع الثاني: الآثار على النمو الاقتصادي والكتلة النقدية والموازن.....
120	1- النمو الاقتصادي.....
120	2- الميزانية العامة.....
121	3- الميزان التجاري وميزان المدفوعات.....
123	3-1 رصيد الميزان التجاري.....
123	3-2 ميزان المدفوعات.....
125	4- الوضع النقدي والكتلة النقدية.....
127	5- التضخم.....
128	الفرع الثالث: الآثار على المديونية والاحتياطيات الخارجية والتجارة الخارجية والأسعار.....
130	1- المديونية الخارجية.....
130	2- الاحتياطيات الدولية.....
133	3- التجارة الخارجية.....
135	4- سعر الصرف.....
136	المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية لبرامج صندوق النقد الدولي في الجزائر.....
138	

139 الفرع الأول: الأثر على التربية والتكوين والصحة والسكن
139 1- التربية والتكوين
141 2- الصحة
142 3- السكن
144 4- مستوى المعيشة
 الفرع الثاني: الأثر على المداخيل والأجور ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام
145 1- المداخيل والأجور
145 2- نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام
145 3- القدرة الشرائية
146 الفرع الثالث: الأثر على البطالة والتشغيل والهجرة الخارجية
147 1- الفقر والبطالة
147 1-1 الفقر
147 2-1 البطالة
148 2- التشغيل والعمل والتضامن الوطني والضمان الاجتماعي
150 3- الهجرة الخارجية
154 المبحث الثالث: النفقات العامة والناتج الداخلي الخام (Le PIB) دراسة إحصائية
156 المطلب الأول: مفاهيم حول الناتج الداخلي الخام (Le PIB)
156 الفرع الأول: تعريف الناتج الداخلي الخام والمجاميع المتعلقة به
156 1- الإنتاج الكلي الخام
157 1-1 حساب الإنتاج الكلي الخام (La PTB) من منظور الإنتاج
158 2-1 حساب الإنتاج الكلي الخام (La PTB) من منظور الإنفاق
159 3-1 حساب الإنتاج الكلي الخام (La PTB) من منظور الدخل
159 2- الإنتاج الداخلي الخام (La PIB)
160 3- الناتج الداخلي الخام (Le PIB)
161 الفرع الثاني: تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة (1988-2006)
163 المطلب الثاني: الربط بين النفقات العامة والناتج الداخلي الخام (Le PIB) رياضيا
 الفرع الأول: تركيب معادلة أمدار خطي بسيط بين النفقات العامة والناتج الداخلي

164 الختام في الجزائر
167 الفرع الثاني: دراسة العلاقة الارتباطية بين المتغيرين
171 الخاتمة العامة
174 المراجع
181 الملحق
	الملخص

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الأهداف الإستراتيجية متوسطة الأجل التي أطلقها المدير العام لصندوق النقد الدولي لسنة 2006.....	07
02	مراجعة الحصص في الصندوق.....	12
03	موارد صندوق النقد الدولي.....	14
04	أشكال المساعدات المالية التسهيلات.....	20، 21، 22
05	الإتفاقات الموافق على عقدها في إطار تسهيل النمو والحد من الفقر في السنة المالية 2007.....	23
06	توزيع اعتمادات ميزانية التسيير لسنة 2008 حسب كل دائرة وزارية.....	62
07	الاعتمادات المخصصة لوزارة الصحة والسكان لسنة 1994 من ميزانية التسيير والموزعة بالترتيب في كل باب.....	67، 68، 69، 70
08	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2008 حسب القطاعات.....	71
09	تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 1988 – 2008.....	74
10	تطور الاستثمارات المخططة و الفعلية خلال الفترة 1967 – 1979.....	78
11	ملخص برنامج التثبيت الهيكلي.....	95
12	العلاقة بين سياسات التثبيت والتعديل.....	96
13	ملخص حول سياسات التصحيح الهيكلي.....	102
14	تطور النفقات العامة الموجهة للصناعة للفترة 1998 – 2008.....	116
15	تطور النفقات العامة الموجهة للفلاحة للفترة 1998 – 2008.....	118
16	تطور بعض المؤشرات الفلاحية.....	119
17	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1988 – 2006).....	120
18	تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر للفترة (1988 – 2008).....	122
19	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة (1994 – 2006).....	124
20	تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (1990 – 2006).....	126
21	تطور M_2 في الجزائر للفترة 1994 – 2004.....	128
22	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990 – 2007.....	129
23	تطور المديونية الخارجية الجزائرية وخدماتها للفترة (1993 – 2006).....	131
24	تطور الاحتياطات الدولية الجزائرية للفترة (1993 – 2005).....	133

تابع لقائمة الجداول

135	تطور النفقات العامة المخصصة لوزارة التجارة الجزائرية للفترة (1998-2008)	25
137	تطور أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1990-2007).....	26
140	تطور النفقات العامة الموجهة للتربية الوطنية للفترة (1998-2008).....	27
141	تطور النفقات العامة المخصصة للتكوين المهني للفترة (1998-2008).....	28
142	تطور نفقات السبير لوزارة الصحة للفترة (1998-2008).....	29
143	تطور النفقات العامة المخصصة للسكن للفترة (1998-2008).....	30
146	تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام للفترة (2000-2006).....	31
149	تطور معدل البطالة وعدد البطالين خلال الفترة (1990-2006).....	32
152	تطور النفقات العامة المخصصة للعمل والضمان الاجتماعي للفترة (1998-2008).....	33
153	تطور النفقات العامة المخصصة لوزارة التصفيل والتضامن الوطني للفترة (1998-2008).....	34
154	تطور النفقات العامة المخصصة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (1998-2008).....	35
162	تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة (1988-2006).....	36
164	تطور النفقات العامة والناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة (1988-2006)	37

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور النفقات العامة في الجزائر بشقيها (نفقات التسيير و نفقات التجهيز) للفترة (1988-2008).....	75
02	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1988-2006).....	121
03	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر (1988-2008).....	123
04	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة (1994-2006).....	125
05	تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (1994-2006).....	127
06	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1990-2007).....	130
07	تطور المديونية الخارجية للفترة (1993-2006).....	132
08	تطور الاحتياطات الدولية في الجزائر للفترة (1993-2005).....	134
09	تطور أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1990-2007).....	138
10	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2006).....	150
11	تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة (1988-2006).....	163
12	شكل الانتشار للمتغيرين (y) النفقات العامة، و (x) الناتج الداخلي الخام (PIB).....	165
13	شكل معادلة الانحدار بين النفقات العامة والناتج الداخلي الخام.....	167

قائمة المخططات

الصفحة	عنوان المخطط	رقم المخطط
05	أهداف وعناصر الإصلاح الهيكلي.....	01
16	كيف تدير الدول سياستها الاقتصادية تبعا للقرار الجديد حول الإشراف لسنة 2007..	02
18	كيفية العمل في إطار المشاورات الثنائية والمشاورات المتعددة الأطراف.....	03
36	انعكاس تخفيض سعر العملة على توازن ميزان المدفوعات.....	04

المقدمة العامة

تحتل النفقات العامة مكانا بارزا في النظرية المالية كأداة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية، ولقد ارتبط تطور النفقات العامة بتطور دور الدولة من الدولة الحارسة والتي اقتصر فيها دور النفقات العامة على تسيير المرافق الأساسية التي تشبع الحاجات العامة الضرورية كالأمن والعدالة، إلى الدولة المتدخلية والتي اتسع فيها دور النفقات العامة ليشمل تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني ودعم النمو الاقتصادي بتوسيع الإنفاق العام على الاستثمار، إلى الدولة المنتجة والتي أصبحت قيها النفقات العامة أداة لتمويل المشروعات العامة المنتجة.

ولقد عرف الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال تحولات هيكلية عديدة نتيجة للسياسات الاقتصادية المطبقة، فكانت البداية مع النموذج الاشتراكي الذي ارتبط بمجموعة من المخططات الاقتصادية والتي تميزت بملكية الدولة لوسائل الإنتاج، واحتكارها للنشاط الاقتصادي، وإنفاقها على جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية... إلخ، وترتبت عن هذه المرحلة أعباء مالية كانت نتيجة لسوء تسيير المؤسسات الاقتصادية العمومية واكتضاضها بالعمال الذين يحصلون على دخول بدون مقابل (بطالة مقنعة)، وقلة مردوديتها لكونها مؤسسات اجتماعية أكثر منها اقتصادية، فانعكس ذلك على تزايد حجم المديونية الداخلية والخارجية للجزائر، الأمر الذي دفع بالدولة إلى التوجه إلى المؤسسات النقدية والمالية الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي للحصول على قروض مقابل تطبيق مجموعة من البرامج التصحيحية والتي تركز على ضرورة تخلي الدولة عن احتكارها للنشاط الاقتصادي والتجارة الخارجية وتحرير الأسعار وكذا إعادة النظر في السياسة العامة لميزانية الدولة من خلال تقليص النفقات العامة للدولة وحصرها في مجالات ضيقة مع إلغاء كافة أشكال الدعم والإعانات التي كانت الدولة تقدمها حيث كانت هذه العوامل المؤثر نحو التوجه إلى اقتصاد السوق والتخلي عن الاشتراكية للدخول في الرأسمالية.

إشكالية البحث:

ويمكن طرح سؤال جوهري لهذا البحث على النحو التالي:

ما هي الانعكاسات والآثار الإيجابية والسلبية لبرامج وسياسات صندوق النقد الدولي على النفقات العامة في الجزائر؟

ونحاول أن نجيب عن هذه الإشكالية من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما هي الأسباب التي دفعت بالجزائر إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي؟
- 2- هل يمكن اعتبار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي بالجزائر المقترح من طرف صندوق النقد الدولي انطلاقة حقيقية للدخول في اقتصاد السوق؟
- 3- هل تطبيق الجزائر لسياسات صندوق النقد الدولي كانت ذات آثار سلبية أم إيجابية؟

فرضيات البحث:

وتعتمد الإشكالية السابقة على الفرضيات التالية:

- 1- قد تكون الاختلالات الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية التي عاشتها الجزائر وفشل الإصلاحات الذاتية وأزمة المديونية هي الأسباب التي دفعت بالجزائر إلى اللجوء للاقتراض من صندوق النقد الدولي.
- 2- قد تعتبر برامج التعديل الهيكلي المطبقة في الجزائر والمدعمة من طرف صندوق النقد الدولي الانطلاقة الحقيقية للدخول في اقتصاد السوق.
- 3- تطبيق برامج صندوق النقد الدولي في جانب النفقات العامة قد يكون له أثر إيجابي من الناحية الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية الكلية، وأثر سلبي من الناحية الاجتماعية بالنسبة لآثار ترشيد وتقليص النفقات العامة في الجزائر.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

- 1- معرفة آثار تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي على الاقتصاد الجزائري.
- 2- معرفة النتائج السلبية والإيجابية لانعكاسات برامج صندوق النقد الدولي.
- 3- معرفة طبيعة العلاقة التي تربط النفقات العامة بالنتائج الداخلي الخام.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في تقديم دراسة تحليلية حول آثار وانعكاسات برامج صندوق النقد الدولي على النفقات العامة في الجزائر قصد إثراء المعرفة العلمية، تماشيا مع التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة التي تفرض على الدول التي تعرف تحولا نحو اقتصاد السوق ضرورة تكيف اقتصادياتها بما يتماشى وهذه التحولات، ومنه يصبح الاهتمام بالسياسة العامة لميزانية الدولة من المشاكل الجديرة بالدراسة والاهتمام.

دوافع البحث:

من دوافع البحث نذكر ما يلي :

- 1- الرغبة الشخصية في تناول ومعالجة المواضيع ذات الأهمية الاقتصادية.
- 2- محاولة التعرف على الأسباب والدوافع الحقيقية التي دفعت بالجزائر إلى اللجوء إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي.
- 3- التعرف على آثار تطبيق برامج صندوق النقد الدولي في الجزائر (اقتصاديا واجتماعيا).
- 4- ندرة البحوث الخاصة بجانب آثار برامج صندوق النقد الدولي على النفقات العامة في الدول النامية عامة والجزائر خاصة.

منهجية البحث:

قسم هذا الموضوع إلى ثلاثة فصول حيث تناول الفصل الأول أهداف صندوق النقد الدولي وبرامجه الإصلاحية في جانب النفقات العامة، بدءاً بصندوق النقد الدولي كمؤسسة نقدية عالمية، ثم تبيان الاختلالات الاقتصادية والمالية في الدول النامية والسياسات المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي لعلاجها، مع شرح السياسات والبرامج المعتمدة من طرف الصندوق في جانب النفقات العامة. أما الفصل الثاني فتطرق إلى النفقات العامة في الجزائر وعلاقتها ببرامج وسياسات صندوق النقد الدولي موضحين تطور النفقات العامة، وارتباط الاقتصاد الجزائري بالإصلاحات الاقتصادية الذاتية، وانتقال الجزائر من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق. وأخيراً تعرض الفصل الثالث إلى آثار برامج وسياسات صندوق النقد الدولي على جانب النفقات العامة في الجزائر منها الآثار الاقتصادية للنفقات العامة وآثار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر من خلال برامج صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى دراسة إحصائية حول النفقات العامة والنتائج الداخلي الخام.

ولقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع اعتماد المؤشرات والعلاقات الإحصائية للاستدلال على الظواهر محل الدراسة.

صعوبات البحث

من بين الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذه المذكرة

1- قلة المراجع المعتمدة المتعلقة بآثار سياسات صندوق النقد الدولي على النفقات العامة في الجزائر.

2- اختلاف الإحصائيات من مرجع لأخر.

3- صعوبة الترجمة.

الفصل الأول:

أهداف صندوق النقد الدولي وبرامجه الإصلاحية في جانب

النفقات العامة

لقد عاشت بلدان العالم ظروفًا صعبة في المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، تمثلت هذه الظروف في انهيار النظم الاقتصادية وتدهور شروط التجارة الدولية وتعثر عمليات الدفع والتسوية وتفاقم معدلات التضخم والبطالة والتقلبات السريعة لأسعار صرف العملات الوطنية.

ولقد كان لعدم وجود نظام يوفر أسباب التعاون النقدي على الصعيد الدولي ويسمح بالتشاور وتبادل الرأي حول القضايا الاقتصادية الدولية آثارًا سلبية لا يستهان بها على السياسات النقدية للبلدان المتخلفة آنذاك. فقد تميزت تلك السياسات بإعطاء الاعتبارات الوطنية أولوية خاصة في تحديد قيم تبادل عملاتها مع العملات الأخرى، مما أدى إلى تفاقم الاختلالات على مستوى النظام النقد الدولي.

ومن خلال هذه الظروف وما خلفته الحرب العالمية الثانية من تدهور اقتصادي ونقدي برزت ضرورة البحث عن نظام نقدي عالمي جديد تكون أولى مهامه إعادة تنظيم العلاقات النقدية الدولية ووضع الأسس الكفيلة لتنظيم التجارة الدولية ودعم نموها في فترة ما بعد الحرب، ولقد حثت الولايات المتحدة الأمريكية على عقد مؤتمر اقتصادي عالمي لمناقشة الأوضاع الاقتصادية العالمية المتدهورة والأفكار المطروحة لمعالجتها، وفي عام 1944 عقد مؤتمر بروتن وودز الذي شاركت فيه 44 دولة والذي تمخض عنه وضع اتفاقية التأسيس (الميثاق) التي سمحت بإنشاء صندوق النقد الدولي الذي يسعى إلى استقرار أسعار الصرف، والمساعدة على التمويل مقابل احترام الدول الأعضاء لسلسلة من القواعد المحددة.

وهكذا أصبح صندوق النقد الدولي بمثابة مؤسسة دولية تتمتع بشخصية اعتبارية ذات حصانة خاصة تهدف إلى تطوير نظام دائم للتعاون في مجالات نقدية ومالية، وخصوصاً فيما يتعلق بتنظيم المدفوعات.

ولقد عانت الدول النامية من إختلالات إقتصادية ومالية الأمر الذي دفع بها إلى الرضوخ إلى برامج وسياسات إصلاحية مفروضة من قبل صندوق النقد الدولي، نتيجة للتطور والنمو السريعين في كثير من الدول المتقدمة وكذا انتشار أزمات إقتصادية حادة، ولقد كانت أكثرها حدة الصدمة النفطية العكسية عام 1986، التي تأثرت بها الجزائر تأثراً كبيراً ونتجت عنها إختلالات داخلية وأخرى خارجية.

ونتناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: صندوق النقد الدولي كمؤسسة نقدية عالمية.
- المبحث الثاني: الإختلالات الاقتصادية والمالية في الدول النامية والسياسات المقترحة في برامج الصندوق لعلاجها.
- المبحث الثالث: السياسات والبرامج المعتمدة من طرف صندوق النقد الدولي في جانب النفقات العامة.

المبحث الأول: صندوق النقد الدولي كمؤسسة نقدية عالمية.

أصبحت الدول النامية بما تعانيه من أزمات ومشاكل متزايدة ومتصاعدة الأهمية تشكل جزءاً لا يتجزأ من العالم، حيث لا يمكن مناقشة أزماتها وطرح حلول لها بمعزل عن بقية دول العالم، بل تؤثر وتتأثر بكل ما يجري حولها، وبالتالي أصبحت هذه الدول تشكل سبباً وحجة، وساحة لمعركة القوى العظمى رغم ما أعطي لها من أهمية ومكانة لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية.

فأزمات الدول النامية لا تطرح حلولها في مؤتمرات وندوات ولا تنتهي بمجرد المساعدات والهبات الدولية، التي ترتفع بنسب متفاوتة من عام لآخر، أو بإرسال الخبراء والتقنيات المتعددة.

ومن الركائز الأساسية لهذا النظام النقدي وأبرز مؤسساته صندوق النقد الدولي الذي يدور حوله هذا البحث. وعليه يطرح هذا المبحث التعرض لصندوق النقد الدولي كمؤسسة نقدية عالمية، من خلال مطلبين:

المطلب الأول: لمحة عن صندوق النقد الدولي.

نتعرض في هذا المطلب إلى نشأة وأهداف ووظائف صندوق النقد الدولي من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: نشأة صندوق النقد الدولي.

تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي بموجب معاهدة بروتن وودز بولاية نيوهامشير الأمريكية عندما وضع ممثلو 44 دولة اتفاقية التأسيس (الميثاق) في 1944. ضمن إطار التعاون الإقتصادي لتجنب تكرار السياسات الإقتصادية الفاشلة، التي أدت إلى حدوث أزمات، مثل أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات (1929)، حيث إتسمت هذه الفترة بضعف النشاط الإقتصادي في الدول الصناعية، وبفرض معظم الدول قيود على الواردات، وتخفيض أسعار العملات المحلية من أجل حماية الإحتياطيات الذهبية.

ولقد ظهر صندوق النقد الدولي بصفة رسمية في 27 ديسمبر 1945 بعد توقيع 29 دولة على اتفاقية تأسيسه⁽¹⁾. وبدأ نشاطه المالي في 1 مارس 1947، والصندوق عبارة عن وكالة متخصصة من الوكالات التابعة لهيئة الأمم المتحدة، يعمل على تعزيز سلامة الإقتصاد العالمي، يقع مقره في واشنطن، ويعد الصندوق بمثابة المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، وقد ورد تعريفاً شاملاً للصندوق في إطار القانون الأساسي:

"هو عبارة عن مؤسسة نقدية دولية متخصصة تعمل على تقديم المساعدات لحل المشاكل المالية للدول الأعضاء المشتركة وبذلك فإن الصندوق يمثل البنك المركزي للبنوك المركزية لهذه الدول"⁽²⁾.

¹ Michel Aglietta, Sandra Moatti, LE FMI, Economica, Paris, 2000, P 31.

² الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومه، بدون مكان نشر، 1996، ص 73.

الفرع الثاني: الأهداف الأساسية لصندوق النقد الدولي.

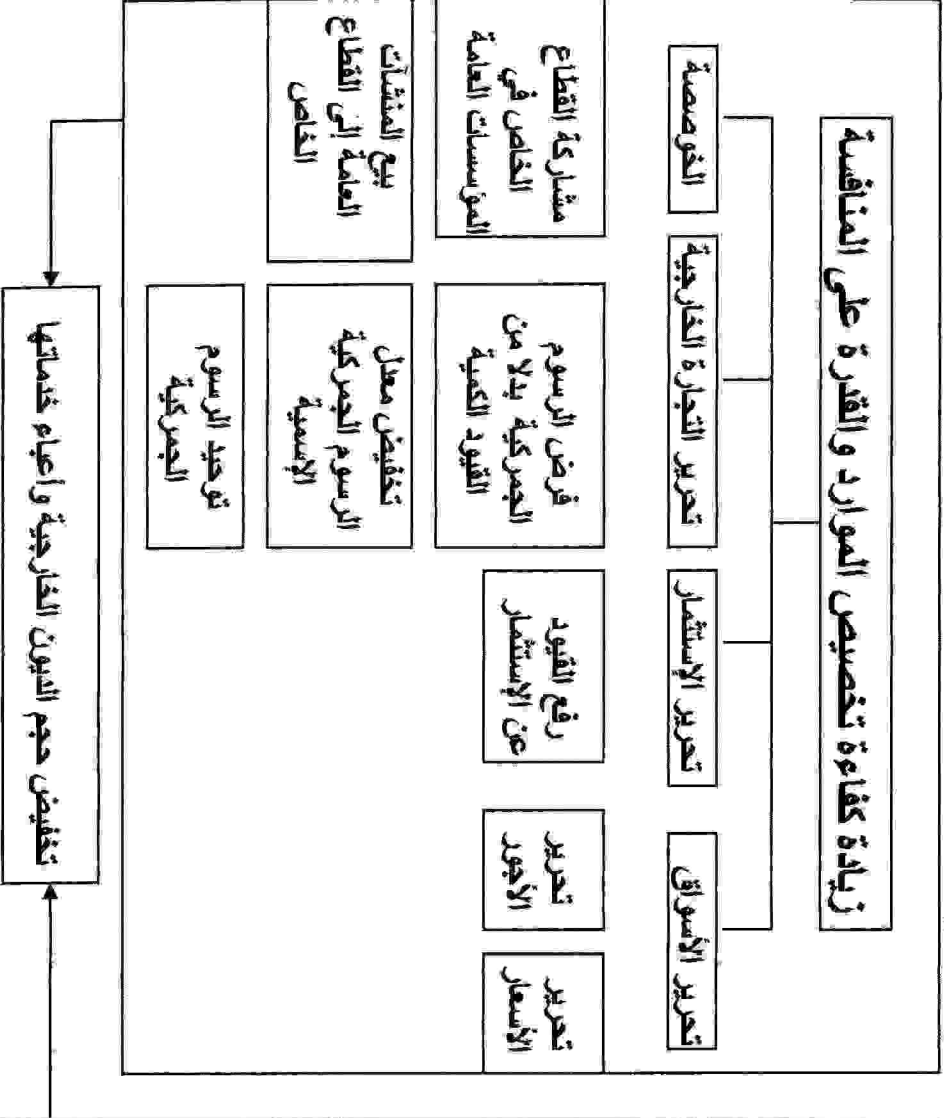
تتمثل أهدافه في ما يلي⁽¹⁾ :

- تنشيط التعاون النقدي الدولي.
 - تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية.
 - تحقيق استقرار أسعار الصرف.
 - المساعدة على إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات.
 - تدعيم الثقة لدى الدول الأعضاء عن طريق وضع موارد الصندوق تحت تصرفهم بضمانات كافية⁽²⁾.
 - تقصير مدة الإحتلال في ميزان مدفوعات الدول الأعضاء والتخفيض من حدته.
- إن الدور الرئيسي للصندوق هو تقديم مساعدات مادية للدول الأعضاء، التي تعاني من عجز مؤقت في ميزان المدفوعات، والتي لا تتوفر على إحتياطات كافية.
- وهذا ما يوضحه المخطط رقم (01) أهداف وعناصر الإصلاح الهيكلي.

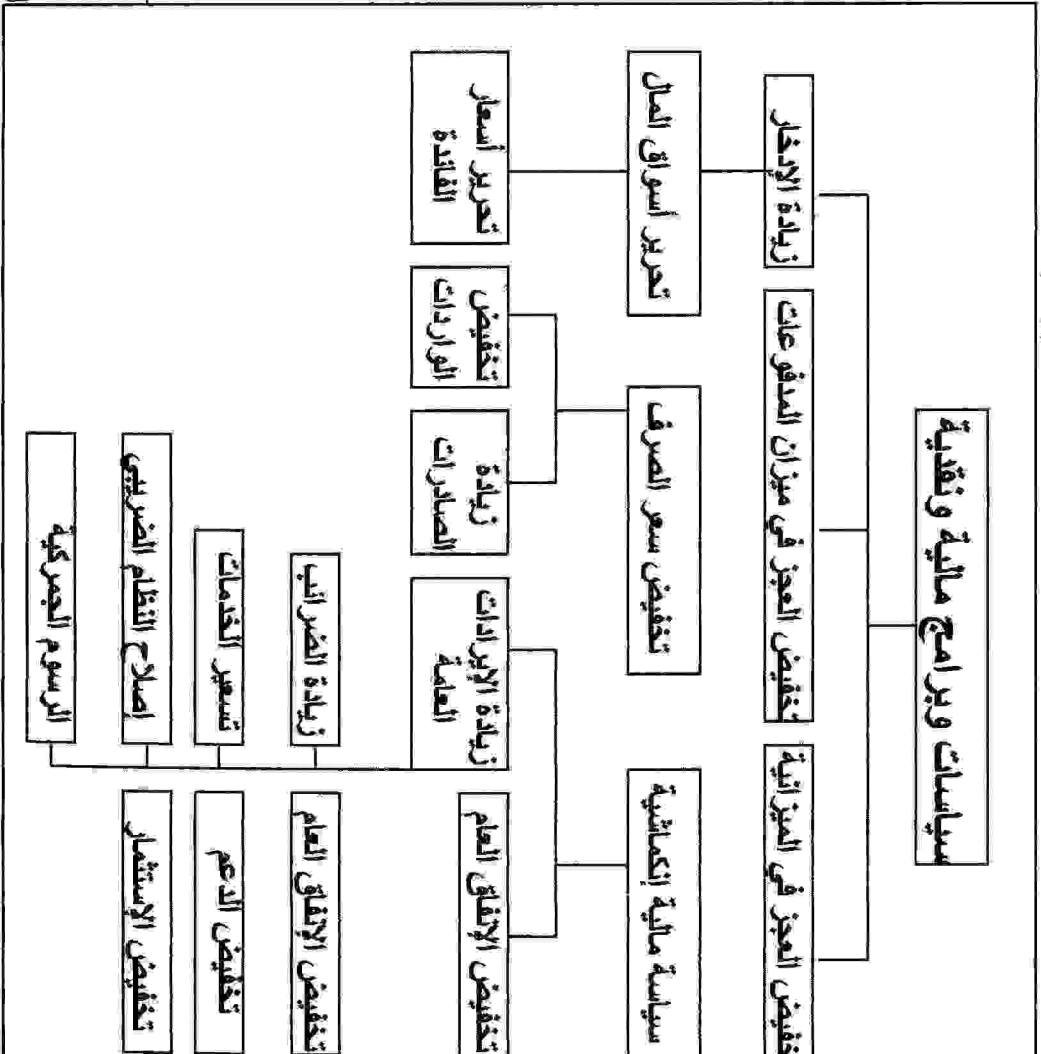
¹ NADIA CHETTAB, la mondialisation économique; le nouvel instrument de l'hégémonie euro – américaine le cas de l'Algérie, thèse de doctorat d' état, université d' Annaba, 2002, p p 327-328.

² ضياء مجيد الموسوي، الإقتصاد النقدي، مؤسسة الشباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص305.

المخطط رقم (01): أهداف وعناصر الإصلاح الهيكلي



المصدر: أحمد زكرياء صبيح، ص، ن، د، ومبارك مديونية دول العالم الثالث، متكررة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995-1996، ص 21



من خلال المخطط رقم (01) نلاحظ وجود مجموعة من السياسات المتبعة كالسياسات النقدية والمالية (تخفيض العجز في الميزانية، تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، تخفيض سعر الصرف... الخ)، وكذا إتباع السياسات التي تسمح بزيادة كفاءة استغلال الموارد والقدرة على المنافسة، وتهدف هذه السياسات الإصلاحية إلى تخفيض حجم الديون الخارجية وأعباء خدماتها وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

وقد حقق صندوق النقد الدولي تقدماً ملحوظاً في تحقيق الأهداف المحددة في الإستراتيجية متوسطة الأجل التي أطلقها المدير العام في السنة المالية 2006. والجدول رقم (01) يبين الأهداف الإستراتيجية متوسطة الأجل التي أطلقها المدير العام لسنة 2006.

الجدول رقم (01) الأهداف الإستراتيجية متوسطة الأجل التي أطلقها المدير العام لسنة 2006.

مجال التدخل	الهدف	الإجراء المتخذ
الرقابة	تحديث الإطار.	مراجعة قرار 1944 بشأن الرقابة على سياسات أسعار الصرف والعمل الجاري بشأن (بيان أولويات الرقابة).
الأسواق	تعميق الرقابة على القطاع المالي والأسواق المالية.	المشاورات المتعددة الأطراف وتعزيز الرقابة على القطاع المالي.
المساعدة وتمتع وقوع الأزمات.	إعادة تقييم مدى ملائمة الأدوات المالية لمنع وقوع الأزمات.	تغطية القطاع المالي. حدول أعمال الرقابة، بخرية المشاورات المبسطة.
البلدان منخفضة الدخل.	مساندة جهود المجتمع الدولي في مساعدة البلدان منخفضة الدخل على تحقيق أهداف التنمية للألفية الجديدة.	إنشاء إطار لمعالجة قضايا القطاع المالي في سياق الرقابة القطرية.
	تعميق المشاركة في العمل التعلق بتدفقات المعونة.	مشاورات المجلس التنفيذي واتصالاته الخارجية بشأن إنشاء أداة جديدة للتمويل الطارئ بغية حل مشكلات السيولة لتكون جزء من مجموع الأدوات التي يستعملها الصندوق لمنع وقوع الأزمات.
بناء القدرات.	مساعدة البلدان الحاصلة على تخفيف لأعباء ديونها في تجنّب إعادة تراكم الديون، إلى مستويات يصعب تحملها.	المشورة بشأن السياسات، والإقراض الميسر، وتخفيف عبء الديون والمساعدة الفنية، وهذا بالتنسيق مع البنك الدولي.
إصلاح نظام الحصص والأصوات.	دعم بناء القدرات في البلدان النامية، وتحسين إدماج المساعدة الفنية والتدريب في أعمال الرقابة تبعاً للأولويات القطرية.	المشورة بشأن السياسات حول فعالية استخدام المعونة الإضافية ومتابعة تنفيذ توصيات مكتب التقييم المستقل حول مشورة الصندوق.
الحوكمة والإدارة.	تعزيز فعالية الصندوق ودعم مشروعيته من خلال التقدم في إصلاح نظام الحصص والأصوات.	إدخال تحسينات على إطار إمكانية الإستمرار في تحمل الدين مع تقديم مساعدة فنية لتحسين إدارة الدين العام، وتعزيز القدرات الإحصائية.
	توليف التراصل وزيادة الشفافية.	تنفيذ الإستراتيجية متوسطة الأجل لبناء القدرات، وتخصيص احتياجات البلدان وموارد المساعدة الفنية، وفتح ثالث مركز إقليمي للمساعدة الفنية في إفريقيا (السادس عالمياً) ومركز تدريب إقليمي في الهند (السابع عالمياً).
	تحقيق فعالية التكاليف في عمل الصندوق ورفع مستوى كفاءته.	إجراء زيادة في حصص البلدان الأربعة غير المحظلة بالمستوى الكافي وهي: الصين وكوريا والمكسيك وتركيا وإقرار مبادئ تحكم صيغة الحصص الجديدة ومناقشة الإطار القانوني لزيادة الأصوات الأساسية.
	الوصول بموارد الصندوق إلى مسار قابل للاستمرار.	بدء مراجعة إستراتيجية الاتصالات وإصدار التقرير السنوي الثاني من الشفافية. النظر في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخارجية حول التعاون بين البنك الدولي والصندوق، وتحسين إدارة، المخاطر وتبسيط الإجراءات.
		إصدار تقرير لجنة الشخصيات البارزة المعني بنموذج الدخل لدى الصندوق.

المصدر: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لسنة 2007، تقرأ عن موقع الصندوق على شبكة الأترانت (www.imf.org) ص 10.

الفرع الثالث: وظائف صندوق النقد الدولي.

يسعى الصندوق لتحقيق الوظائف التالية:

- توفير السيولة الدولية الكافية للدول الأعضاء.
- اقتراح سياسات تصحيحية لتحقيق التوازن الداخلي.
- قيام الصندوق بدور المستشار النقدي.
- تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء بإرسال مجموعة من الخبراء في الشؤون المالية والاقتصادية، لمدة تتراوح من بضع أسابيع إلى أكثر من عام حسب الحالة الاقتصادية لكل دولة. لتقديم النصائح والإرشادات الفنية، اقتراح حل المشكلات، رسم وتنفيذ السياسات النقدية والمالية إعداد تشريع للبنك المركزي، إعادة تنظيم للبنوك المركزية، تطوير الإحصاءات المالية والمساعدة في تنفيذ البرامج التي وافق عليها الصندوق.
- تقديم برامج تدريب متقدمة، فقد أنشأ الصندوق معهد للتدريب في ماي 1946 لتوفير خدمات وبرامج تدريبية في مجالات التحليل المالي، السياسات النقدية والمالية.
- التنسيق الفعال ما بين نشاط الصندوق ونشاط البنك الدولي لخدمة الاقتصاد العالمي⁽¹⁾.
- التنسيق والتعاون مع البنك الدولي في معالجة الإحتلالات الهيكلية لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى اقتصادي.
- القيام بمراقبة النظام النقدي الدولي⁽²⁾.
- التركيز على معالجة المشاكل المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الكلية، حيث إن مجال اختصاص الصندوق في سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي، يقوم الصندوق بعملية الإشراف على الدول الأعضاء للحكم على أداء الاقتصاد الكلي، الذي يضم الإنفاق الكلي، الناتج والدخل الوطني التشغيل، التضخم... وكذا دراسة سياسات القطاع المالي، التي تضم تنظيم البنوك والمؤسسات

¹ محسن أحمد الخضري، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، بدون مكان نشر، 2000، ص

² عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، بدون مكان نشر، 2000، ص 149.

المالية الأخرى والرقابة عليها، كما يهتم بالسياسات الهيكلية، مع قيامه بتقديم النصيحة للأعضاء حول كيفية تحسين سياساتها في هذا المجال.

● مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية للأعضاء وكذا التطورات المالية مع تقديم النصيحة بشأن السياسات مثلاً:

- حث المجلس التنفيذي للحكومة اليابانية أثناء مراجعته السنوية لأداء الاقتصاد الياباني لعام 2000 على تنشيط النمو للمحافظة على أسعار فائدة ضئيلة وإعادة هيكلة الشركات والبنوك.

- أثنى الصندوق على الحكومة المكسيكية لأدائها الاقتصادي في عام 2000 لكنه أعرب على قلقه اتجاه ضعف الجهاز المصرفي.

- عند انهيار الإتحاد السوفييتي، عمل الصندوق على تقديم المساعدة الفنية لدول البلطيق في طرق إنشاء الخزائن لبنوكها المركزية، والتحول من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق.

- اعتراف دولي قوي بما حققته الجزائر خلال السنوات الأخيرة في المجال الاقتصادي، حيث تم اختيارها في سبتمبر 2006 بسنغافورة ولأول مرة لترأس الجمعيات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، المنعقد في 20 - 22 أكتوبر 2007 في واشنطن.

المطلب الثاني: موارد صندوق النقد الدولي وأساليبه المستخدمة في الرقابة.

تعرض في هذا المطلب إلى موارد صندوق النقد الدولي والأساليب والطرق التي يستخدمها في الرقابة وأدوات إقراضه وأشكال مساعداته. وذلك من خلال الفروع التالية:

الفروع الأول: موارد صندوق النقد الدولي.

يحتاج الصندوق إلى موارد مالية بغرض مساعدة أعضائه وتمثل الموارد العادية للصندوق فيما يلي:

1- الحصص (حصص الأعضاء)

1-1 التحديد الأصلي للحصص: اتفقت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على تحديد حجم موارد الصندوق بحوالي 8 مليار دولار حصة أمريكا بمليارين ونصف مليار دولار أما

إنجلترا بلغت حصتها النصف (4 مليار دولار) ثم حصة كل من الإتحاد السوفياتي والصين بـ (1,5 مليار دولار)، حيث تم تحديد حجم موارد الصندوق بنحو 10 مليار دولار، تدفع 8 مليار دولار من قبل الأعضاء الأصليين و2 مليار دولار من طرف الأعضاء الجدد.

1-2 التحديد الحالي للحصص: في الوقت الراهن هناك خمسة صيغ تأخذ بعين الاعتبار المؤشرات الاقتصادية كالدخل القومي والنتاج المحلي الإجمالي وإجمالي الموجودات ويتمثل التعبير الرياضي لهذه الصيغ المستحدثة لتحديد الحصص المبدئية بالشكل التالي:

$$Q1 = (0.01Y + 0.025R + 0.05M + 0.2276V)(1 + X/Y) \dots \dots \dots (1)$$

$$Q2 = (0.01Y + 0.025R + 0.05P + 0.2276VC)(1 + C/Y) \dots \dots \dots (2)$$

$$Q3 = (0.01Y + 0.025R + 0.5P + 0.227VC) \times (1 + C/Y) \dots \dots \dots (3)$$

$$Q4 = 0.0045Y + 0.05281008R + 0.039(P + C) + 1.0432VC \dots \dots \dots (4)$$

حيث أن:

Q: الحصة.

Y: في المعادلة 1، 2 تمثل الدخل القومي.

Y: في المعادلة 3، 4 تمثل إجمالي الناتج المحلي لـ 1985.

R: متوسط الاحتياطات الشهرية (ذهب و عملات أجنبية).

P: متوسط المدفوعات الجارية السنوية.

C: متوسط المتحصلات الجارية السنوية.

VC: مقدار تقلب المتحصلات الجارية معبرا عنه بوحدات الانحراف المعياري عن المتوسط المتحرك

لـ 5 سنوات (بحسب المتوسط على أساس 13 سنة ماضية).

V: قيمة تقلب الصادرات السنوية تحسب كذلك بوحدات الانحراف المعياري.

وفي ظل التطورات الحديثة من تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية، تزايد حجم السكان 3

مرات، نمو الأسواق المالية الدولية. بدأت اللجنة المؤقتة حاليا وهي لجنة الشؤون النقدية والمالية في

إيجاد صيغة لحساب الحصص تضم المتغيرات الجديدة كالتدفقات الرأسمالية للدولة، حجم الدين

عدد السكان، متوسط دخل الفرد وتقلبات أسعار الصرف... إلخ.

كما أوصت اللجنة أن تكون الصيغة ملائمة من الناحية الاقتصادية وتعكس الأوضاع المعاصرة للاقتصاد العالمي وأن تتصف بالبساطة والشمول.

$$Q = ay + bv$$

حيث أن:

y : الناتج المحلي الإجمالي.

v : مقياس قابلية التعرض للصدمات الخارجية.

$a; b$: معاملات أوزان بنسبة $(a = 2b)$ ⁽¹⁾.

وتعتبر الحصص المرآة العاكسة لحجم النسبي للدول الأعضاء في الاقتصاد العالمي، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر اقتصاد في العالم يبلغ نصيبها 17,6% لدى الصندوق.

يتوجب على كل دولة راغبة في الانضمام إلى الصندوق دفع حصتها بعد تحديدها على الشكل التالي، دفع 25% من حصتها بالذهب و75% بعملةها الوطنية، عمليا يتم إيداع الذهب داخل الصندوق وداخل أربعة مصارف مركزية هي: بنك فرنسا، بنك إنجلترا، البنك الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك، البنك الاحتياطي الفدرالي بالهند، أما العملات الوطنية فلا تحول فعليا بل تسجل في البنك المركزي للدولة العضو على شكل حساب دائن لصالح الصندوق، ويوضع تحت تصرفه على شكل سندات يصدرها البنك المركزي، ولهذه القاعدة استثناءات فالدول الأعضاء لا تجبر على دفع أكثر من 10% من احتياطها الذهبية، ومنذ التعديل الثاني سنة 1978 تم إلغاء رسميا الصفة النقدية للذهب، حيث أصبح يتوجب على العضو دفع 25% بوحدات حقوق السحب الخاصة (و.ح.س.خ) أو بعملات أجنبية قابلة للتحويل. وبصورة استثنائية سددت بولونيا كامل حصتها بالعملة الوطنية⁽²⁾.

ينص نظام الصندوق على مراجعة الحصص كل خمسة سنوات وإتباع نظام التصويت المرجح الذي يعتمد على حجم اكتتاب في رأس مال الصندوق لكل دولة.

¹ عادل المهدي، عملة النظام الاقتصادي العالمي (منظمة التجارة العالمية)، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2003، ص 97.

² ميشيل لولار، صندوق النقد الدولي وعملياته، ترجمة هشام متولي، دار طلاس للدراسات والترجمة، دمشق، 1995، ص

تحدد الحصص ليس فقط المدفوعات المطلوبة للاشتراك، وإنما أيضا حقوقه في السحب على موارد الصندوق، وعدد أصواته، وبالتالي تحدد قوته التصويتية، ومن ثم دوره في إدارة الصندوق. ويحق للعضو استرجاع حصته في حالات الإنسحاب حيث أشارت اتفاقية بروتن وودز إلى توعين من الإنسحاب: الإختياري أو الإجباري.

وقد تم إجراء مراجعة للحصص، حيث تم التوصل إلى زيادة الحصص من 46 مليون و.ح.س.خ إلى 212 مليون و.ح.س.خ. وهذا كما يوضحه الجدول رقم (02).

الجدول رقم (02):مراجعة الحصص في الصندوق.

المراجعة	تاريخ المراجعة	نسبة الزيادة %
من الأولى إلى الثالثة	1950 - 1960	لا توجد زيادة
الرابعة	مارس 1965	30.7
الخامسة	فيفري 1970	35.4
السادسة	مارس 1975 - 1976	33.6
السابعة	ديسمبر 1978	50.09
الثامنة	مارس 1983	47.5
التاسعة	يوليو 1990 نوفمبر 1992	50
العاشرة	1995	لا توجد زيادة
الحادية عشر	1998 - 1999	45

المصدر: عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2003، ص 100.

أما المراجعة الثانية عشر فقد كانت في 30 يناير 2003 ولم تسجل فيها أي زيادة، ولقد شرع الصندوق في المراجعة العامة الثالثة عشر في يناير 2007 وسيكون من الضروري إستكمالها بحلول يناير 2008⁽¹⁾.

والجدير بالذكر ما حدث عندما دعا ميشيل كامديسو المدير العام للصندوق لمضاعفة موارد الصندوق من 180 مليار و.ح.س.خ (240 مليار دولار) بدلا من 90 مليار و.ح.س.خ لمواجهة طلبات السحب خلال التسعينات، آثار مقاومة شرسة من طرف أمريكا التي عارضت مضاعفة الحصص ودعت إلى عودة الصندوق إلى مهامه التقليدية، لتمسكها بالسيطرة على إدارة

¹ التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لسنة 2007، نقلا عن موقع الصندوق على شبكة الأنترنت (www.imf.org).

الصندوق⁽¹⁾. ويبلغ مجموع حصص الصندوق حالياً 217,3 مليار وحدة حقوق سحب خاصة. **2- الاقتراض:** يعد الاقتراض ثاني مصدر أساسي مكمل للمصدر الأصلي (حصص الأعضاء) وللصندوق عدة اتفاقات للاقتراض الدائم يستخدمها عند الضرورة لمواجهة أي صعوبات تهدد النظام النقدي الدولي تتمثل في: الاتفاقات العامة للاقتراض، أنشأت في عام 1962 وتضم 11 عضواً (المجموعة 11 وبنوكها المركزية) زائد المملكة العربية السعودية، أما الاتفاقات الجديدة للاقتراض نشأت في 1997 وتضم 25 دولة وطبقاً لهذه الاتفاقات يستطيع الصندوق إقراض ما يصل إلى 34 مليار و.ح.س.خ أي 46 مليار دولار⁽²⁾.

كما تحصل الصندوق على قروض في عدة مناسبات مثل اتفاقات لتمويل الآلية النفطية في سنة 1974، حصل الصندوق بموجبها على 3,8 مليار من ح.س.خ من 16 دولة بفائدة 7% وآلية التسهيل الإضافي في 1979 حيث أقرض الصندوق 7,8 مليار من ح.س.خ من عدة دول: أبو ظبي، السعودية، بلجيكا، كندا، الولايات المتحدة، اليابان، الكويت، هولندا، فنزويلا. وآلية التسهيل الموسع في 1981 أقرض الصندوق من 6 بنوك مركزية ومن بنك التسويات الدولية حصل على قرض بقيمة 1,3 مليار ثم مليارين من ح.س.خ. وللمحافظة على خصوصية الصندوق تقرر عدم تجاوز حجم الاقتراض بنسبة 5 بالمائة من إجمالي الحصص⁽³⁾.

3- بيع الذهب: يحصل الصندوق على المزيد من الموارد من خلال عملية بيع الذهب، حيث تم الترخيص له ببيع 1,6 بللمائة من مخزونه من الذهب في الأسواق العالمية، فتم بيع 800 طن من الذهب حققت فائض قدره 3,7 مليار و.ح.س.خ، وتسجل عمليات البيع في الحسابات الخاصة بالدفوعات. والجدول رقم (03) بين مصادر (موارد) صندوق النقد الدولي.

¹ عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 151.

² التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لسنة 2007، مرجع سبق ذكره، ص 11.

³ قادري عبد العزيز، دراسات في القانون الدولي - صندوق النقد الدولي - دار هومه، بدون مكان نشر، 2002، ص 58

الوحدة: مليار و.ح.س.خ				الجدول رقم: (03) موارد صندوق النقد الدولي
أفريل 2000	مارس 2000	1999	1998	السنوات
214.4	214.6	214.2	165.1	مصادر إجمالية
106.2	119.9	119.3	111.5	مصادر غير مستعملة
108.2	102.7	94.9	53.6	مصادر قابلة للإستعمال
74.8	68.1	63.0	19.5	مصادر مستعملة غير مرهونة صافية (أ)
48.8	54.3	54.8	60.6	إلتزامات السيولة للرهن (ب)
153.1	125.3	115.0	32.2	نسبة السيولة (أ/ب)

Source : Nadia Chettab, La mondialisation économique, Le nouvel instrument de l'Hégémonie Euro-Américaine, Le cas l'Algérie , thèse de doctorat d'état, université d'Annaba Avril 2002, P329.

المصادر الإجمالية: تضم موجودات عملات الدول الأعضاء وموجودات الصندوق من حقوق السحب الخاصة، والذهب، بالإضافة إلى الأصول الأخرى كاليانان على سبيل المثال. **المصادر الغير مستعملة:** يتعلق الأمر بالعملات الضعيفة ومخزون الذهب (قرار من أجل بيع الذهب يستوجب موافقة 85% من إجمالي الأصوات في مجلس الإدارة).

المصادر المستعملة: تتمثل في موجودات عملات الدول الأعضاء ذات موازين فوائض في ميزان المدفوعات والاحتياطات القوية، وفي موجودات و.ح.س.خ. **مصادر مستعملة صافية غير مرهونة:** تتمثل المصادر المهيأة من أجل تمويل برامج الصندوق. **التزامات السيولة:** تتشكل من وضعيات الدول الأعضاء من الاحتياطي (التي يمكن سحبها حالا وبدون شرط من طرف الدول الأعضاء)، بالإضافة إلى عقود الاقتراض العامة والجديدة.⁽¹⁾

الفرع الثاني: أساليب رقابة صندوق النقد الدولي

للاستفادة من مختلف موارد الصندوق ينبغي على الدول الأعضاء الإلتزام بـ:

- استخدام موارد الصندوق لتصحيح العجز المؤقت في موازين المدفوعات.
- إلغاء حق الانتفاع بمراد الصندوق في حالة إحلال الدول بشروط الاتفاقية.
- العمل على استقرار أسعار الصرف، وبموجب هذه الإلتزامات يياشر الصندوق نشاطه الإشرافي على النظام النقدي الدولي، بما في ذلك ممارسة الرقابة الدقيقة على الدول الأعضاء، وتقديم المشورة بشأن السياسات مما يساعد الدول على معالجة وتصحيح المسائل النقدية وغيرها.

¹ Nadia Chettab, OP-CIT, P329

وبممارسة الصندوق عملية الإشراف والرقابة عن طريق:

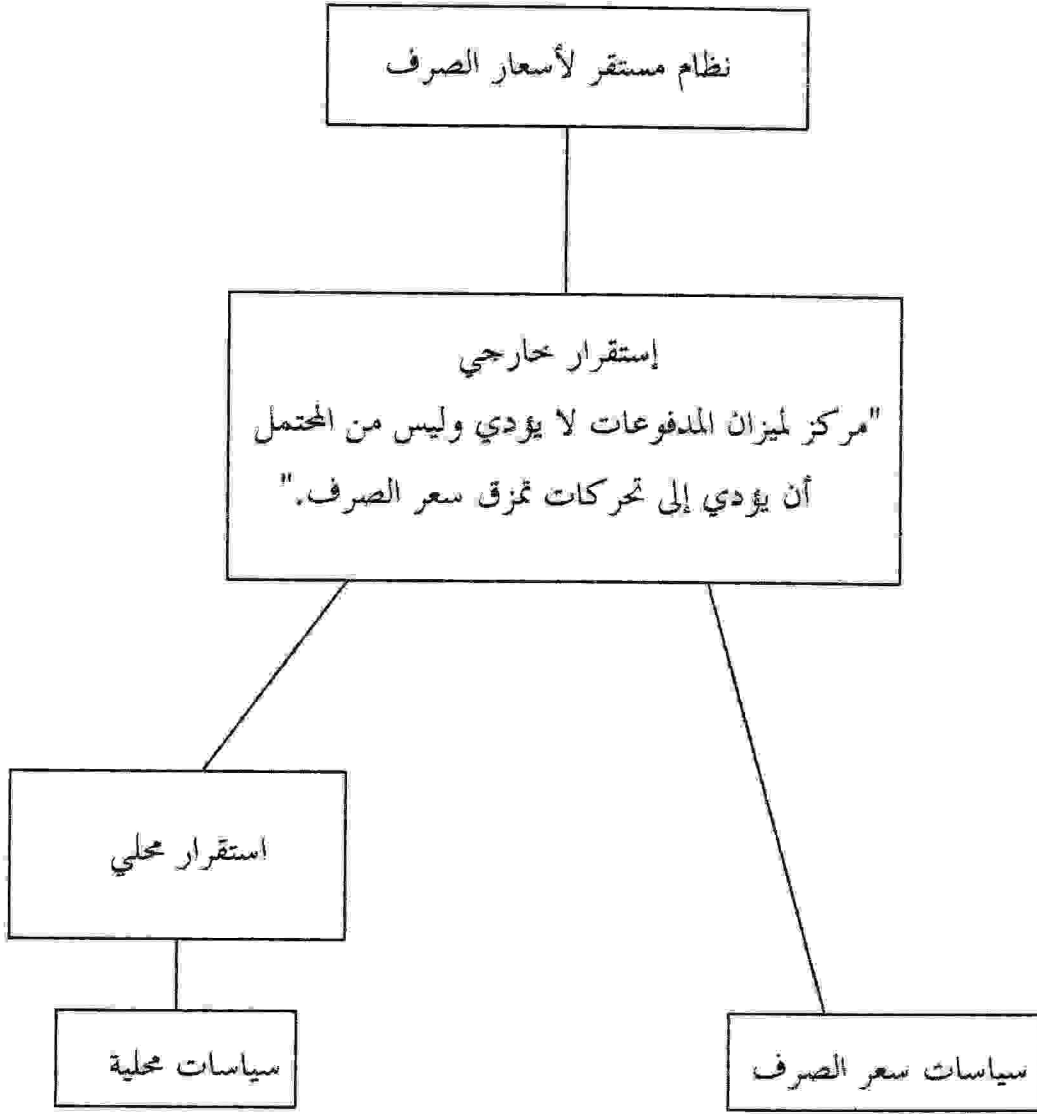
1- مشاورات المادة الرابعة: وتدعى كذلك بالمشاورات الثنائية، وفقا إلى التفويض الوارد في

المادة الرابعة من ميثاق الصندوق، وتتم مشاورات المادة الرابعة كما يلي:

يرسل فريق عمل من خبراء الصندوق لزيارة بعض الدول لجمع البيانات الاقتصادية والمالية وعقد لقاءات مع الحكومة للتطرق إلى آخر المستجدات، يقوم خبراء الصندوق باستعراض السياسات الاقتصادية الكلية للدولة، تقييم مدى سلامة النظام المالي، بالإضافة إلى تفحص قضايا اجتماعية وسياسية وبيئية... إلخ. يرفع الخبراء التقرير إلى مجلس الإدارة، ثم يقوم هذا الأخير بمناقشة التقرير وإصدار ملخص شامل عنه، ويرسل نسخة منه إلى الحكومة المعنية، وخلال السنوات الأخيرة يتم نشر هذا التقرير في موقع الصندوق على شبكة الأنترنت، كما يعقد مجلس الإدارة عدة اجتماعات في سياق استعراض التطورات المالية والاقتصادية العالمية.

وكجزء من المبادرات الرامية لتقوية إطار عمل الإشراف وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في يناير 2007 على (قرار جديد حول الإشراف الثنائي)، يحل محل سابقه المتخذ منذ ثلاثين عاماً، والقرار الجديد هو أول قائمة شاملة حول سياسة الإشراف وبتوضيح للتوقعات حول أفضل الممارسات للإشراف، سيضمن تركيز الحوار حول السياسة بين صندوق النقد الدولي والبلدان الأعضاء فيه أكبر وأكثر فاعلية، إذ أنه يوفر إطار عمل عصري وشامل، كما أنه يشجع الصراحة والصدق والمعاملة المتساوية، لكل البلدان، وهو يؤكد مجدداً أن الإشراف على البلدان يجب أن يركز على تقييم ما إذا كانت سياساتها تعزز الاستقرار الخارجي (أنظر المخطط رقم: (02)) ويحدد ما هو مقبول وما هو غير مقبول بالنسبة للمجتمع الدولي فيما يتعلق بكيفية إدارة البلدان لسياساتها الخاصة بسعر الصرف.

المخطط رقم: (02) كيف تدير الدول سياستها الاقتصادية تبعاً للقرار الجديد حول الإشراف لسنة 2007.



المصدر: كارلو كوتاريللي وايزابيل ماتيويس واى لاجو، الإصلاح في صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 44، العدد الثالث، سبتمبر 2007، ص 50.

من خلال المخطط أعلاه نلاحظ كيف تؤدي السياسات المحلية إلى تحقيق الاستقرار الداخلي (المحلي)، كما تساهم في تحقيق استقرار خارجي. ومن ثم تحقيق استقرار في نظام أسعار الصرف.

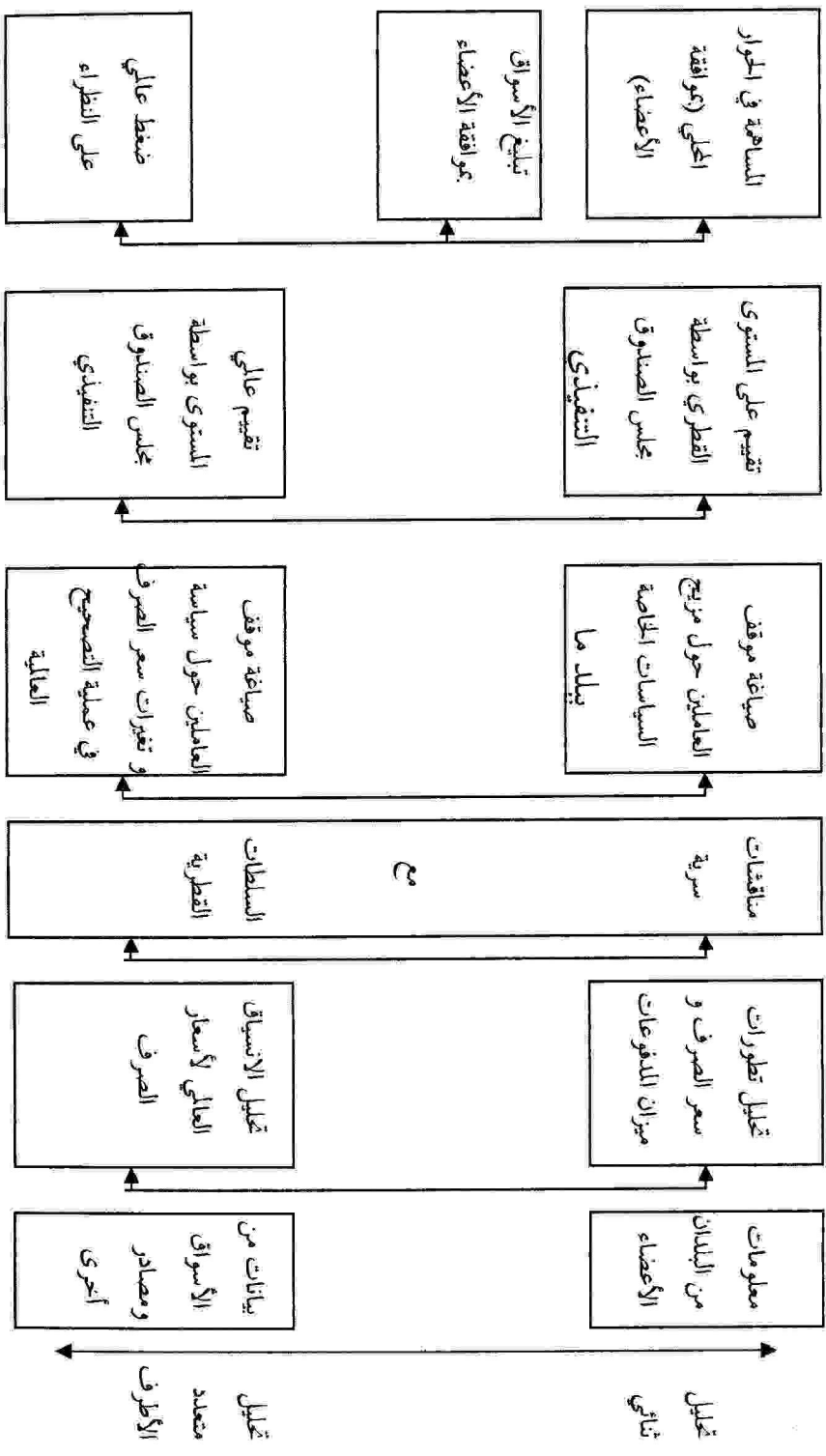
2- الرقابة العالمية: يقوم مجلس الإدارة بتفحص التطورات الاقتصادية العالمية خاصة استعراض أفاق الاقتصاد العالمي، وهو عبارة عن تقرير يعده خبراء الصندوق، كما يعقد مجلس الإدارة مناقشة غير رسمية حول مستجدات الأسواق العالمية.

3- الرقابة الإقليمية: يتم وفقها دراسة سياسات الصندوق حسب الاتفاقيات الإقليمية، مثل مناقشات مجلس الإدارة للتطورات الحاصلة في الإتحاد الأوربي، منطقة اليورو، بالإضافة إلى المجموعة مثل مجموعة الدول الصناعية، يحضر الصندوق في مناقشات الرقابة بمشاركة المدير العام لتقديم شرحاً لآثار السياسة الاقتصادية لتلك الدول على الساحة الدولية. وفي السنة المالية 2007 ابتكر الصندوق عدة أساليب في تنفيذ العمل الرقابي فقد جرب منتدى جديداً هو المشاورات المتعددة الأطراف، والذي تستطيع فيه البلدان أو الكيانات التي تتكون من مجموعة من البلدان أن تتعاون على معالجة القضايا المشتركة، وقد بدأ الصندوق الجولة الأولى من المشاورات متعددة الأطراف لمساعدة البلدان الأعضاء على معالجة المخاطر التي تشكلها الاختلالات العالمية الحالية⁽¹⁾.

وفيما يلي المخطط رقم (03) الذي يبين كيفية العمل في إطار المشاورات الثنائية والمشاورات المتعددة الأطراف.

¹ WWW.imf.org.

المخطط رقم (03) كيفية العمل في إطار المشاورات الثنائية والمشاورات المتعددة الأطراف



المصدر: كارلو كورتازيلي وإيزابيل ماتيويس وآي لاجو، الإصلاح في صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 44، العدد الثالث، سبتمبر 2007، ص 5

ومن خلال المخطط أعلاه تلاحظ كيفية العمل في إطار المشاورات الثنائية والمشاورات المتعددة الأطراف، والتي يضع فيها صندوق النقد الدولي تحليل لسياسات البلدان الأعضاء فيه في حساباته العوامل العالمية إل جانب العوامل المعينة والخاصة بكل بلد على حده.

4- الرقابة المعززة: أنشأت سنة 1985 لمساعدة الدول الأعضاء الراغبة في إعادة الجدولة لعدة سنوات مع عدد من البنوك التجارية.

5- البيانات الاقتصادية والمالية: من بين الطرق المستعملة في عملية الرقابة ما يتحصل عليه الصندوق من بيانات وإحصاءات من قبل الدول الأعضاء، للتعرف بشكل مفصل على الوضع الاقتصادي السائد عموماً.

حسب نشرة صندوق النقد الدولي الصادرة في سبتمبر 1997، فقد أصدر مجلس الإدارة عدة تعليمات للعاملين بالصندوق تتمثل في: المعالجة الأكثر شمولية في إطار مشاورات المادة الرابعة والبرامج التي يدعمها الصندوق لقضايا الحكم السليم التي تقع ضمن صلاحيات الصندوق. لكن الواقع أن دور الصندوق وتسلطه للعقوبات يكون بارزاً أكثر على الدول النامية، لكنه ضعيف أمام الدول الصناعية أين يعجز على فرض أية عقوبة، ومن بين العقوبات التي تتعرض لها الدول الأعضاء نتيجة لإخلالهم بإحدى شروط الإتفاقية العقوبات المعنوية، كنشر تقارير خاصة بها، تعليق حق عضو في التصويت مثل ما حدث مع السودان والزائير أو طرد مثل ما حدث مع تشيكوسلوفاكيا، أما العقوبة المادية، كحرمان العضو الإستفادة من موارد الصندوق، وهي بمثابة عائق أمام الدول من الإستفادة من المصادر الأخرى⁽¹⁾.

ولقد بين الواقع فشل الصندوق في تنفيذ عملية الرقابة خاصة فشله في إستقرار أسعار الصرف، التي أدت إلى إختيار نظام بروتن وودز ودخول العالم في فوضى.

الفرع الثالث: أشكال المساعدات التي يقدمها صندوق النقد الدولي

تنقسم هذه المساعدات إلى شكلين هما المساعدات المالية (التسهيلات) والمساعدة الفنية.

1-2 أشكال المساعدات المالية (التسهيلات): يمنح الصندوق عدة قروض بموجب مجموعة كبيرة من التسهيلات، كما يوضحه الجدول رقم (04)، والتي تبلورت مع مرور الوقت لتلبية إحتياجات الأعضاء المتزايدة.

¹ قادري عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص 120 - 124.

الجدول رقم: (104) أشكال المساعدات المالية التسهيلات

مرحل عملية الشراء والمراقبة.	الشروط.	الغرض	التسهيل الائتماني وسنة الاعتماد
عمليات شراء (دفعات منصرفة) ربع سنوية مشروطة بمراجعة معايير الأداء والشروط الأخرى.	اعتماد البلد العضو سياسات تبعث على الثقة على أن مشكلة ميزان مدفوعاته سوف تحل خلال فترة معقولة.	تقديم مساعدات متوسطة الأجل إلى البلدان التي تواجه مصاعب قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات.	1-1 إتفاقات الإستماد الائتماني 1952.
عمليات شراء (دفعات منصرفة) ربع سنوية أو نصف سنوية مشروطة بمراجعة معايير الأداء والشروط الأخرى.	اعتماد البلد العضو برنامجاً مدته 3 سنوات يشتمل على جدول أعمال الإصلاحات الهيكلية، وتقديم بيان سنوي مفصل بالسياسات التي يعتمد إتباعها في الإثنى عشر شهراً التالية.	توفير مساعدات أطول أجلاً لدعم الإصلاحات الهيكلية التي تعالج مشكلات أطول أجلاً في ميزان المدفوعات لدى الأعضاء.	2-1 تسهيل الصندوق الممدد (1974) (الإتفاقات الممددة).
التسهيل متاح لمدة سنة، مع تركيز صرف الموارد في بداية البرنامج في سياق عمليتي شراء (دفعتين منصرفتين) أو أكثر.	لا يتاح هذا التسهيل إلا في سياق إتفاقات الإستماد الائتماني المقترنة ببرنامج وسياسات معززة لمعالجة حالة فقدان ثقة الأسواق.	توفر مساعدات قصيرة الأجل للبلدان في حالات مصاعب في ميزان المدفوعات، الناشئة من أزمات فقدان ثقة السوق.	2-2 التسهيلات الخاصة. 1-2 تسهيل الاحتياطي التكميلي (1977).

تابع للجدول رقم (04)

<p>تصرف الموارد بوجهه عادة على مدى ستة أشهر على الأقل طبقاً للخصوص الخاصة بمراحل عمليات الشراء في الاتفاق.</p>	<p>لا يتاح إلا عندما يكون النقص في حصة الصادرات أو الارتفاع المفرط في تكاليف الواردات ناجماً عن ظروف خارجة عن سيطرة سلطات البلد العضو إلى حد كبير، وأن يكون العضو قد أبرم اتفاقاً مشروطاً من حيث الظروف الإقتصادية العليا.</p>	<p>توفر مساعدات متوسطة الأجل تغطي النقص في حصة صادرات البلد العضو أو الارتفاع المفرط في تكاليف استيراد الجيوب.</p>	<p>2-2 تسهيل التمويل التعويضي (1963). 3-2 مساعدات الطوارئ.</p>
<p>لا توجد وإن كانت المساعدات المقدمة في مرحلة ما بعد الصراعات يمكن تجربتها إلى عمليتي شراء أو أكثر.</p>	<p>بذل جهود معقولة للتغلب على مصاعب ميزان المدفوعات.</p>	<p>توفير مساعدات في حالات مصاعب ميزان المدفوعات المرتبطة بما يلي: الكوارث الطبيعية.</p>	<p>1-3-2 الكوارث الطبيعية (1962).</p>
	<p>التركيز على بناء القدرات المؤسسية والإدارية لتمهيد السبيل لعقد اتفاق للحصول على شريحة ائتمانية عليها أو اتفاق في إطار تسهيل النمو والحد من الفقر.</p>	<p>مرحلة ما بعد الاضطرابات الأهلية أو الاضطراب السياسي أو الصراع المسلح على الصعيد الدولي.</p>	<p>2-3-2 مرحلة ما بعد الصراعات (1995).</p>

تابع للجدول رقم (04)

			<p>3- تسهيلات موجهة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل.</p>
<p>صرف دفعات نصف سنوية (أو ربع سنوية أحياناً) مشروطة بمراجعة معايير الأداء وإستكمال المراجعات.</p>	<p>عقد إتفاق مدته 3 سنوات في إطار تسهيل النمو و الحد من الفقر، و وضع برنامج مدعم بموارد من التسهيل المذكور يستند إلى تقرير إستراتيجية الحد من الفقر الذي يعده البلد المعني في إطار عملية قائمة على المشاركة وتكامل السياسات الإقتصادية الكلية، والسياسات المالية، وسياسات الحد من الفقر.</p>	<p>توفير مساعدات أطول أجلاً لمعالجة الصعاب المالية المتأصلة في ميزان المدفوعات، وتحقيق نمو متواصل من شأنه الحد من الفقر.</p>	<p>3-1 تسهيل النمو والحد من الفقر 1999.</p>
<p>صرف دفعات ربع سنوية أو نصف سنوية، مشروطة بمراجعة معايير الأداء، وكذلك إستكمال المراجعة في معظم الحالات.</p>	<p>اعتماد برنامج مدته من سنة واحدة إلى سنتين ينطوي على تصحيحات إقتصادية كلية تسمح للعضو المعني بالتكيف مع الصدمة، مع اعتبار الإصلاح الفيزيقي أمراً مهماً للتكيف مع الصدمة، أو من أجل تخفيف تأثير الصدمات المستقبلية.</p>	<p>توفير مساعدات قصيرة الأجل لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات والناشئة عن صدمة خارجية.</p>	<p>3-2 تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية 2006.</p>

وفيما يلي: نأخذ مثال على الإتفاقات الموافق على عقدها في إطار تسهيل النمو والحد من الفقر في السنة المالية 2007، وهذا حسب الجدول رقم: (05)

الجدول رقم: (05) الإتفاقات الموافق على عقدها في إطار تسهيل النمو والحد من الفقر في السنة المالية 2007. الوحدة: (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

المقدار الموافق عليه	تاريخ بدأ السريان	العضو
81,1	26 يونيو 2006	أفغانستان
6,0	23 إبريل 2007	بوركينافاسو
26,2	22 ديسمبر 2006	جمهورية إفريقيا الوسطى
14,0	21 فبراير 2007	غامبيا
73,7	20 نوفمبر 2006	هايتي
55,0	21 يوليو 2006	مدغشقر
16,1	18 ديسمبر 2006	موريتانيا
80,1	5 مايو 2006	مولدوفا
8,0	12 يونيو 2006	رواندا
31,1	10 مايو 2006	سراليون
401,3	-	المجموع

المصدر: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2007، نقلاً عن الموقع (www.imf.org)، ص 38.

2-2 المساعدات الفنية المقدمة من قبل الصندوق: تعد المساعدات الفنية عنصر مكمل لدور الصندوق، وتمثل 20% من التكاليف الإدارية للصندوق. الواقع أن الصندوق بدأ نشاطه بتقديم المساعدات الفنية إبتداءً من منتصف الستينات نتيجة لإستقلال الدول التي لجأت إلى الصندوق طلباً للمساعدة في كيفية إنشاء البنوك المركزية، والوزارات المالية... إلخ. يقدم الصندوق المساعدة الفنية والتدريب في خمسة مجالات تتمثل في:

- المساعدات الفنية لدعم القطاعات المالية والتقديية عن طريق تنظيم الجهاز المصرفي، إدارة النقد الأجنبي، نظم المقاصة وتسوية المدفوعات.
- دعم الجهود الرامية لتطبيق سياسات مالية عامة قوية وضمناً حسن أداؤها.
- إعداد البيانات الإحصائية ونشرها وتحسين نوعيتها.
- صياغة التشريعات الإقتصادية والمالية ومراجعتها.

● المساعدة الفنية عن طريق تدريب المسؤولين الرسميين⁽¹⁾.

وخلال السنوات الأخيرة ركز الصندوق على المساعدات الفنية الرامية إلى تقوية النظام المالي الدولي مع تزايد دوره في صياغة السياسات والبرامج، فقد نشأت لجنة المساعدات الفنية سنة 1998، وظيفتها مساعدة الدول الأعضاء على: تقوية نظامها المالي، تحسين جمع البيانات الإقتصادية والمالية، تدعيم نظامها الضريبي، النهوض بالتنظيم والرقابة المصرفية، تشجيع التعاون بين الصندوق ومختلف المؤسسات الدولية والجهوية، تضم هذه اللجنة خيار موظفي الصندوق.

هناك عدة طرق لتقديم المساعدات تتمثل في:

● إدارة شؤون النقد والصرف: تقدم مساعدات نقدية فنية لـ: إصلاح المصارف المركزية وتحسين كفاءتها، تصميم السياسات النقدية.

● إدارة شؤون المالية العامة: تم إنشائها سنة 1964 لتقديم المشورة في مجالات إدارة الضرائب، الجمارك، أنظمة الخزينة العامة...، تم إعدادها حسب فلسفة النظام الداخلي للصندوق.

● إدارة الشؤون القانونية: تشمل إعداد التشريعات وتدريب كبار المحامين في الحكومة صياغة القوانين وتكييفها مع الإصلاحات الليبرالية للاقتصاد الوطني، مع تقديم المشورة القانونية المتعلقة بقانون البنوك المركزية.

● إدارة الإحصاءات: تشمل مساعدة الأعضاء على الإلتزام بالمقاييس الدولية في إعداد البيانات الإحصائية، عن طريق تقديم خدمات الإحصاءات الفنية وإحصاءات بميزان المدفوعات وتقديم تدريبات عن طريق تنظيم ندوات دراسية (إقليمية ومحلية).

● إدارة شؤون الخزينة: تضم المساعدات الفنية المتعلقة بـ: فتح الحسابات الخاصة بالصندوق وتنظيماته وعملياته المالية والقضايا المحاسبية، بالإضافة إلى تقديم المشورة حول إدارة الديون وتنفيذ إصلاحات السياسة التجارية.

¹ التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لسنة 2007، ص 52.

● إدارة واستعراض السياسات: تضم كيقية إدارة أزمة الديون الدولية، مع صياغة سياسة صحيحة للتخفيف من حدة الأزمة.

● مكتب الخدمات المحاسبية: يقدم المساعدات الفنية المتعلقة بالتكنولوجيا والمعلوماتية.

● إدارة التبادل والعلاقات التجارية والإدارات الأخرى: تقدم المساعدة المتعلقة بـ: كيفية إعداد و تنفيذ سياسات الإقتصاد الكلي، ووضع نظام للصرف والتجارة الخارجية.

● التكوين في معهد ص، ن، د: تم إنشائه سنة 1964 ليقوم بتقديم البرامج التدريبية الحلقات الدراسية والمحاضرات التكوينية للمسؤولين وكبار الموظفين في الحكومات، ومن الأهداف الأساسية لدورات المعهد المساهمة في تحسين إتخاذ القرارات السياسية المناسبة، وفهم أفضل لآثارها على الإقتصاد الوطني.

● معهد قيينا المشترك: يعمل على مساعدة معهد الصندوق وكذا توفير المساعدة الفنية والتدريبية لكبار الموظفين في الدول الأعضاء.

والجدير بالذكر أن تكاليف التكوين سواء في واشنطن أو بفينا يتحملها الصندوق خلال مدة التكوين، وتعد البعثات الإستشارية للصندوق أهم وسائل المساعدات الفنية، وصلت الموارد البشرية خلال السنة المالية 1996/1995 أكثر من 300 خبير ومختص إقتصادي.

المبحث الثاني: الإختلالات الإقتصادية والمالية في الدول النامية والسياسات المقترحة في برامج صندوق النقد الدولي لعلاجها.

لقد تضافرت مجموعة من العوامل الداخلية (زيادة الطلب الكلي بمعدلات تفوق معدلات نمو العرض المحلي الحقيقي، إنحراف هيكل الأسعار النسبية عن مستواها التوازني)، ومجموعة من الصدمات الخارجية (تدهور معدلات التبادل التجاري الدولي، تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي في الدول الصناعية، تزايد معدلات الفائدة العالمية الحقيقية) أدت إلى تفاقم الإختلالات الإقتصادية والمالية في الدول النامية.

ولقد وجدت الدول النامية التي تعاني من إختلالات إقتصادية ومالية في برامج المواءمة الإقتصادية الجاهزة والمصدرة من قبل صندوق النقد الدولي حلا مفروضا لمعانقتها ومشكلاتها.

ويتطرق هذا المبحث إلى الاختلالات الاقتصادية والمالية في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، وكذلك السياسات المقترحة في برامج الصندوق لعلاجها وهذا من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الاختلالات الاقتصادية والمالية في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر.

أهم الاختلالات الاقتصادية والمالية (الداخلية والخارجية) التي تعاني منها الدول النامية عامة والجزائر خاصة نتعرض إليها فيما يلي:

الفرع الأول: الاختلالات الاقتصادية والمالية الداخلية.

1- عجز الموازنة العامة: يتمثل جوهر قضية عجز الموازنة العامة في الدول النامية بصفة عامة، في وجود تباين شديد بين معدل نمو النفقات العامة من ناحية، ومعدل نمو الإيرادات العامة من ناحية أخرى، ويستدل على مدى التفاوت بين جانبي (النفقات والإيرادات) العامة، من خلال تقدير العلاقة بين التغير النسبي في الإيرادات العامة والتغير النسبي في النفقات العامة. أي ما يطلق عليه "درجة حساسية التغيرات في الإيرادات العامة تجاه التغير في النفقات العامة". ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$(1) \quad Q = \frac{\Delta T * E}{\Delta E * T}$$

حيث:

Q : يشير إلى معامل حساسية التغير في الإيرادات العامة بالنسبة للتغير في النفقات العامة.

ΔT : التغير في الإيرادات العامة.

T : إجمالي قيمة الإيرادات العامة.

ΔE : التغير في النفقات العامة.

¹ سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000، ص ص 41 - 42.

E : إجمالي قيمة النفقات العامة.

وتعكس قيمة المعامل "Q" مدى وجود الفجوة القائمة بين النفقات والإيرادات العامة. واتجاه قيمة المعامل إلى التناقص باستمرار يؤكد ظهور اتجاه عام لتزايد عجز الموازنة العامة والعكس في حالة تزايد قيمة هذا المعامل.

ويلاحظ تناقص قيمة المعامل سالف الذكر فيما يتعلق بأغلب الدول النامية، مما يفسر استمرار تزايد معدلات عجز الموازنة، وتحوله إلى عجز هيكلية، مثل ما حدث في الجزائر⁽¹⁾ خلال سنوات 1991، 1992، 1993 حيث إنخفض هذا المعدل على التوالي: 1,02، 0,56، 0,03. والتناقص الواضح لهذا المعامل خلال هذه الفترة دليل على أن إجمالي الإنفاق العام ينمو بمعدل أكبر من نمو الإيرادات العامة.

2- الوضعية التضخمية: واجهت معظم الدول النامية وكذلك الدول المتقدمة ارتفاعا ملموسا في معدلات التضخم السنوية، وبصفة خاصة عقب صدمة البترول الأولى عام 1974، واستمر تسارع معدلات التضخم في تلك الدول بصورة حادة في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات. ونظرا لخطورة ظاهرة التضخم، وما ينتج عنها من آثار سلبية في الدول النامية خاصة، فقد اتجه عدد كبير من الباحثين والاقتصاديين لدراستها بغرض تحديد العوامل المفسرة لها وتشخيص الاعتبارات المطلوب مراعاتها عند تصميم السياسات الاقتصادية المناسبة⁽²⁾. والجزائر كغيرها من الدول النامية عرفت خلال سنوات 1992، 1993، 1994 معدلات تضخم قدرت على التوالي: 32%، 20,5%، 29%. ويمكن تفسير هذه الظاهرة في الجزائر، من خلال وجود إختلالات هيكلية تعد بمثابة مقومات أساسية لوجود قوى تضخمية ذاتية. وتتمثل في تنامي (نمو متواصل ومتزايد) للطلب الكلي مقابل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي⁽³⁾.

الفرع الثاني: الإختلالات الاقتصادية والمالية الخارجية.

¹ موسى رحمان، عاشور فلة، السياسة الاقتصادية الجزائرية بين ضغط المجتمع والالتزامات الحكومية الدولية -FMI- -الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 8 - 9 مارس 2005، ص 62.

² سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سبق ذكره، ص 49 - 50.

³ موسى رحمان وعاشور فلة، مرجع سبق ذكره، ص 62 - 63.

1- مشكلة تزايد العجز الهيكلي في ميزان المدفوعات: سجلت موازين المدفوعات للدول النامية خاصة تلك المستوردة للنفط والدول عالية المديونية، عجزاً هيكلياً حاداً يعد من أهم مظاهر الاختلالات الخارجية التي تواجه تلك الدول، حيث أن هذا العجز المتنامي هو عجز هيكلي يعبر عن الاختلال القائم بين حجم وبنیان الطلب الكلي من ناحية وحجم الجهاز الإنتاجي ومرونته من ناحية أخرى، كما أنه يعكس في جانب منه التغيرات التي تطرأ على هيكل واتجاه العلاقات الاقتصادية الدولية، كالتغيرات في الطلب العالمي على صادرات الدول النامية⁽¹⁾. ويعد عجز ميزان المدفوعات من أهم مظاهر الاختلالات الخارجية بالدول المتخلفة عموماً والجزائر خصوصاً، حيث يعكس الاختلال بين حجم الطلب الكلي وحجم الجهاز ومرونته المشار إليها سابقاً، كما يعكس من جانب آخر التغيرات التي تطرأ على مركز المديونية والدائنية، فقد ارتفع رصيد الدين الخارجي للجزائر من 18.4 مليار دولار (حوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي) في عام 1985 إلى 26.5 مليار دولار (حوالي 63% من إجمالي الناتج المحلي عام 1993)⁽²⁾.

2- المديونية الخارجية: تعد أزمة المديونية الخارجية من القضايا المعقدة التي تواجه الدول النامية وترتبط هذه الأزمة بثلاث أبعاد رئيسية، يتمثل أولها في التزايد الضخم لرصيد المديونية الخارجية وما ترتب عليه من تدهور مؤشرات الديون الخارجية، وينصرف الثاني إلى ضعف طاقة الاقتصاد الوطني على خدمة أعباء هذه الديون، كما يتضمن البعد الثالث طبيعة الخصائص والاختلالات الهيكلية والاقتصادية التي أسهمت في تعقد أزمة المديونية الخارجية وتدهور مؤشراتهما. حيث تشير الإحصاءات إلى تصاعد حجم الديون الأجنبية المستحقة على الدول النامية بصورة سريعة منذ منتصف السبعينات وحتى النصف الثاني من الثمانينات، ففي عام 1970 قدرت قيمة تلك الديون بحوالي 67 مليار دولار، أغلبها قروض من مصادر رسمية، وبلغ عبء خدمتها حوالي 6 مليار دولار، منها 2 مليار دولار مدفوعات الفائدة، وفي عام 1981 قفز حجم الديون إلى 673.2 مليار دولار، و قدرت أعباؤها بحوالي 83.1 مليار دولار شكلت مدفوعات الفائدة نسبة 48% من هذه الأعباء. وبذلك تضاعف حجم الدين المستحق على الدول النامية فيما بين سنة 1970 وسنة 1981 حوالي 10 مرات على حين تزايدت أعباؤها بما يزيد على 14 مرة، الأمر الذي يشير إلى

¹ سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سبق ذكره، ص ص 55 - 56.

² موسى رحمان وعاشور فلة، مرجع سبق ذكره، ص 63.

فداحة شروط الإقتراض سواء من حيث إرتفاع أسعار الفائدة المستحقة أو إنكماش فترات السماح وكذلك قصر أجل السداد. وفي عام 1990 بلغ حجم هذه الديون 1450 مليار دولار وأقرن بذلك انحراف هيكلها بزيادة الوزن النسبي للقروض قصيرة الأجل وبالتالي تضخم الأعباء الناتجة عنها⁽¹⁾.

ولقد عرفت الجزائر إرتفاع في خدمة الدين من 35% من صادرات السلع والخدمات (من غير عوامل الإنتاج) عام 1985 إلى مستوى غير قابل للإستمرار 82% عام 1993، بالإضافة إلى أهمية تأثير التغيرات في الطلب العالمي على الصادرات الجزائرية، وكذلك انتهاج السياسات النقدية التوسعية التي أثرت على الأسعار النسبية وتدهور الميزة التنافسية للسلع الوطنية، كما أن أسعار الفائدة الحقيقية السالبة ساهمت إلى حد بعيد في هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج⁽²⁾.

المطلب الثاني: السياسات المقترحة في برامج صندوق النقد الدولي لعلاج الإختلالات السائدة في الدول النامية. ترتبط أهداف سياسات برامج المواءمة الإقتصادية في الدول النامية، بتعدد الإختلالات الإقتصادية والهيكالية التي تسود إقتصاديات تلك الدول وبصفة عامة يمكن حصر أهم هذه الأهداف فيما يلي:

- خفض معدلات عجز الموازنة العامة للدولة نظرا لتأثيرها السلبي على إستمرار تزايد معدلات التضخم وعجز الميزان الجاري من ناحية، وتفاقم أزمة المديونية الخارجية من ناحية أخرى.
- تقليل العجز في ميزان المدفوعات، وحصره في أضيق الحدود الممكنة.
- تخفيض معدلات التضخم بما يضمن الحفاظ على مستوى معيشة مناسب للغالبية العظمى من السكان.
- السعي إلى تحفيز الطاقة الإنتاجية، وتحسين تخصيص الموارد الإقتصادية.

¹ سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سبق ذكره، ص 58 - 59.

² موسى رحمان، عاشور فلة، مرجع سبق ذكره، ص 63.

- ترشيد برامج الاستثمار العام ورفع إنتاجيتها، من خلال تقليص الاستثمارات العامة في قطاعات الإنتاج المباشر، وتحويلها إلى قطاعات البنية الأساسية المادية والخدمية.
- تطوير الفن الخدمي المستخدم، بما يتلاءم وطبيعة الخصائص والمشاكل الاقتصادية في الدول النامية.

وتعتمد برامج المواءمة الاقتصادية في تحقيق الأهداف السابقة، على عدد متنوع من أدوات السياسة الاقتصادية، وذلك في إطار تبني آليات السوق والاعتماد على تحقيق تغييرات جذرية في أسلوب إدارة المؤسسات الاقتصادية باستخدام معايير السوق وآلياته. وتتوقف درجة فعالية تلك السياسات على طبيعة الظروف السائدة في الأسواق الاقتصادية والمالية المحلية، ومدى تطورها وكذلك مدى كفاية التمويل الأجنبي المتاح.

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد الإطار العام لعمل سياسات برامج المواءمة في الدول النامية كما يلي⁽¹⁾:

- سياسات برامج الإصلاح الاقتصادي وأدواتها في مجال تخفيض العجز المالي.
- سياسات برامج الإصلاح الاقتصادي وأدواتها في مجال رفع كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية.
- سياسة برامج المواءمة الاقتصادية وأدواتها في مجال إصلاح القطاع النقدي.
- سياسة برامج المواءمة الاقتصادية وأدواتها في مجال علاج الخلل في ميزان المدفوعات.
- سياسات برامج المواءمة الاقتصادية وأدواتها في مجال إدارة أسعار الصرف.

وتعرض في هذا المطلب إلى الفروع التالية:

الفرع الأول: تخفيض العجز المالي.

يرى خبراء الصندوق أن محاصرة العجز المالي يتطلب القضاء على فائض الطلب الذي يسود إقتصاديات تلك الدول.

¹ سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سبق ذكره، ص 66.

ولما كان الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري يشكل نسبة كبيرة من الطلب الكلي فإنه بذلك سوف يسهم في تزايد معدلات عجز الموازنة العامة، ومن ثم فإن تقليل العجز والقضاء عليه يتطلب ضرورة خفض كل من معدلات الإنفاق العام الجاري والاستثماري.

ويضيف خبراء الصندوق أن الإستثمارات والمدخرات الإجمالية عادة ما تكون موزعة بين الحكومة والقطاع الخاص، وبالتالي فإنها تؤثر في عجز الموازنة، ومن هنا تتجه السياسات الإقتصادية عامة والسياسات المالية في تلك البرامج خاصة إلى تخفيض العجز بالعمل على محورين رئيسيين يتمثل أولهما في صافي مدفوعات القطاع الخاص، وينصرف الثاني إلى التأثير في العجز المالي للحكومة.

1- السياسات الموجهة للتأثير على صافي المدخرات للقطاع الخاص: تسعى هذه السياسات إلى تدعيم قدرة المستثمر في قطاع الأعمال المحلي والأجنبي على تكوين المدخرات وحفز ميله إلى الإستثمار، بما يؤدي إلى تحسين معدلات الأداء الإقتصادي الكلي، من خلال زيادة العرض الإجمالي لعوامل الإنتاج وزيادة الناتج الداخلي الخام، بالإضافة إلى المساهمة في تحويل الموارد من القطاعات وأوجه النشاطات الأقل إنتاجية إلى القطاعات الأكثر إنتاجية، ويمكن حصر أهم السياسات النقدية والمالية المقترحة في النقاط التالية⁽¹⁾:

- تخفيض الضرائب على الدخل وعوائد رؤوس الأموال المستثمرة في قطاع الأعمال الخاص.
- تقرير إعفاءات سخية من الضرائب المفروضة على الأرباح والدخول الناتجة عن الإستثمارات الجديدة، حتى يتم تحفيز المستثمرين على زيادة معدلات إستثمارهم في المجالات ذات الأولوية وبصفة خاصة قطاع الصادرات.
- تقلص تيسيرات جمركية ملموسة على الواردات الإستثمارية والوسيلة للمشروعات الجديدة بغرض تخفيض تكلفة الإنتاج وتعميم معدلات العائد على الإستثمار فيها.
- إلغاء الرقابة والتدخل الحكومي في مجال تسعير منتجات القطاع الخاص، وترك آليات السوق تحدد هذه الأسعار.

¹ نفس المرجع، ص 67.

- رفع معدلات الفائدة على المدخرات المحلية وإعفاء تلك الفوائد من الضرائب.
- تنمية وتدعيم دور القطاع الخاص في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، بالتوسع في عمليات الخصخصة.

2- السياسات الموجهة للتأثير على العجز المالي للحكومة: تحتوي برامج المواءمة الاقتصادية على طائفة من السياسات المالية التي تستهدف خفض الإنفاق العام وزيادة الإيرادات العامة كما تتضمن أيضا مجموعة من الإجراءات والضوابط التي تستهدف التحكم في نسبة العجز ذاته وطرق تمويله.

ومن حيث السياسات والإجراءات الخاصة بخفض الإنفاق العام الحكومي يمكن تلخيصها فيما يلي⁽¹⁾:

- إجراء تخفيضات ملموسة في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي، وبصفة خاصة بند الدعم المتعلق بأسعار السلع الضرورية.
- تجنب الدعم الاقتصادي الممنوح للوحدات التي تحقق خسائر ضخمة في نطاق القطاع العام، ويتم ذلك بتصفية تلك الوحدات من خلال عملية الخصخصة، أو إدارتها على أسس اقتصادية وتجارية سليمة بالاعتماد على زيادة أسعار المنتجات والخدمات التي تقدمها للأفراد.
- تبني سياسات جديدة للتوظيف والأجور تعتمد على آليات العرض والطلب في سوق العمل.
- ابتعاد الدولة عن الدخول في المجالات الاستثمارية التي تنافس القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أو المشترك، وحصر دور الاستثمار الحكومي في تدعيم مشروعات البنية الأساسية وكذا المشروعات التي تكمل ولا تنافس القطاع الخاص.
- وبالنسبة للسياسات والإجراءات المقترحة في مجال زيادة الإيرادات العامة والإيرادات الضريبية بصفة خاصة يمكن حصرها في: رفع معدلات بعض الضرائب الغير مباشرة، زيادة

¹ نفس المرجع، ص ص 68-69.

أسعار مواد الطاقة، تبني برنامج زمني محدد لخصخصة مشروعات القطاع العام غير الراجحة بهدف التخلص من الأعباء المالية الناتجة عنها.

الفرع الثاني: رفع كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية.

تسعى سياسات برامج الموازنة الاقتصادية إلى تطوير كفاءة عملية تخصيص الموارد أو ما يطلق عليه الكفاءة التخصيفية وذلك بالاعتماد على كافة أدوات السياسة الاقتصادية التي تسهم في تحقيق أقصى عائد ممكن بنفس القدر من المدخلات، أو بقدر أقل من تلك المدخلات، ويرى خبراء الصندوق أن مشكلة تدهور البنية الأساسية، أصبحت في مقدمة المشاكل التي تسعى سياسات برامج الموازنة لعلاجها، خاصة وأن حدة هذه المشكلة في غالبية الدول النامية قد اقترنت بسوء الإدارة الحكومية وانتشار الرشوة والفساد الإداري وسائر الصور المختلفة لإهدار المال العام، فضلاً عن الفشل في تكوين المخصصات اللازمة للصيانة والإحلال والتجديد في أصول المشروعات التي تعمل في نطاق قطاع البنية الأساسية.

وتقترح برامج الموازنة تبني السياسات والإجراءات التالية⁽¹⁾:

- تقرير نظام للتكاليف والأسعار النسبية يعكس الندرة الحقيقية للموارد المحلية والأجنبية حيث يتطلب ذلك المحافظة على سعر صرف حقيقي وواقعي، فضلاً عن تقرير معدلات فائدة محلية حقيقية تعكس التكلفة الفعلية للحصول على رأس المال المحلي.
- ترشيد برامج الاستثمار العام وذلك من خلال إجراء تقييم إقتصادي للمشروعات التي تقع في نطاق القطاع، ويعتمد نجاح ذلك على وجود جهة مستقلة مسؤولة عن إجراء مثل هذا التقييم، لضمان توحيد الطرق والمعايير المتبعة في تقييم المشروعات المختلفة.
- تحسين معدلات الأداء المالي والاقتصادي لمنشآت القطاع العام: تتجه سياسات برامج الموازنة في هذا المجال إلى تطوير كفاءة الإدارة الداخلية لوحدات القطاع العام، وتزويدها بالخبرات الفنية والتنظيمية عالية الكفاءة بالإضافة إلى ترشيد عملية منح الضمانات المقدمة من الحكومة للديون المستحقة على مشروعات القطاع العام.

¹ نفس المرجع، ص ص 71 - 72.

● ترشيد حجم القطاع العام: ويقصد بذلك إعادة النظر في نطاق النشاط الاقتصادي لوحدات القطاع العام، في ضوء متطلبات عملية التعديل الهيكلي من ناحية، والتغيرات التي تطرأ على البنية الاقتصادية العالمية من ناحية أخرى، وتقتصر سياسات برامج المواءمة الاقتصادية في هذا الصدد استخدام معايير اقتصادية تنصرف إلى تركيز نشاط القطاع العام في مجالات تبعد عن المنافسة مع القطاع الخاص، ومن ثم حصر النشاط الاقتصادي للقطاع العام في مجالين (توفير الهيكل الأساسي لدعم توسيع القطاعات الكفء المنتجة للسلع القابلة للتصدير كالإرشاد الزراعي ومشروعات الري والصرف أما المجال الثاني فيتمثل في تطوير الاستثمارات في تكوين رأس المال البشري في القطاعات مثل الصحة والتعليم....).

الفرع الثالث: إصلاح القطاع النقدي.

يعد تحرير سعر الفائدة أمراً حيوياً لعمليات التثبيت الاقتصادي الكلي، وأداء مهمة في مجال كفاءة سياسات التعديل الهيكلي اللازمة لإصلاح الأنظمة المالية والعينية في الدول النامية، حيث تزداد أهمية سعر الفائدة في تحديد مستوى الطلب على الأصول المالية، وكذلك مستويات الادخار والاستثمار المحلية، بالإضافة إلى تعاظم أهميته في التأثير في كل من الميزان التجاري وحساب رأس المال بميزان المدفوعات. وتقوم السلطات النقدية في الدول النامية بالتأثير في أسعار الفائدة من خلال إنتهاج آليات تتمثل في⁽¹⁾:

- استخدام سياسات إئتمانية تفصيلية للتمييز بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية، ومن ثم تدعيم سعر الفائدة لخفض تكلفة الاقتراض بهدف التأثير في تخصيص الموارد، إلا أن سياسات المواءمة المقترحة في برامج الصندوق تميل إلى رفض استخدام مثل هذا الأسلوب على أساس أن دعم أسعار الفائدة، يؤدي إلى تشويه الأسواق النقدية والمالية.
- استخدام سياسات السوق المفتوحة، للتأثير في العرض النقدي وأسعار الفائدة، وبالتبعية التأثير في إجمالي حجم الإئتمان عن طريق بيع سندات البنك المركزي وأذون الخزانة في الأسواق النقدية الرئيسية، بشروط السوق وأسعاره، بغرض التأثير في إحتياطات البنوك

¹ نفس المرجع، ص 75.

التجارية، وكذلك أسعار الفائدة قصيرة الأجل، خاصة في حالة إنتشار درجة عالية من الركود في الأسواق المالية الثانوية، مما يمهّد الطريق إلى تنشيط هذه الأسواق.

- تبني سياسة تحديد سقفوف إقتصادية مرنة، يعاد النظر في تحديدها من حين لآخر، والعودة إلى تعديلها عندما تستقر الأوضاع والظروف الإقتصادية، بالإضافة إلى تجنب الإفراط في إستخدام تلك السياسة بالنسبة للقطاعات الإنتاجية والصناعية والبنوك المتخصصة وذلك لمواجهة حالات الركود والانكماش الاستثماري.

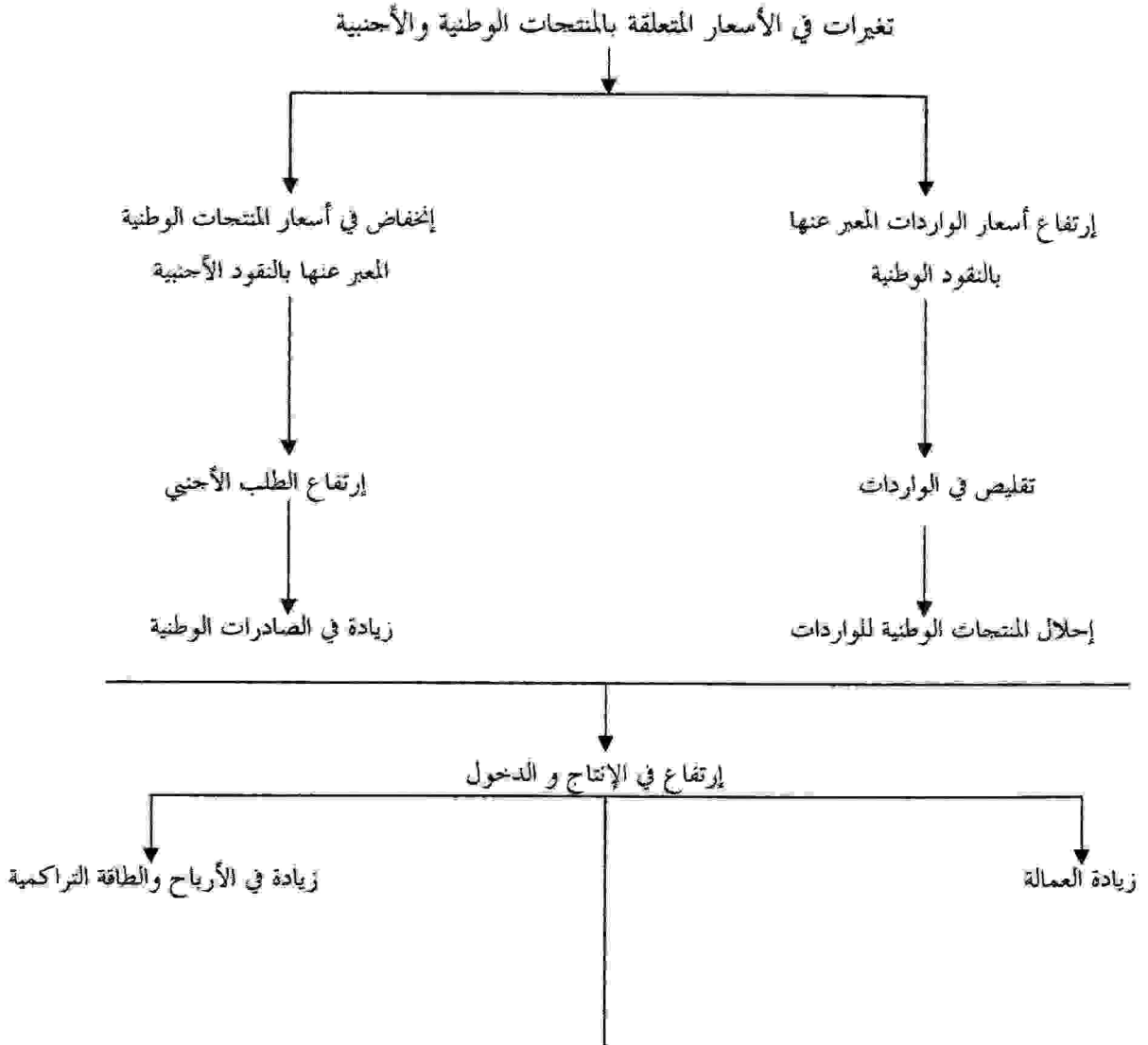
الفرع الرابع: تصحيح إختلالات ميزان المدفوعات.

تهدف سياسات المواءمة الإقتصادية في هذا الصدد إلى التأثير في هيكل الأسعار النسبية والدخل الوطني والإنتاج والإنفاق الوطنيين، وكذلك مستوى العرض النقدي، وتعتبر سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، من أهم السياسات المستخدمة في إطار برامج المواءمة لإصلاح الخلل في ميزان المدفوعات، حيث تعمل على زيادة السعر المحلي للواردات بغرض الحد من الإستيراد وزيادة الطلب على بدائل الواردات أضف إلى ذلك تخفيض السعر الخارجي للصادرات بما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي وتخفيض الطلب المحلي عليها، وتكون الحصيلة النهائية لذلك هي زيادة حصيلة الصادرات وخفض مدفوعات الواردات، على نحو يترتب عليه تقليل العجز الخارجي في موازين مدفوعات الدول النامية.

والمخطط رقم: (04) يبين انعكاس تخفيض سعر العملة على نوازن ميزان المدفوعات.

المخطط رقم (04) انعكاس تخفيض سعر العملة على توازن ميزان المدفوعات.

تخفيض



الإتجاه نحو توازن الميزان

المصدر: مهدي ميلود، مضمون برامج الإصلاح الهيكلي المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية و انعكاساتها الاقتصادية والإجتماعية في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول "أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية"، جامعة بومرداس، 04-05 ديسمبر 2006، ص 14.

وفي ضوء عدم التأكد الذي يشوب نجاح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة، في تحقيق أهدافها المنشودة تتجه بعض الدول النامية إلى تبني سياسات مالية وسياسات صرف مختلفة لعل من أهمها⁽¹⁾:

تقرير نظم تعريفية جمركية مناسبة، واستخدام أسلوب تعدد أسعار الصرف المقررة، تبعاً لإختلاف نوعية وطبيعة السلعة محل التبادل التجاري الدولي وذلك بإقامة نظام ثنائي لأسعار الصرف يتم فيه تحديد أسعار الصرف المرتفعة بالنسبة للعملة الدولية الخاصة بالصادرات الأولية والواردات الضرورية، حيث يتعين الطلب على كل منها بانخفاض المرونة، في حين يتم تقرير أسعار صرف منخفضة بالنسبة للمعاملات التجارية الدولية الخاصة بالصادرات من المنتجات المصنعة أو النهائية، وكذلك الواردات الكمالية، حيث يتطلب الطلب على كل منها بارتفاع درجة مرونته.

الفرع الخامس: إدارة أسعار الصرف.

تعد سياسة الصرف والتي يقصد بها تحديداً تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، أحد أبرز سياسات برامج صندوق النقد الدولي للمواءمة الاقتصادية في الدول النامية، حيث يعد سعر الصرف عاملاً رئيسياً في كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية، ويعتبر بذلك مؤثراً أساسياً في كل من سياسة خفض وتحويل الإنفاق، وتكامل معه إجراءات تحرير التجارة الخارجية، ليسكلاً معاً أبرز عناصر سياسات تلك البرامج، ففي عام 1983 احتل هدف تعديل أسعار الصرف المرتبة الأولى في حوالي 71% من إجمالي برامج المواءمة الموجهة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، حيث أن سياسات برامج المواءمة الاقتصادية في مجال إدارة أسعار الصرف في الدول النامية تتضمن التركيز على ثلاثة أبعاد رئيسية تتمثل في:

1- البعد الأول: المفاضلة بين استخدام نظامي سعر الصرف الموحد، وأسعار الصرف المتعددة:

يقصد بنظام سعر الصرف الموحد، تحديد سعر صرف واحد للعملة الوطنية يستخدم في كافة العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، أما نظام أسعار الصرف المتعددة فيقصد به إقامة مستويين أو أكثر لأسعار الصرف، وبصفة عامة تشير تجارب الدول النامية في مجال برامج المواءمة الاقتصادية

¹ نفس المرجع، ص ص 78 - 79.

إلى التحول التدريجي لنظام سعر الصرف الموحد مع مراعاة أن سرعة التحول التدريجي، سوف تتوقف على طبيعة الإحتلالات النقدية والحقيقية ومعدلات البطالة السائدة في تلك الدول بالإضافة إلى أهمية تتبع العلاقة بين الإتجاه لتوحيد أسعار الصرف، واتجاهات التكلفة والعائد أو الربحية النسبية، وتحركات أسعار الصرف في الأسواق الأجنبية، علاوة على ضرورة تحديد مدى إستجابة قطاع الصادرات لسياسة تحرير سعر الصرف، وما يستغرقه ذلك من فترة زمنية ليست بالقصيرة في الوقت الذي تؤثر فيه هذه السياسة تأثيراً مباشراً وسريعاً في جانب الواردات.

2- البعد الثاني: المفاضلة بين نظام تثبيت سعر الصرف ونظام تعويم أسعار الصرف:

يتضمن نظام تثبيت أسعار الصرف قيام السلطات النقدية بتثبيت العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية خلال فترة زمنية محددة، وهو بذلك يتميز بعدم تعرض أسعار الصرف للتقلبات الدورية التي تحدث في الأسواق العالمية، وأيضاً تخفيض المخاطر المالية في المعاملات الآجلة، مع استمرار خطورة التخفيض الرسمي أو الزيادة الرسمية لقيمة العملة، ومن هنا تبرز أهمية توافر البيانات والمعلومات الدقيقة التي يتم الإعتماد عليها في تحديد هذا السعر التوازني.

أما بالنسبة لنظام تعويم أسعار الصرف الذي وضع موضع التنفيذ الفعلي في مارس 1973 فهو يقوم على قيام كل دولة باختيار الترتيبات الخاصة بنظام الصرف الأجنبي الذي يلاءم ظروفها، و تتخذ هذه الترتيبات عدة صور منها: ربط قيمة العملة الوطنية بعملة أجنبية معينة كالدولار أو اليورو، ربط قيمة العملة الوطنية بسلة العملات الأجنبية أو حقوق السحب الخاصة. ويعمل نظام تعويم أسعار الصرف على ضمان مرونة السياسة النقدية وخفض الإحتياطات النقدية اللازمة لتشغيل النظام والمساهمة في التحديد السليم للأسعار والأجور على أسس واقعية. إلا أنه لا يخلو من عيوب وأهمها التقلبات الشديدة في أسعار الصرف في المدى القصير، إستجابة لعمليات المضاربة أو لاعتبارات أخرى طارئة، الأمر الذي يترتب عليه إزدياد عنصر الشك في العلاقات الإقتصادية الدولية، وتطبيق هذا النظام بصورة مطلقة في الدول النامية يعد أمراً صعباً نظراً لعدم القدرة على توفر أهم الشروط الخاصة بهذا النظام في الدول النامية.

3- البعد الثالث: العوامل التي تسهم في تحديد أسعار الصرف وكيفية تحسينها:

تؤكد تجارب الموازنة الاقتصادية في كثير من الدول النامية، ضرورة قيام السلطات الاقتصادية والنقدية المسؤولة بمراعاة عدد من المتغيرات التي يسهل تطويرها ومعالجة أوجه القصور بها، في تحسين كفاءة أسعار الصرف، وتتنحصر أهم هذه المتغيرات فيما يلي:

- حجم العجز القائم في ميزان المدفوعات وطبيعته.
- معدلات التضخم السائدة وأسعار الفائدة المحلية والعالمية.
- هيكل الصادرات والواردات ومعدلات التبادل التجاري الدولي.
- أعباء المديونية الخارجية وحجم الاحتياطات النقدية الدولية.
- المضاربات في الأسواق المالية واتجاهات السياسة النقدية العالمية إلى جانب معدلات تدفق رؤوس الأموال من وإلى الخارج.

وقد أظهرت الدراسات التي قام بها صندوق النقد الدولي لتقويم برامج الموازنة الاقتصادية في عدد كبير من الدول النامية خاصة الدول الإفريقية، أن أهمية انتهاج سياسات سعر صرف ملائمة تسهم في تكييف الظروف الاقتصادية للدول المعنية مع الصدمات الداخلية والخارجية.

المبحث الثالث: السياسات والبرامج المعتمدة من طرف صندوق النقد الدولي في جانب النفقات العامة.

تقوم إشكالية الإصلاح على إعادة التكييف المنهجي لترسيخ قواعد النظام اللبرالي بإستبدال التخطيط بالسوق، والقطاع العام بالخاص والتقليل من دور الدولة، فمعظم السياسات الرامية للإصلاح تقوم على أيديولوجية التغير في النظم بتبني واستعمال آليات فعالة تؤدي هذه العوامل من تلقاء ذاتها إلى منافع حقيقية طويلة المدى.

ويمكن للبلد التحكم في أداتين هما ميزان المدفوعات والموازنة العامة حتى يتمكن من تحقيق المراد من إنتهاج سياسات الإصلاح، فتطبيق السياسات السليمة يتيح للبلد أفضل الفرص لتحقيق نمو اقتصادي منتظم.

فسياسات الإصلاح تهدف إلى تشجيع البلدان النامية لإتخاذ القرارات بأكثر جدية وذلك بتوجيهها نحو إصلاح الإطار المؤسسي والهيكلي، لتعزيز القوى التنافسية وإتاحة فرصة أكبر لمشاركة القطاع الخاص.

وتعرض إلى هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: سياسات ترشيد جانب النفقات العامة.

تبرز أهمية ترشيد السياسات الإنفاقية المتبعة في الدول النامية كأداة من أدوات السياسة المالية في التخفيف من حدة الإختلالات الداخلية والخارجية، بغرض تحقيق الاستقرار الإقتصادي المنشود، ذلك أن برامج الإنفاق العام المنتج يمكنها دعم عملية النمو الإقتصادي، من خلال العديد من القنوات، فبرامج الإنفاق المنتجة في القطاع العام تستطيع تسهيل عملية التعديل الهيكلي المطلوبة لنجاح التكيف الإقتصادي وذلك من خلال إقامة قدر كاف من الإستثمارات المنتجة في قطاعات البنية الأساسية، التي تتجاوز قدرات المستثمرين في القطاع الخاص، بالإضافة إلى توفير قدر كبير من المنافع الاجتماعية، عن طريق تطوير الاستثمار في رأس المال البشري، مما يرفع في مستوى إنتاجيته، من خلال زيادة معدلات الاستثمار في قطاعات التعليم والتدريب والصحة.

علاوة على قدرة القطاع العام المنتج على تزويد القطاع الخاص بطائفة كبيرة من السلع والخدمات الإنتاجية المباشرة، بل وتشجيعه على تقديمها في فترة لاحقة، وفضلاً عن ذلك فإن الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي يترتب على ارتفاع مستوى إنتاجية الإنفاق العام، من شأنه المساهمة في توفير المناخ المناسب للنمو الإقتصادي المستهدف.

ويؤكد العديد من الخبراء والاقتصاديين على أهمية السياسة الإنفاقية الرشيدة خلال فترات النقش الإقتصادي التي تتطلبها عملية ضبط الطلب الكلي، خاصة وأن غالبية الدول النامية تواجه هبوطاً حاداً في الإيرادات العامة، وقيوداً شديدة على الفرص المتاحة لفرض المزيد من الضرائب ومن هنا تنشأ الحاجة إلى تخفيض وترشيد النفقات العامة بغرض تصحيح عجز الموازنة العامة للدولة⁽¹⁾.

¹ عشاوي علي، برنامج التكيف التي يدعمها ص، ن، د، دار النهضة، القاهرة، 1994، ص 245.

وحدير بالذكر، أن ترشيد النفقات العامة كمطلب أساسي لنجاح المواءمة الاقتصادية تتعاظم أهميته في الدول النامية، ويرجع ذلك إلى أن العجز المالي في العديد من تلك الدول، يرجع بدرجة كبيرة إلى عجز القطاع العام، وزيادة النفقات الحكومية الغير المرشدة في هذا القطاع، ومن ثم يتطلب الأمر تصحيح وترشيد هيكل النفقات العامة وتخطيط معدلات نموها تدريجياً مع مراعاة التوافق بين تطور هذه المعدلات من ناحية وتطوير معدلات نمو الناتج الداخلي الخام في الأجل الطويل من ناحية أخرى.

وتتناول هذا المطلب من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: أوجه القصور في السياسات الإنفاقية وهيكل النفقات العامة في الدول النامية

يتكون هيكل النفقات العامة في أغلب الدول النامية، من خمسة قطاعات رئيسية تتضمن: القطاع الاجتماعي، قطاع الدفاع، قطاع الإدارة، قطاع الإنتاج والبنية الأساسية وقطاع النقل والمواصلات ووسائل الاتصال، ويلاحظ اختلاف الدول النامية فيما بينها، من حيث الوزن النسبي للإنفاق على كل قطاع من تلك القطاعات.

ففي بعض الدول النامية مثل البرازيل واندونيسيا والفلبين يلاحظ تزايد معدلات الإنفاق على القطاع الاجتماعي، بالرغم من إجراء تخفيضات شاملة في جانب النفقات العامة بالموازنة العامة للدولة. وفي بلدان أخرى مثل تركيا وغانا والسودان، كان التخفيض في معدلات الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية يتم بدرجة أعلى من المتوسط.

وفي طائفة تالفة من الدول النامية مثل غينيا والإكوادور، توجو شهد هيكل الإنفاق العام تحيزاً واضحاً لتخفيض النفقات العامة على قطاعات الدفاع والإدارة، في الوقت الذي ازدادت فيه نسبة الإنفاق العام على القطاعات الإنتاجية وقطاعات البنية الأساسية.

ويشير خبراء صندوق النقد الدولي إلى أنه بالرغم من اختلاف معدلات الزيادة أو التخفيض في الإنفاق على القطاعات سالفة الذكر، إلا أن الاتجاه العام لتطور الزيادة في النفقات العامة، يشير إلى زيادة معدلات الإنفاق على القطاعات الاجتماعية الأمر الذي يعكس مدى تفضيل الاستهلاك

الحالي على حساب الاستثمار والاستهلاك في المستقبل، وهو ما يرجع إلى تضافر عوامل عديدة نذكر منها على سبيل المثال⁽¹⁾:

- صعوبة ضغط المخصصات المالية الموجهة لتمويل برامج الإنفاق العام في القطاعات الاجتماعية، بعد البدء في تنفيذها، خاصة إذا كانت تلك البرامج تحقق منافع كبيرة ترتبط بعامة الشعب وتعمل على زيادة فرص التوظيف.
 - عدم رغبة حكومات الدول النامية في تخفيض معدلات الإنفاق على البرامج الاجتماعية المدعومة بمساعدات خارجية، حتى لا تتعرض لتوقف تلك المساعدات، في الوقت الذي لا تكفي فيه مصادر التمويل المحلية للوفاء بمتطلبات الإنفاق على هذه البرامج.
 - إن القطاع الاجتماعي، يعد من أكثر القطاعات كثافة لعنصر العمل، خاصة مع الارتفاع النسبي لتكاليف الحصول على عناصر الإنتاج الأخرى في الدول النامية، وبالتالي فإن تخفيض الإعتمادات المالية المخصصة لها في الميزانية العامة للدولة لا يؤدي إلى تخفيض مستوى الخدمات الأساسية فحسب، بل يؤدي أيضا إلى تحقيق نسب بطالة مرتفعة نسبياً.
 - ارتفاع التكاليف السياسية لتخفيض الإنفاق العام في القطاعات الاجتماعية فمثلاً: تخفيض مخصصات الدعم الموجه للسلع الغذائية، يحمل في طياته تكاليف سياسية مرتفعة، ويؤكد ذلك ما أدى إليه تخفيض دعم السلع الغذائية من قيام المظاهرات والإضطرابات السياسية في كل من المغرب والسودان ومصر وتركيا في أواخر السبعينات.
- ويؤكد خبراء ص، ن، د، أن التحيز الواضح للحفاظ على معدلات الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية وقطاع الدفاع، على حساب انكماش معدلات الإنفاق في القطاعات الإنتاجية وقطاعات البنية الأساسية، ينطوي على تشويه هيكل الإنفاق العام في الدول النامية كما يترتب عليه ظهور توقعات مضادة للنمو في الأجل الطويل، حيث يصعب إجراء التعديلات الهيكلية اللازمة في جانب العرض ومن ثم تتأخر عملية المواءمة الاقتصادية المستهدفة، أضف إلى ذلك أن تزايد معدلات نمو عجز الموازنة العامة يرتبط ارتباطاً كبيراً بارتفاع معدلات نمو الإنفاق العام، وارتفاع معدلات التضخم السائدة ومن ثم فإن الجهود التي

¹ سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سبق ذكره، ص 124.

تبدل والإجراءات التي تتخذ بغرض تخفيض هذا العجز (عن طريق تخفيض وترشيد السياسة الإنفاقية) تعتبر مطلباً أساسياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أن تركيز عبء تخفيض النفقات العامة على حساب قطاعات البنية الأساسية المادية والاجتماعية، وأنشطة الصيانة الرئيسية سوف يؤدي إلى تعرض معدلات النمو والاستقرار الاقتصادي في المستقبل إلى مخاطرة كبيرة، خاصة في ظل إنخفاض معدلات الإنفاق الجاري اللازمة لتمويل تكاليف التشغيل والصيانة في القطاعات الاقتصادية المرتبطة بزيادة الطاقة الإنتاجية، مثل خدمات النقل والمواصلات وشراء قطع الغيار الأساسية، وهو ما يؤدي إلى تدهور معدلات كفاءة الاستخدام وسوء عمليات الصيانة للبنية الأساسية، ومن ثم التأثير سلباً على إنتاجية المشروعات الاستثمارية القائمة والجديدة، وتبديد الطاقة الإنتاجية للإقتصاد الوطني.

يتضح مما سبق مدى الإنحراف في هيكل النفقات العامة في معظم الدول النامية وتأثيره السلبي في إنجاز أهداف وبرامج المواءمة الاقتصادية، وإلى جانب ذلك فإن السياسة الإنفاقية في الدول النامية تتميز بأوجه قصور عديدة ينعكس أهمها في تدهور إنتاجية السياسة الإنفاقية المستخدمة في القطاع العام، نتيجة لإنخفاض كفاءة الأداء الاقتصادي داخل وحدات القطاع العام يرجع ذلك إلى عدة عوامل تتمثل في ظهور العلاقات البيروقراطية المعقدة إلى جانب الحاجة لمتابعة وتنفيذ مجموعة كبيرة من الأهداف الاجتماعية وغيرها من الأهداف الاقتصادية.

أضف إلى ذلك الوضع الاحتكاري لبعض مشروعات القطاع العام، والذي يتمتع بدرجة عالية من الحماية الحكومية، بالرغم من إنخفاض كفاءتها الاقتصادية، وأيضاً التحديد الإداري لأسعار منتجات القطاع العام، مما لا يعكس التكلفة الحقيقية والفعالية لعناصر الإنتاج، في الوقت الذي نلمس فيه استعداد حكومات بعض الدول النامية لتغطية خسائر المشروعات العامة.

وقد أدت أوجه القصور السالفة الذكر، إلى خلق مناخ ملائم لظهور الكثير من المشروعات العامة، كعناصر إنتاجية تفتقر إلى الكفاءة وتعتمد على الإعانات المالية الحكومية كما تشغل عدد مفرط من الموظفين، الذين يحصلون على أحوار لا تتفق مع معدلات إنتاجيتهم الحدية، بالإضافة إلى ضعف كفاءة الجهاز الإداري لتلك المشروعات، وعدم اتخاذ القرارات على أسس ومعايير اقتصادية سليمة، الأمر الذي يضاعف من معدلات الإنفاق العام على تلك المشروعات دون مبرر إقتصادي أو اجتماعي مقبول.

وما من شك أن تحديد مجالات القصور في السياسات الإنفاقية والانحراف الواضح في هيكل النفقات العامة، يساعد على تحديد العناصر الأساسية الاستراتيجية للإصلاح في مجال النفقات العامة والتي من شأنها توضيح تلك النفقات على نحو يساهم في علاج الإختلالات الاقتصادية والمالية، خاصة مشكلة عجز الموازنة العامة في الدول النامية.

الفرع الثاني: عناصر إصلاح السياسة الإنفاقية

1- ترشيد هيكل الإنفاق العام: يتمثل دور السياسات المالية المقترحة لترشيد هيكل الإنفاق الاستثماري، في إعداد برامج إنفاق تشتمل على مجموعة من المشروعات الاستثمارية المنتجة، التي يكون لها مبرراتها الموضوعية من الناحية الاقتصادية والعملية، مما يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، ويدعم عملية النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط والطويل، علاوة على أهمية التركيز على تطوير وإصلاح مشروعات القطاع العام، من خلال انتهاج طائفة من الإجراءات تتضمن ضرورة تحرير إدارة المشروعات العامة من التدخل السياسي والإداري، وإعطائها قدراً أكبر من الحرية والاستقلال الذاتي، فيما يخص قرارات التسعير والعمالة والاستثمار، والسماح لها بالمشاركة في تحديد وتقرير أهداف محددة بوضوح.

أضف إلى ذلك ضرورة تقديم الدعم المالي للمشروعات العامة، على أساس إختياري وليس على أساس مطلق. مع ملاحظة التركيز على منح هذا الدعم للمشروعات التي تكون لها أهداف اقتصادية وإجتماعية واضحة، أما المشروعات التي تمارس نشاطها بمستوى أداء يعجز عن الصمود أمام منافسة المشروعات الخاصة التي تمارس نفس النشاط فإن الحل الأمثل بالنسبة لها هو تحويل ملكيتها للقطاع الخاص، من خلال عملية منظمة للخصخصة، أو تصفيتها إذا لم يكن تحويلها للقطاع الخاص ممكناً أو متاحاً بنجاح.

وفيما يتعلق بترشيد هيكل الإنفاق الجاري، فينحصر دور السياسات المقترحة في تقسيم النفقات العامة الجارية إلى أربعة عناصر رئيسية هي⁽¹⁾:

- مخصصات الإنفاق الجاري الموجهة للوفاء بمدفوعات الفائدة الحكومية كنسبة من إجمالي الناتج الداخلي الخام.

¹ نفس المرجع، ص 128.

- مخصصات الإنفاق الجاري الموجه لتكاليف التشغيل في مشروعات التنمية الاقتصادية.
- مخصصات الإنفاق الجاري لتمويل مشروعات إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية.
- مخصصات الإنفاق الجاري الموجه لتمويل مختلف صور أو أشكال المعونات الاقتصادية والاجتماعية.

وبالنسبة لمخصصات الإنفاق الجاري الموجه للوفاء بمدفوعات الفائدة الحكومية يلاحظ استمرار ارتفاع نسبة تلك المدفوعات إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام في العديد من الدول النامية نتيجة لإفراط الحكومات في الاقتراض المحلي لتمويل عجز الموازنة، في الوقت الذي تنخفض فيه درجة كفاءة بعض الوحدات الاستثمارية العامة وإنتاجيتها، إلى درجة لا تكفي لخلق زيادات صافية في إجمالي الناتج الداخلي الخام، أضف إلى ذلك أن العديد من المشروعات العامة تستخدم جانب كبير من تلك القروض في تمويلها فحققت خسائر مالية كبيرة، ولذا فإن العلاج المقترح من جانب صندوق النقد الدولي يتمثل في استخدام سياسة إنفاقية رشيدة تساهم في رفع كفاءة الأداء الاقتصادي لمختلف وحدات القطاع العام، مما يساعد على تحقيق قدر من الفائض وتوجيهه للوفاء بمتطلبات تمويل مدفوعات الفائدة من ناحية، كما أن رفع الأداء في القطاع العام، من شأنه العمل على زيادة الدخل الوطني، إلى الحد الذي يسهم في تخفيض نسبة مدفوعات الفائدة إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام من ناحية أخرى.

ويوصي صندوق النقد الدولي (في نطاق برامجه) بضرورة تغطية مدفوعات الفائدة الحكومية عن طريق تنمية مصادر الإيرادات العامة في الموازنة العامة للدولة، مع مراعاة إستبعاد تغطية مدفوعات الفائدة على القروض المستخدمة في تمويل مشروعات الاستثمار في رأس المال البشري من نطاق تمويلها من الإيرادات الجارية في ميزانية الدولة.

ولترشيد الإنفاق الجاري على كل من تكاليف التشغيل، وتمويل مشروعات إنتاج السلع الاستهلاكية، فمن المهم تخطيط السياسة الإنفاقية الخاصة بها، في حدود تتفق مع إمكانية تمويلها عن طريق الإيرادات الجارية في ميزانية الدولة خلال فترة زمنية محددة، ثم مراعاة التوافق بين معدلات نمو هذه النفقات من ناحية ومعدلات نمو الناتج الداخلي الخام من ناحية أخرى وذلك في الأجلين المتوسط والطويل.

أما فيما يتعلق بترشيد الإنفاق الجاري الموجه لتمويل مختلف أشكال المعونات الاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁾ فيتلخص دور السياسات المقترحة بشأنها في:

- إلغاء المعونات التي تؤدي إلى انحراف هيكل تخصيص الموارد والتأثير سلباً في حوافز المنتجين.
- إلغاء المعونات المقدمة لدعم الاستهلاك دون التمييز بين الاستهلاك الضروري والكمالي حيث يؤدي منح مثل هذه المعونات إلى تضخم جانب الطلب الكلي.
- مراعاة التوازن بين حجم المعونات الاقتصادية التي تقدمها الحكومة للمشروعات العامة خلال المرحلة الإنتقالية التي يتم فيها تطوير تلك المشروعات وبين معدلات نمو الإيرادات الجارية.
- بالنسبة لمعونات التصدير والمعونات الموجهة لتشجيع إستخدام عناصر وموارد إنتاجية محلية معينة، فيجب استمررها، مع مراعاة ألا تتجاوز معدلات نموها، معدلات نمو إجمالي الناتج الداخلي الخام، ويؤكد خبراء صندوق النقد الدولي أنه من خلال برامج المواءمة الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي، فإن تخفيض وترشيد منح المعونات بمختلف أنواعها، يعد أحد العناصر المهمة في السياسات الإنفاقية المقترحة، والأكثر أهمية هو الإستمرار في الحفاظ على نطاق وأسلوب تقديم المعونات، تحت سيطرة الدولة وترشيد هيكلها، بحيث توجهه إلى أكثر القطاعات الاجتماعية فقراً.

2- إتجاهات الإصلاح في عملية تخطيط وإدارة النفقات العامة: إستهدفت السياسة الإنفاقية المقترحة في برامج المواءمة الاقتصادية لصندوق النقد الدولي، القضاء على أوجه القصور الملموسة في جانب إدارة وتخطيط برامج الإنفاق العام، وقد ركزت حوالي 75% من برامج التعديل الهيكلي على ضرورة ترشيد عملية تخطيط النفقات العامة من خلال الالتزام بمجموعة من الإجراءات تهدف إلى:

- استخدام الأساليب الفنية المتطورة الخاصة بميزانيات البرامج والأداء عند إعداد ميزانية برامج الإنفاق العام، وذلك بهدف تنشيط عملية قياس التكاليف، وتحسين إنتاجية برامج الإنفاق

¹ نفس المرجع، ص 130.

العام، وإعادة هيكلة تلك البرامج بما يرفع من درجة كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة إلى جانب أهمية تطوير نظم المعلومات الخاصة بقياس الأداء، خاصة في مشروعات القطاع العام، ويعتبر ذلك عنصر حيوي لإصلاح الإدارة المالية والاقتصادية لوحدات القطاع العام حيث أن توافر المعلومات الدقيقة والموضوعية عن معدلات أداء تلك الوحدات الإنتاجية، يعد مطلباً سابقاً على إستراتيجية إعادة هيكلة مشروعات القطاع العام.

- ضرورة توافر عنصر الواقعية والموضوعية في تصميم برامج الإنفاق العام التي تهدف إلى تحقيق الإصلاح الاقتصادي من ناحية وإدماج عنصر تكاليف الصدمات من ناحية أخرى.

- ضرورة ضمان عنصر الالتزام من جانب صانعي القرارات المطلوبة لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية اللازمة، ويقترن بذلك أهمية وجود إتفاق إجتماعي وسياسي، ورؤية واضحة للأولويات الضرورية للإصلاحات الهيكلية المطلوبة.

3- ترشيد دور السياسة الإنفاقية في مجال تخفيف التكاليف الاجتماعية، لعملية المواءمة الاجتماعية، على طبقة الفقراء ومحدودي الدخل: يقترح صندوق النقد الدولي ترشيد السياسة الإنفاقية في هذا المجال من خلال تبني عدة إستراتيجيات تتضمن ما يلي⁽¹⁾:

- تحقيق النمو الاقتصادي العام: ويقصد بذلك أن ترشيد السياسة الإنفاقية في كافة المجالات الاقتصادية، بما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو في الأجل الطويل يعد من أكثر البدائل فاعلية في مواجهة التكاليف الاجتماعية لعملية المواءمة الاقتصادية في الأجل الطويل، وذلك من خلال ما يترتب على نجاح تلك السياسات من زيادة فرص العمالة، والموارد المالية للدولة بصفة عامة، والتي يمكن تخصيص قدر مناسب منها للإنفاق على برامج التنمية الاجتماعية التي تستهدف تخفيض حدة الفقر في الأجل الطويل.

- إقامة برامج إنفاق عام: موجه لزيادة فرص كسب الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك من خلال زيادة مقدار الأصول المادية للفقراء ورفع معدلات إنتاجيتها. بتصميم برامج إنفاق

¹ نفس المرجع، ص 132.

خاصة بإصلاح الأراضي الزراعية ونظم الري، إلى جانب تقديم الإئتمان المناسب لصغار المزارعين أضف إلى ذلك تحسين الإستثمار في رأس المال البشري عن طريق تطوير أساليب التعليم والتدريب.

● إقامة برامج إنفاق إجتماعية موجهة إلى الفقراء، تهدف إلى تحسين مستوى معيشتهم وذلك من خلال تقديم التغذية والرعاية الصحية الأولية إلى جانب توفير مياه الشرب النظيفة وتطوير مشروعات الصرف الصحي، ويوصي ص،ن،د، في هذا المجال، بأهمية توجيه أكبر قدر ممكن من منافع تلك البرامج، إلى الطبقة المستهدفة من المستهدفين مباشرة علاوة على إحكام الرقابة على التكاليف الإدارية لمثل هذه البرامج، بما يضمن إرتفاع درجة كفاءتها، كما يشير خبراء ص،ن،د، إلى أن مثل هذه البرامج تعد من أكثر الأدوات المباشرة فعالية في التخفيف من حدة الآثار الجانبية لعملية المواءمة الإقتصادية في الأجل القصير.

وحدير بالذكر، أن العديد من الدول النامية المعنية بتطبيق برامج المواءمة الإقتصادية، قد إتخذت خطوات فعالة لإستخدام السياسة الإنفاقية المقترحة لتخفيف التكاليف الاجتماعية وتأثيرها السلبي على طبقة الفقراء، وقد تراوحت تلك الخطوات والتحويلات النقدية المباشرة (كما هو الحال في الجزائر والأردن) وتحسين قنوات وصول الدعم الغذائي إلى الطبقات المستحقة كما في الأردن.

كما قامت بعض الدول بإنشاء بعض الصناديق الخاصة التي تسعى (بمساعدة جهات التمويل الدولية) إلى تمويل المشروعات التي تستهدف للتخفيف من حدة التأثير السلبي لعملية المواءمة الإقتصادية على الطبقات محدودة الدخل، ومثال ذلك الصندوق الاجتماعي في مصر، وصندوق التوظيف والتنمية في الأردن.

المطلب الثاني: المراد تحقيقه من إنتهاج سياسات الإصلاح.

نحاول من هذا المطلب عرض كيفية تمكين البلد من إستعادة التوازنات على مستوى الإقتصاد الكلي بالتركيز على تحقيق توازن ميزان المدفوعات حسب المفاهيم النقدية والمالية أي ما يسمح

بالنماذج النقدية الموضوعة من قبل صندوق النقد الدولي وكذا حسب مفاهيم طويلة ومتوسطة الأجل تعتمد على تقسيم الاقتصاد إلى عدة فروع بهدف تنميتها أي ما يسمى بنماذج الإمتصاص هذا الذي يعتبر قيود المديونية كمعطيات من الاقتصاد الكلي يجب التحكم فيها لإزالة الاختلالات ثم تنطرق إلى الحلول المقترحة من قبل كل الجهات المسؤولة عن تفاقم المديونية لتخفيف من عبئها وإعادة التوازنات على المستوى الكلي والجزئي وتحقيق نمو منتظم.

وتعرض إلى هذا المطلب من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

يعتبر توازن ميزان المدفوعات أساس توازن السياسة الاقتصادية لبلد ما نظرا للصلة القائمة بين تراكم الديون الخارجية والتكيفات الضرورية التي يتعين تنفيذها داخل الاقتصاد المحلي.

فإذا عرف ميزان المدفوعات اختلالا يسعى البلد للحصول على النقد الأجنبي المتوقف على قدرته على إقناع الجهات المقرضة لإمداده بالموارد المالية، ويتحصل البلد على التمويلات اللازمة وفق شروط وترتيبات الإئتمان التي يفرضها صندوق النقد الدولي على أعضائه ويستخدم تلك الموارد المحصل عليها لتغطية العجز الحاصل في ميزان المدفوعات، فبوصول القروض الأجنبية إلى الداخل يتحقق الفائض في حساب العمليات الرأسمالية لميزان المدفوعات فعلى الرغم من الإمدادات المالية المحصل عليها إلا أنه يبقى من الصعب الخروج من دائرة العجز التي ينصف بها البلد وتحقيق التوازن الاقتصادي.

وللإطلاع على المركز الاقتصادي الخارجي للبلد يجب تفحص بنوع من التدقيق كل بنود الحسابات الفرعية للميزان، وإستنتاج المشاكل وإستنباط الأسباب المؤدية إلى ذلك مع تحليلها وتقلص الاستنتاجات والحلول الممكنة لتجنب العجز.

ولبلوغ توازن الميزان هناك ثلاث طرق أساسية نحصرها فيما يلي:

1- تنفيذ مجموعة من المتغيرات العميقة في النشاط الاقتصادي بهدف تغيير هيكل ومستوى الطلب الكلي المحلي، بحيث يتم القضاء على فائض الطلب المسبب لعجز الميزان، بتخفيض قيمة العملة وتخفيض عجز الميزانية، والضغط على معدل نمو الكتلة النقدية.

2- التأثير على مكونات الميزان من خلال مجموعة من الإجراءات التدخلية المباشرة مثل دعم الصادرات وتقييد الواردات والحد من تصدير رؤوس الأموال وفرض الرقابة على الصرف.

3- الإقراض الخارجي وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

اعتباراً مما سبق يستوجب على البلد الذي يعرف إختلالاً في ميزان مدفوعاته وتفاقم مديونيته الخارجية الخوض في عملية تصحيح الإقتصاد الكلي بإدخال التدابير اللازمة لتحقيق التوازن فإذا استطاع خلال فترة التصحيح تسديد مدفوعاته انطلاقاً من إيرادات صادراته وتدفقات رؤوس الأموال دون السحب من الاحتياط والتدفقات العادية التلقائية إلى الداخل من رأس المال، ودون الاضطرار إلى تحمل أعباء أخرى مثل البطالة أو تقييد الواردات بمجرد تجنب العجز في الميزان⁽¹⁾ يمكن القول أن هذا البلد قد حقق التوازن.

لفرع الثاني: تخفيض عبء الدين الخارجي.

يعد الدين الخارجي مسؤولية عدة أطراف تسببت في تفاقمه حتى أصبح بالفعل أزمة حقيقية بالنسبة للدول الدائنة والنظام الاقتصادي المالي الدولي وأمام هذا الوضع تحركت الدول المدينة والدائنة بالإضافة إلى البنوك والمؤسسات المالية الدولية لإيجاد حلول للأزمة، الأمر الذي تطلب تفاعل الأطراف الأربعة للعمل على إدخال إصلاحات في هيكلها الداخلية، واستخدام إجراءات تسمح بحل المشكل رغم إختلاف المصالح وأوجه النظر إلى طبيعة المشكل.

ويتطلب الحل بمخاطرة من مختلف الهيئات المهمة بموضوع المديونية لفسح المجال مجدداً أمام الدول المدينة للإستفادة من فرص تمويلية جديدة وتجنّبها التوقف عن الدفع، فبعد إعلان المكسيك سنة 1982 عن توقفها لدفع التزاماتها لاتجاه دائنيها (تاريخ انفجار أزمة المديونية)، سارعت كل الهيئات المسؤولة والمهتمة للبحث عن حلول للأزمة حتى لا يتعمم قرار التوقف عن الدفع وتنتشر العدوى لباقي الدول المدينة، وتفاذي انقطاع العلاقات المالية، وحماية النظام المالي وجعله بعيد عن دائرة الأهميار.

ومن ثم فسياسات وبرامج صندوق النقد الدولي تُهدف إلى تخفيض المديونية وأعبائها التي تورق البلدان المستدينة، التي تطمح إلى تحسين وضعيتها الاقتصادية،

¹ رمزي زكي، الإقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 1989، ص 234.

إن صندوق النقد الدولي يسعى من وراء حث الدول المدينة النامية على انتهاج سياسات الإصلاح التي تحتويها برامجه إلى ترسيخ قواعد النظام الليبرالي بالانفتاح نحو اقتصاد السوق واستبدال النظم الاشتراكية بالرأسمالية، والقطاع العام بالقطاع الخاص، بعد تخلي الدولة عن مسؤوليتها لإزالة الاختلالات الحاصلة وأولها إعادة توازن ميزان المدفوعات عن طريق منهج معين وباستعمال عدد من الإجراءات كتخفيض قيمة العملة، وتشجيع الصادرات إلى جانب إجراءات أخرى تمكن البلد من إعادة تشكيل احتياطي من الصرف، وتوفير السيولة بغية مواصلة تسديد المديونية الخارجية، استدعت هذه الأخيرة اهتمام كل أطراف المجتمع الدولي من هيئات وحكومات عملت جاهدة لإيجاد حلول وطرح اقتراحات، للتخفيف من حدتها، من خلال توجيه توصيات للبلد المعني لانتهاج سياسات التصحيح الهيكلي، من أجل تحسين أوضاعه الاقتصادية، وبعد أن يتعرض لإختلالات دائمة، ومتواصلة، وهيكلية، ويعيش ظروف حرجة، فيتحرك لإيقاف السياسات السائدة والتي تسببت في حدوث تلك الاختلالات، ويعمل على قلب الاتجاهات السلبية بفتح المجال أمام التحول نحو اقتصاد السوق، وإتباع سياسات مالية، ونقدية، وانكماشية وسياسات قطاعية هادفة، وموازنة عامة حذرة، دون إهمال الجانب الاجتماعي، بغية استعادة التوازنات على المستوى الجزئي والكلبي واستحداث النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني:

النفقات العامة في الجزائر وعلاقتها ببرامج وسياسات

صندوق النقد الدولي

تلعب النفقات العامة دورا هاما وبارزا في مختلف الدول باعتبارها الوسيلة التي من خلالها تقوم الدولة بتأدية خدمات عامة ومختلفة، تهدف من ورائها إلى إشباع حاجات عامة، وتختلف الطرق المنتهجة في تقسيم النفقات العامة من دولة إلى أخرى، وفي الجزائر تقسم هذه النفقات العامة إلى قسمين هما نفقات التسيير و نفقات التجهيز.

ولقد عرف الاقتصاد الجزائري العديد من الاختلالات التي سبق الإشارة إليها في الفصل الأول، مما أدى إلى تدخل الدولة واتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة هذه الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني.

وشرعت الجزائر في الإصلاحات الذاتية مع مطلع الثمانينات وتبعتها إصلاحات مفروضة من طرف صندوق النقد الدولي تمثلت في مجموعة من البرامج والسياسات قصيرة الأجل (اتفاقيات الاستعداد الائتماني)، ثم تدعمت هذه الإصلاحات بمجموعة أخرى ذات مدة زمنية أطول تعرف بسياسات وبرامج التعديل والتصحيح الهيكلي التي طبقتها الجزائر في الفترة (1995-1998).

ونتناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور النفقات العامة.

المبحث الثاني: ارتباط الاقتصاد الجزائري بالإصلاحات الاقتصادية الذاتية.

المبحث الثالث: انتقال الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.

المبحث الأول: تطور النفقات العامة.

تتعدد أنواع النفقات العامة، وتتزايد مع اتساع نطاق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبما أن النفقات العامة تختلف عن بعضها البعض سواء من حيث الطبيعة أو من حيث الآثار الاقتصادية والاجتماعية فإن الأمر يستوجب التمييز بين الأنواع المختلفة للنفقات العامة، وعليه نقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة وتقسيماتها.

يمكن التعرف على تعريف النفقات العامة وطبيعتها وكذا إلى مختلف التقسيمات المعتمدة وذلك من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: مفهوم النفقات العامة وطبيعتها.

1- تعريف النفقة العامة: يمكن تعريف النفقة العامة على أنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام⁽¹⁾.

ويتضح من هذا التعريف أن النفقة العامة تتكون من ثلاث عناصر وهي:

1- النفقة العامة مبلغ نقدي.

2- صدور النفقة العامة من الدولة أو أحد الأشخاص العامة.

3- النفقة العامة تهدف إلى تحقيق نفع عام.

1-1 النفقة العامة مبلغ نقدي⁽²⁾: تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، أي كل ما تنفقه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة للعمليات الإنتاجية، أو منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وتتخذ

¹ زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002، ص 16.

² عبد المجيد دراز ومحمد عمر أبو دوح، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 259.

النفقات العامة الشكل النقدي مادامت كل المعاملات والمبادلات الاقتصادية تتم في الوقت الراهن باستخدام النقود في ظل اقتصاد نقدي.

أما أعمال الصخرة التي كانت تلجأ إليها الدولة قديماً للحصول على أنواع مختلفة من الخدمات فهي لا تعتبر نفقات عامة وبالمثل فإن ما تقدمه الدولة من مزايا كالسكن المجاني لا تعتبر من قبيل النفقات العامة.

1-2 صدور النفقة العامة من الدولة أو أحد تنظيمها: يعد اشتراط صدور النفقة العامة من جهة عامة (الدولة أو تنظيمها) ركناً أساسياً لوجود النفقة، ويدخل في عداد النفقات العامة تلك النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوية العامة والدولة والهيئات العامة الوطنية والمؤسسات العامة، كما يندرج تحتها أيضا نفقات المشروعات العامة، فموضوع هذه المنشآت لتنظيم تجاري في إدارتها وسعيها لتحقيق الربح لا يخفي طبيعتها كجهاز من أجهزة الدولة يقوم بنشاط مميز قصد تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، فالجهة الوحيدة التي تتولى عملية الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة ضمن القوانين المعمول بها والمصادق عليها من طرف البرلمان.

أما إذا صدرت النفقة العامة من أفراد أو مؤسسات خاصة (خيرية مثلا) فلا تعد نفقة عامة لأنها لم تخرج من خزينة الدولة.

وأخيراً لكي تعد النفقة من النفقات العامة يشترط أن يكون الأمر بها شخص معنوي عام، فالطبيعة القانونية للأمر بالإنفاق عنصر أساسي في تحديد ما إذا كانت هذه النفقة عامة أو خاصة، والمقصود بالشخص المعنوي العام ذلك الشخص الذي ينظم قواعد القانون العام علاقته بغيره من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

1-3 الغرض من النفقة العامة تحقيق نفع عام: ينبغي أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق النفع أو المصلحة العامة، وبالتالي لا تعتبر من قبيل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة أي تحقيق نفع خاص⁽¹⁾.

¹ سوزي علي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 33.

وتبرير هذا الشرط يرجع إلى سببين هما:

● المبرر الوحيد للتفقات العامة هو وجود حاجات عامة تتولى الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة إشباعها وتهدف إلى تحقيق المنفعة العامة.

● إذا كان الإنفاق يهدف إلى نفع خاص، فإنه يخرج عن إطار التفقات العامة لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع في تحمل الأعباء كالضرائب، حيث أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة ومن ثم يجب أن يتساوون كذلك في الانتفاع بالتفقات العامة للدولة.

2- طبيعة التفقات العامة: إن التطور الجوهري الذي حدث في طبيعة دور الدولة، من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلية، ثم إلى الدولة المنتجة، انعكس على النشاط المالي للدولة، وعلى وجه الخصوص على طبيعة المالية العامة فتقلها من المالية الوظيفية إلى المالية التخطيطية ومن الطبيعي أن ينعكس أيضاً هذا التطور على نظرية التفقات العامة. ذلك أن المالمين التقليديين كانوا ينظرون إلى هذه التفقات باعتبارها نوعاً من الاستهلاك ومن ثم التدمير للثروة الوطنية، أما المالميون الحديثيون فينظرون إليها بصفة عامة، على أنها مجرد نقل للدخول والثروات من يد إلى أخرى دون أن تكون بطبيعتها مضيعة للثروة.

ولقد نادى التقليديون بحياد التفقات العامة، أما الحديثيون فيرون إمكانية استخدام هذه التفقات لتحقيق أغراض إقتصادية وإجتماعية⁽¹⁾، وتتمثل أهم المراحل التي مرت بها التفقات العامة فيما يلي:

1-2 مرحلة الدولة الحارسة: في هذه المرحلة الدولة لا تتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولقد ارتكز غرض التفقات العامة على ضمان سير المرافق الأساسية التي تشبع الحاجات الجماعية الأولية، وقد انعكس ذلك على كتابات الاقتصاديين والمالمين. فلم يعطي التقليديون أهمية تذكر للتفقات العامة، وكانوا يتناولون ذلك غالباً من الجانب القانوني ويركزون على إجراءات الإنفاق العام ومراقبته، دون بحث عن طبيعته وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، ولعل

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 23.

ذلك يرجع إلى أن الفكر التقليدي يرى أن حجم النفقات العامة هو العامل المهم الذي ينبغي تركيز البحث فيه.

2-2 مرحلة الدولة المتدخلة: في ظل الدولة المتدخلة التي صاحبت تطور طريقة الإنتاج الرأسمالية، واشتداد حدة الأزمات الاقتصادية بدأت الدولة بمباشرة وظائف اقتصادية جديدة تخرج بها عن النطاق الذي لعبته في المرحلة السابقة وتتلخص أهم الأغراض التي يسعى إلى تحقيقها النظام المالي في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة فيما يلي:

- المحافظة على الاستقرار الاقتصادي لما يعاني منه النظام الرأسمالي من أزمات اقتصادية.
- تحقيق قدر من العدالة في توزيع الدخل الوطني.
- ضمان الاستخدام الكفء للموارد عن طريق ما تحدته النفقات العامة والإيرادات العامة من آثار على الموارد الخاصة لضمان توجيهها نحو بعض القطاعات والأنشطة الاقتصادية المطلوبة.
- دعم النمو الاقتصادي، باستخدام الاستثمار العام عن طريق زيادة حجمه أو تركيزه على بعض القطاعات الاقتصادية التي لا يرغب أو لا يقوى القطاع الخاص في الاتجاه إليها.

2-3 مرحلة الدولة المنتجة: وفي هذه المرحلة لم تعد الدولة مسؤولة فقط عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي، كما هو الحال في الدولة المتدخلة، تاركة أمر الإنتاج والتوزيع بصفة أساسية للنشاط الخاص، بل أصبحت تقوم أساساً بالإنتاج والتوزيع كما تحددها الخطة العامة الاقتصادية والاجتماعية والتي لها صفة الالتزام.

الفرع الثاني: تقسيمات النفقات العامة: مع تخلي الحكومات المعاصرة عن سياسة الحياد المالي اتسع نطاق الإنفاق العام، وتعددت وظائفه والأهداف التي يمكن أن يرمي إلى تحقيقها، وتنوعت وتعددت بالتالي صور الإنفاق العام، وكان طبيعياً أن تتولى الدراسات الحالية أهمية متزايدة لمحاولات تجميع وتطبيق النفقات العامة في مجموعات محدودة وفقاً لمعايير وأسس معينة وتبعاً للخصائص المشتركة بالرغم من أن لكل دولة تقسيمها الخاص بها الذي يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهذا ما يسمى بالتقسيم الوضعي للنفقات.

وتقسم النفقات العامة وفقاً للمعايير التالية:

- حسب معيار التأثير في الدخل الوطني أي القوة الشرائية (النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية).
- حسب معيار التكرار والدورية (نفقات عادية ونفقات غير عادية).
- التصنيف الوظيفي (حسب وظائف الدولة).

1- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية

1-1 النفقات الحقيقية أو الفعلية: ويقصد بها تلك النفقات التي تصرفها الدولة في مقابل الحصول على السلع والخدمات المختلفة لإقامة المشاريع التي تشبع حاجات عامة، وتؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين، كذلك شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل الإدارات وأجهزة الدولة.

2-1 النفقات التحويلية: تمثل تحويل لجزء من الدخل الوطني عن طريق الدولة من فئة اجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات محدودة الدخل وهي بذلك تؤدي إلى عملية إعادة توزيع الدخل⁽¹⁾. أي أن هذا النوع من النفقات من شأنها نقل القوة الشرائية من فئة إلى أخرى، أي تهدف إلى إحداث تغيير في نمط توزيع الدخل الوطني.

تنقسم النفقات التحويلية إلى نفقات تحويلية مباشرة (نقدية) ونفقات تحويلية غير مباشرة (سلعة، أو خدمة بالمجان) ومن الواضح أن النفقات التحويلية المباشرة تؤدي إلى زيادة الدخل النقدية للأفراد، في حين أن التحويلات غير المباشرة لا تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقية للأفراد.

وتنقسم النفقات التحويلية إلى ثلاث أنواع:

- اقتصادية: مثل الإعانات بعرض تخفيض أسعار السلع الضرورية.
- اجتماعية: مثل التأمينات الاجتماعية وتعويضات البطالة.

¹ رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، بدون مكان نشر، 1992 ص 92.

● **فالية: مثل أقساط فوائد الدين العام.**

2- النفقات العادية والنفقات غير العادية: فالنفقات العادية يقصد بها تلك النفقات التي تتكرر كل سنة بصفة منتظمة في ميزانية الدولة كمرتبات الموظفين وتكاليف صيانة المباني والأجهزة العامة. أما النفقات غير العادية فهي تلك النفقات التي لا تتكرر كل سنة بصفة منتظمة في الميزانية بل تدعو الحاجة إليها في فترات متباعدة تزيد عن السنة أي تأتي بصفة استثنائية لمواجهة ظروف اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية معينة في وقت محدد وكمثال على ذلك النفقات الحربية والنفقات التي تخصص للكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات ونفقات إنشاء السدود....إلخ.

مما سبق يمكن القول أن سبب تقسيم النفقات إلى عادية وغير عادية إنما يرجع إلى الحاجة لتحديد مدى الالتجاء إلى الموارد غير العادية لتغطية النفقات العامة، أي أن فكرة النفقات غير العادية قد استخدمت لتبرير اللجوء إلى الموارد غير العادية (القروض والإصدار النقدي). وهناك عدة معايير للترقية بين النفقات العادية وغير العادية هي⁽¹⁾:

- **الانتظام والدورية:** فإذا كانت دورية ومنتظمة فتعتبر عادية مثل الأجور، وإن لم تكن كذلك فهي غير عادية ومنها مثلاً تمويل الحروب ومواجهة الكوارث.
- **طول فترة الإنفاق:** فإذا كانت النفقات تعطي دخلاً فتعتبر نفقة عادية، أما إذا امتدت لأكثر من سنة فتكون غير عادية.
- **معيار الإنتاجية:** فإذا كانت غير منتجة أو ما يسمى بالنفقات الاستهلاكية أي لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني فهي نفقة عادية، أما إذا كانت منتجة تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني فهي نفقة غير عادية مثل النفقات المخصصة لإنشاء المدارس والمستشفيات.
- **معيار المساهمة في تكوين رأس المال العيني:** تكون النفقة العامة عادية طبقاً لهذا المعيار إذا كانت لا تساهم في تكوين رأس المال كتلك التي تلزم تسيير المرافق العامة وتسمى بالجزائية أو ما يعرف أيضاً بالنفقات الإدارية.

¹ A. Wogner, traité de science des finances, Paris, (sans date), P P 191-192.

أما إذا كانت تساهم في تكوين رؤوس الأموال العينية كالنفقات الرأسمالية والاستثمارية فهي نفقة غير عادية (1).

3- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة: تقسم النفقات العامة على هذا الأساس وفقاً للوظائف التي تؤديها الدولة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التصنيف يعدّ أحدث التقسيمات للنفقات العامة وقد استعمل في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتشر إلى بقية دول العالم، كما أنه لا توجد قاعدة واحدة يلتزم بها هذا التقسيم، ويمكن التقسيم وفقاً للوظائف التي تؤديها الدولة المعاصرة بواسطة نفقاتها العامة، حيث تصنف هذه الأخيرة على أساس مجموعة وظائف أساسية في شكل مصالح تابعة للدولة.

والوظائف الأساسية للدولة هي: الوظيفة الإدارية، الوظيفة الاجتماعية والوظيفة الاقتصادية وبذلك تكون هناك ثلاثة أنواع للنفقات تندرج تحت التقسيم الوظيفي وهي:

1-3 النفقات الإدارية للدولة: وهي النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة، وتشمل هذه النفقات مرتبات الموظفين، أجور العمال ومعاشاتهم، ويمكن القول أن هذا الصنف من النفقات (الإدارية) يتضمن نفقات الإدارة العامة، والدفاع، والأمن، والعدالة والتمثيل الدبلوماسي (2).

2-3 النفقات الاجتماعية للدولة: وهي النفقات التي تهدف إلى تحقيق آثار اجتماعية معينة بين الأفراد، ومن أهم بنود هذه النفقات، النفقات الخاصة بالتعليم والصحة، والتأمينات الاجتماعية والثقافية (3).

3-3 النفقات الاقتصادية للدولة: هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاقتصادية للدولة، أي النفقات المرتبطة بقيام الدولة بأنشطة معينة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية مثل الاستثمارات العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات، الري، الكهرباء... الخ (4).

¹ علي لطفي، أصول المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة، بدون تاريخ نشر، ص 25.

² السيد عبد المولى، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص ص 78-80.

³ محمد الصغير بعلي وبسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم، عنابة، 2003، ص 32.

⁴ نفس المرجع، نفس الصفحة.

ويتضح أن هذا النوع من النفقات يزداد أكثر أهمية في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة لسبب عدم توفر التنمية الأساسية في الأولى.

وترجع أهمية التقسيم الوظيفي للنفقات العامة إلى أنه يؤدي إلى عرض الموازنة في شكل بسيط يسهل فهمه، كما يمكن التقسيم من إجراء دراسات مقارنة للتدفقات العامة في مختلف الدول.

المطلب الثاني: تصنيف النفقات العامة في قانون المالية الجزائري.

للقيام بأي نشاط معين على الدولة أن تحدد النفقات وبالتالي المبالغ التي يجب أن تصرفها على مختلف المصالح والإدارات التي تشرف عليها والتي تكون تابعة للجمعيات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري ويكون ذلك بوضع ميزانية تحتوي على الإيرادات والنفقات واستعمالها من أجل تسيير مختلف المصالح العامة.

لهذا الغرض تسعى كل دولة إلى وضع تصنيف خاص بها حسب نظامها الاقتصادي والاجتماعي والإداري لتحديد كيفية توزيع نفقاتها، خاصة وأن النفقات تتميز بقاعدة التخصيص أي أنه لا يجوز تحويل الأموال أو الإعتمادات المخصصة لنوع معين من النفقات إلى نوع آخر من النفقات إلا في حدود ضيقة جداً وهذا لضمان سير متوازن لمختلف المصالح.

وتقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين⁽¹⁾: نفقات التسيير، ونفقات التجهيز وهذا طبقاً للفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي تحدثه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات.

وتعرض في هذا المطلب إلى تصنيف النفقات العامة في الجزائر من خلال الفرعين:

الفرع الأول: نفقات التسيير

² عبد الحميد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 180-181.

هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهام الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أي أنّ مهمتها تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية⁽¹⁾.

1- الوزارة كوحدة أساسية لنفقات التسيير: تعتبر الوزارة هي الوحدة الأساسية في توزيع نفقات التسيير في ميزانية الجزائر ثم تتوزع نفقات التسيير لكل وزارة من الوزارات إلى عناوين ثم كل عنوان ينقسم إلى أقسام وتصدر نفقات التسيير لميزانية الجزائر في قانون المالية بالجريدة الرسمية وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (06) الذي يمثل توزيع اعتمادات ميزانية التسيير لسنة 2008 حسب كل دائرة وزارية.

¹ دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 246.

الجدول رقم: (06) توزيع اعتمادات ميزانية التسيير لسنة 2008 حسب كل دائرة وزارية

النسبة المئوية (%)	المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
0,245	4.935.650.000	رئاسة الجمهورية
0,055	1.103.287.000	مصالح رئيس الحكومة
14,644	295.514.357.000	الدفاع الوطني
13,281	268.006.743.000	الداخلية و الجماعات المحلية
1,350	27.238.446.000	الشؤون الخارجية
1,340	27.043.141.000	العدل
1,621	32.718.928.000	المالية
0,287	5.794.204.000	الطاقة و المتاحم
0,510	10.284.093.000	الموارد المائية
0,050	999.695.000	الصناعة و ترقية الاستثمارات
0,311	6.277.126.000	التجارة
0,522	10.552.600.000	الشؤون الدينية و الأوقاف
6,602	133.243.225.000	المجاهدين
0,224	4.517.783.000	التهيئة العمرانية و البيئة و السياحة
0,369	7.448.943.000	النقل
13,902	280.543.953.000	التربية الوطنية
2,650	53.312.802.000	الفلاحة و التنمية الريفية
0,181	3.663.883.000	الأشغال العمومية
6,402	129.201.251.000	الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات
0,410	8.276.873.000	الثقافة
0,248	5.003.416.000	الاتصال
0,065	1.320.177.000	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية
5,863	118.306.406.000	التعليم العالي و البحث العلمي
0,077	1.546.238.000	البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال
0,006	131.206.000	العلاقات مع البرلمان
0,985	19.873.561.000	التكوين و التعليم للمهنيين
0,364	7.355.512.000	السكن و العمران
3,024	61.020.350.000	العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي
2,489	50.277.959.000	التضامن الوطني
0,048	964.133.000	الصيد البحري و الموارد الصيدية
0,651	13.129.600.000	الشباب والرياضة
78,77	1.589.555.541.000	المجموع الفرعي
21,23	428.413.655.000	التكاليف المشتركة
100	2.017.969.196.000	المجموع العام

المصدر: قانون رقم 07-12 المؤرخ في 30/12/2007 المتضمن قانون المالية لسنة 2008. الجريدة الرسمية العدد 82، المؤرخ في 31 ديسمبر 2007، ص 26..

1 هذه النسب من إعداد الطالب بناعا على معطيات الجدول رقم (06).

ويلاحظ من الجدول أعلاه أنه تم تخصيص اعتماد مالي قدره (2.017.969.196.000 دج)⁽¹⁾ لتغطية نفقات التسيير موزعة على كل دائرة وزارية أنظر الجدول رقم (06)، وخصصت أكبر المبالغ للوزارات التالية: الدفاع الوطني (14,644%)، التربية الوطنية (13,902%)، الداخلية والجماعات المحلية (13,281%)، أما أدنى المبالغ المخصصة فقد كانت من نصيب الصناعة وترقية الاستثمارات (0,05%)، الصيد البحري والموارد الصيدية (0,048%)، العلاقات مع البرلمان (0,006%).

2- تصنيف النفقات العامة حسب العناوين لكل وزارة: تتوزع نفقات التسيير على أساس الوحدة الإدارية المتمثلة في الوزارة وتتوزع الإعتمادات المخصصة لكل وزارة إلى عناوين أي أن الوزارة ليست حرة في استعمال الإعتمادات المخصصة لها ولكن توزيعها داخل كل وزارة يكون على أساس عناوين ثم كل عنوان بدوره ينقسم إلى مجموعة من الأقسام.

توضع الإعتمادات المقترحة لكل وزارة بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية حيث تخصص هذه الإعتمادات وتوزع حسب الحالات على الفصول أو القطاعات التي تتضمن النفقات حسب طبيعتها أو غرض استعمالها.

وتجمع نفقات التسيير في 4 عناوين وهي⁽²⁾:

1- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.

2- تخصيصات السلطات العمومية.

3- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

4- التدخلات العمومية.

¹ قانون رقم 07-12 المؤرخ في 30-12-2007 المتضمن قانون المالية لسنة 2008، الجريدة الرسمية، العدد 82، 31 ديسمبر 2007، ص 19.

² بظاهر جمال الدين، مراقبة تنفيذ النفقات العامة في الجزائر، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001 - 2002، ص 35.

إن النفقات العادية تتكون من نفقات التسيير والنفقات التحويلية، ونفقات التسيير تتكون من العنوان الثاني (تخصيصات السلطات العمومية) والعنوان الثالث (النفقات الخاصة بوسائل المصالح) بينما النفقات التحويلية تتكون من العنوان الأول (أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات) والعنوان الرابع التدخلات العمومية.

وإن هذه العناوين الأربعة مقسمة إلى عدد متغير من الأقسام وهي توضح توجه النفقة أي توضيح طابعها الوظيفي.

العنوان الأول: أعباء الدين العام تتكون من عدة أقسام هي:

- القسم الأول: دين داخلي قابل للتخفيف
- القسم الثاني: دين داخلي متذبذب
- القسم الثالث: دين خارجي
- القسم الرابع: ضمانات
- القسم الخامس: نفقات مخففة للإيرادات

العنوان الثاني: تخصيصات السلطات العمومية

هذا العنوان غير مقسم إلى أقسام

العنوان الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح

ينقسم هذا العنوان إلى الأقسام التالية :

- القسم الأول: الموظفون - مرتبات العمال
- القسم الثاني: الموظفون - المعاشات والمنح
- القسم الثالث: الموظفون - التكاليف الاجتماعية
- القسم الرابع: الأدوات وتسيير المصالح
- القسم الخامس: أشغال الصيانة
- القسم السادس: إعانات التسيير

- القسم السابع: نفقات مختلفة

العنوان الرابع: التدخلات العمومية

يتكون هذا العنوان من الأقسام التالية:

- القسم الأول: تدخلات سياسية واقتصادية

- القسم الثاني: نشاطات دولية

- القسم الثالث: نشاطات تربوية وثقافية

- القسم الرابع: نشاطات إقتصادية وتشجيع الاستثمارات

- القسم الخامس: نشاطات إقتصادية وتدخلات ومساعدات

- القسم السادس: نشاطات اجتماعية ومساعدة وتضامن

- القسم السابع: نشاطات اجتماعية

إن تقسيم العناوين إلى أقسام تخضع له جميع الوزارات وذلك بناء على مرسوم تنفيذي تصدره الحكومة ويلاحظ أن هذا التقسيم مشتق من القوانين الفرنسية، التي تقسم ميزانية كل وزارة إلى 7 عناوين 4 منها خاصة بنفقات التسيير و3 منها خاصة بنفقات التجهيز (رأس المال) بالإضافة إلى وجود بعض الأعباء والتكاليف المشتركة بين الوزارات التي لا يتم توزيعها في ميزانية التسيير بل نوزع خلال السنة من خلال مراسيم تصلها وزارة المالية وتتكون الأعباء المشتركة من:

- إعمادات موجهة لخدمة الدين.

- تخصيصات خاصة بتمويل النقص الضريبي.

- إعمادات خاصة بالتشغيل - التضامن - السكن ... إلخ.

وميزانية الأعباء المشتركة تنوزع إعماداً على مختلف العناوين.

مع ملاحظة أن النسبة الكبيرة من إعمادات ميزانية الأعباء المشتركة خاصة بميزانية التسيير

وبالخصوص العنوان الأول: أعباء الدين العمومي.

3- التوزيع حسب الأقسام لكل وزارة يمكن أخذ مثال حقيقي عن كيفية توزيع نفقات التسيير لوزارة الصحة والسكان فقط باعتبار أن الوزارات الأخرى تتبع نفس طريقة التوزيع ويمكن الاعتماد على ميزانية التسيير لسنة 1994⁽¹⁾. ففي هذه السنة خصص مبلغ 178.192.860.00 ألف دينار لهذه الوزارة كما هو مبين في الجدول رقم (07) الذي يوضح توزيع الاعتمادات المخصصة لوزارة الصحة والسكان لسنة 1994.

وسوف نبين كيف يتم توزيع الاعتمادات المخصصة لها من ميزانية التسيير والموزعة بالترتيب في كل باب إلى مختلف الأقسام وذلك بناء على مرسوم تنفيذي رقم 94-12 بتاريخ 8 يناير سنة 1994 وهذا كما هو موضح في الجدول رقم (07).

¹ تم اعتماد سنة 1994 لعدم توفر إحصائيات جديدة، وكذا لأن الهدف من هذا المثال هو توضيح كيفية توزيع الاعتمادات المخصصة لكل وزارة، وليس الهدف هو مقدار المبالغ المخصصة.

الجدول رقم (07) الاعتمادات المخصصة لوزارة الصحة والسكان لسنة 1994 من ميزانية التسيير والموزعة بالترييب في كل باب

رقم الأبواب	العنوان	الاعتمادات المخصصة (دج)
	العنوان الثالث: وسائل المصالح	
	القسم الأول	
	الموظفون - مرتبات العمال	
01-31	الإدارة المركزية - الأجور الرئيسية	35.000.000
02-31	الإدارة المركزية - التعويضات والمنح المختلفة	12.155.000
03-31	الإدارة المركزية - الموظفون - الأجور ولواحقها	2.600.000
	مجموع القسم الأول	49.755.000
	القسم الثاني	
	الموظفون - المعاشات و المنح	
01-32	الإدارة المركزية - ريع حوادث العمل	64.000
02-32	الإدارة المركزية - معاش الخدمة ورأسمال الرفاهة للبيان	64.000
	مجموع القسم الثاني	64.000
	القسم الثالث	
	الموظفون - التكاليف الاجتماعية	
01-33	الإدارة المركزية - المنح العائلية	900.000
03-33	الإدارة المركزية - الضمان الاجتماعي	8.985.000
04-33	الإدارة المركزية - المساهمة في الخدمات الاجتماعية	1.219.000
	مجموع القسم الثالث	11.104.000
	القسم الرابع	
	الأدوات وتسيير المصالح	
01-34	الإدارة المركزية - تسديد النفقات	6.225.000
02-34	الإدارة المركزية - الأدوات والأثاث	860.000
03-34	الإدارة المركزية - اللوازم	1.805.000
04-34	الإدارة المركزية - التكاليف الملحقه	3.935.000
05-34	الإدارة المركزية - الألبسة	227.000
81-34	الموظفون المتعاونون - تسديد النفقات	350.000
90-34	الإدارة المركزية - حظيرة السيارات	1.450.000
97-34	الإدارة المركزية - النفقات القضائية - نفقات الخيرة -	
	التعويضات المترتبة على الدولة	10.000
	مجموع القسم الرابع	14.862.000
	القسم الخامس	
	أشغال الصيانة	
01-35	الإدارة المركزية - صيانة المباني	1.000.000
	مجموع القسم الخامس	1.000.000

تابع للجدول رقم (07)

القسم السادس		
إعانات التسيير		
52.000	إعانات للمعاهد التكنولوجية للصحة العمومية	01-36
30.905.000	إعانة للمعهد الوطني للصحة العمومية	02-36
280.557.000	إعانات لمدارس التكوين الشبه الطبي	03-36
14.700.000	إعانة للمدرسة الوطنية للصحة العمومية	04-36
6.000.000	إعانة للمحجر الوطني لمراقبة المنتجات الصيدلانية	05-36
384.162.000	مجموع القسم السادس	
	القسم السابع	
	النفقات المختلفة	
2.250.000	الإدارة المركزية - المحاضرات و المنتقيات	01-37
2.695.000	الإدارة المركزية - الدفع الجزائي	02-37
4.915.000	مجموع القسم السابع	
465.892.000	مجموع العنوان الثالث	
	العنوان الرابع	
	التدخلات العمومية	
	القسم الثالث	
	النشاط التربوي والثقافي	
5.000.000	نشاط التربية الصحية	01-43
	الإدارة المركزية - المنح - تعويضات التدريب - الأجر المسبقة -	02-43
900.000	نفقات التكوين	
5.900.000	مجموع القسم الثالث	
	القسم السادس	
	النشاط الاجتماعي - المساعدة والتضامن	
16.000.000.000	مساهمة الدولة في نفقات تسيير القطاعات الصحية والمؤسسات الاستشفائية المتخصصة بما في ذلك المراكز الاستشفائية الجامعية	01-46
500.000	تشجيعات الحملات الخاصة بحماية الصحة	02-46
830.000	المساهمة في تمويل نشاطات الهلال الأحمر الجزائري	03-46
520.000	الإدارة المركزية - الدعم المباشر لمداخل الفئات الاجتماعية المحرومة	04-46
الليان	الإدارة المركزية - نفقات العلاج و الإقامة المقدمة للفئات المعوزة الغير مؤمنة اجتماعيا - المستشفى المركزي للجيش	05-46
16.001.850.000	مجموع القسم السادس	
16.007.750.000	مجموع العنوان الرابع	
16.473.642.000	مجموع الفرع الجزئي الأول	
	الفرع الجزئي الثاني	
	المصالح اللامركزية التابعة للدولة	

تابع للجدول رقم (07)

	العنوان الثالث	
	وسائل المصالح	
	القسم الأول	
	الموظفون - مرتبات العمل	
270.000.000	المصالح اللامركزية التابعة للدولة الأحرار الرئيسية	11-31
65.000.000	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - التعويضات و المنح المختلفة	12-31
8.373.000	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - الموظفون المناوبون - الأحرار و لواحقتها	13-31
343.373.000	مجموع الفصل الأول	
	القسم الثاني	
	الموظفون المعاشات و المنح	
173.000	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - ريع حوادث العمل	11-32
الليان	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - معاش الخدمة و رأسمالية الرفاة	12-32
173.000	مجموع القسم الثاني	
	القسم الثالث: الموظفون - التكاليف الاجتماعية	
9.500.000	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - المنح العائلية	11-33
173.353.000	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - الضمان الاجتماعي	13-33
7.332.000	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - المساهمة في الخدمات الاجتماعية	14-33
190.185.000	مجموع القسم الثالث	
	القسم الرابع	
	الأدوات و تسيير المصالح	
6.000.000	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - تسديد النفقات	11-34
4.000.000	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - الأدوات والأثاث	12-34
6.000.000	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - اللوازم	13-34
5.739.000	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - التكاليف الملحقة	14-34
800.000	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - الألبسة	15-34
6.959.000	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - حظيرة السيارات	91-34
500.000	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - الإيجار	93-34
10.000	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - النفقات القضائية - نفقات الخبرة - التعويضات المترتبة على الدولة	98-34
3.008.000	مجموع القسم الرابع	
	القسم الخامس	
	أشغال الصيانة	
4.000.000	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - صيانة المباني	
4.000.000	مجموع القسم الخامس	
	القسم السابع	

تابع للجدول رقم (07)

التفقات المختلفة		
19.605.000	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - الدفع الجزائي	
19.605.000	مجموع القسم السابع	
587.334.000	مجموع العنوان الثالث	
	العنوان الرابع	
	التدخلات العمومية	
	القسم السادس	
	النشاط الاجتماعي - المساعدة و التضامن	
30.000.000	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - الأطفال المسعفين و حماية الطفولة	11-46
40.800.000	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - النشاط الخاص لفائدة المسنين و العجزة و ذوي الأمراض المزمنة	12-46
314.000.000	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - الحماية الاجتماعية للمكفوفين - منح خاصة	13-66
6.500.000	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - الدعم المباشر للتفقات الاجتماعية المحرومة	14-46
367.000.000	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - المعاشات و المنح المدفوعة للمعوقين	15-46
758.300.000	مجموع القسم السادس	
758.300.000	مجموع العنوان الرابع	
1.345.644.000	مجموع الفرع الجزائي الثاني	
17.819.286.000	مجموع الفرع الأول	
17.819.286.000	مجموع الإعتمادات المخصصة لوزارة الصحة والسكان	

المصدر: بطاهر جمال الدين، مراقبة تنفيذ التفقات العامة في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص 39-43.

الفرع الثاني: نفقات التجهيز

1- توزيع نفقات التجهيز إلى قطاعات: تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الداخلي الخام PIB وبالتالي ازدياد ثروة البلاد، ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، ويضاف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية. وبصفة عامة تُخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة (القطاع الصناعي الفلاحي.... الخ) من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن.

إن نفقات الاستثمار تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في قانون المالية كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية، حيث أن هذه النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية توزع على كافة القطاعات.

والجدول رقم (08) يبين توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2008 حسب القطاعات

الجدول رقم (08): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2008 حسب القطاعات بالآلاف الدينار

القطاعات	رخص البرامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	812.000	667.000
الفلاحة و الري	340.433.700	308.559.000
دعم الخدمات المنتجة	29.767.700	32.275.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	468.105.000	701.680.000
التربية والتكوين	139.331.000	162.165.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	104.874.000	102.429.000
دعم الحصول على السكن	317.074.000	312.729.000
مواضيع مختلفة	244.893.000	210.512.000
مخططات البلدية للتنمية	75.000.000	75.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	1.720.290.400	1.906.016.000
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاصة وخفض نسب الفوائد	—	300.876.500
إعادة رسملة البنوك العمومية	—	10.000.000
البرنامج التكميلي لقائدة الولايات	100.000.000	50.000.000
إحتياطي لنفقات غير متوقعة	111.750.000	38.000.000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	211.750.000	398.876.500
مجموع ميزانية التجهيز	1.932.040.400	2.304.892.500

المصدر: قانون رقم 07-12 المؤرخ في 2007/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 2008، الجريدة الرسمية، العدد 82، 31 ديسمبر 2008، ص 27.

ويلاحظ من الجدول أعلاه أن نفقات التجهيز توزع على القطاعات وكل قطاع يمكن أن يضم مجموعة من الوزارات.

ووجهت أكبر حصة من نفقات التجهيز نحو قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية 701.680.000 دج، وقطاع السكن في إطار دعم الحصول على السكنات 312.729.000 دج.

2- توزيع نفقات التجهيز إلى عناوين و أقسام: تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين⁽¹⁾:

● العنوان الأول: الاستثمار المنفذ من قبل الدولة.

● العنوان الثاني: إعانات الاستثمار الممنوحة من طرف الدولة.

● العنوان الثالث: النفقات الأخرى بالرأسمال.

وفيما يخص ميزانية التجهيز فإن الإعتمادات المخصصة لها يتم توزيعها إلى العناوين الثلاثة المذكورة بعد ذلك تقسم إلى أقسام مشتركة بين العناوين الأول والثاني، أما العنوان الثالث فهو معنى من التقسيم وهذه الأقسام الخاصة بالعناوين الأول والثاني هي:

● القسم الأول: الفلاحة

● القسم الثاني: الطاقة والمناجم

● القسم الثالث: النقل والاتصالات

● القسم الرابع: المؤسسات الصناعية والتجارية

● القسم الخامس: السكن والعمران

● القسم السادس: تجهيزات ثقافية واجتماعية

● القسم السابع: تجهيزات إدارية

● القسم الثامن: استثمارات خارجية

3- توزيع نفقات التجهيز إلى أبواب: وتصنيف النفقات على أساس الأبواب هو أساس

التخصيص وقاعدة التخصيص هذه مهمة في مجال قانون الميزانية فهي تعني أن ترخيص البرلمان فيما يخص النفقات لا يكون بصفة إجمالية أي الإعتمادات ككتلة واحدة فهذه الأخيرة تطبق سياستها ولكن في حدود الإعتمادات الممنوحة، وإذا كانت الإعتمادات المصادق عليها بصفة مفصلة فالحكومة تجدد نفسها بحيرة على احترام تطبيق معايير توزيع الإعتمادات. فحرية الحكومة أو الجهاز التنفيذي تبقى محدودة جداً كلما كانت الإعتمادات المصادق عليها تمت بصفة دقيقة جداً.

¹ بطاهر جمال الدين، مرجع سبق ذكره، ص 46 .

فقاعدة التخصيص تتبع من اعتبارات سياسية والغرض من ذلك هو مراقبة البرلمان لعمل الحكومة أو للنشاط المالي للحكومة، ويكون ذلك باللجوء إلى وحدات انتخابية ضيقة أي لجان متخصصة وهذا ما يسمح بإمكانية فحص البرلمان للميزانية هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن التقسيم بصفة مفصلة للإ اعتمادات لا يؤدي إلى شل حركة المصالح المختلفة.

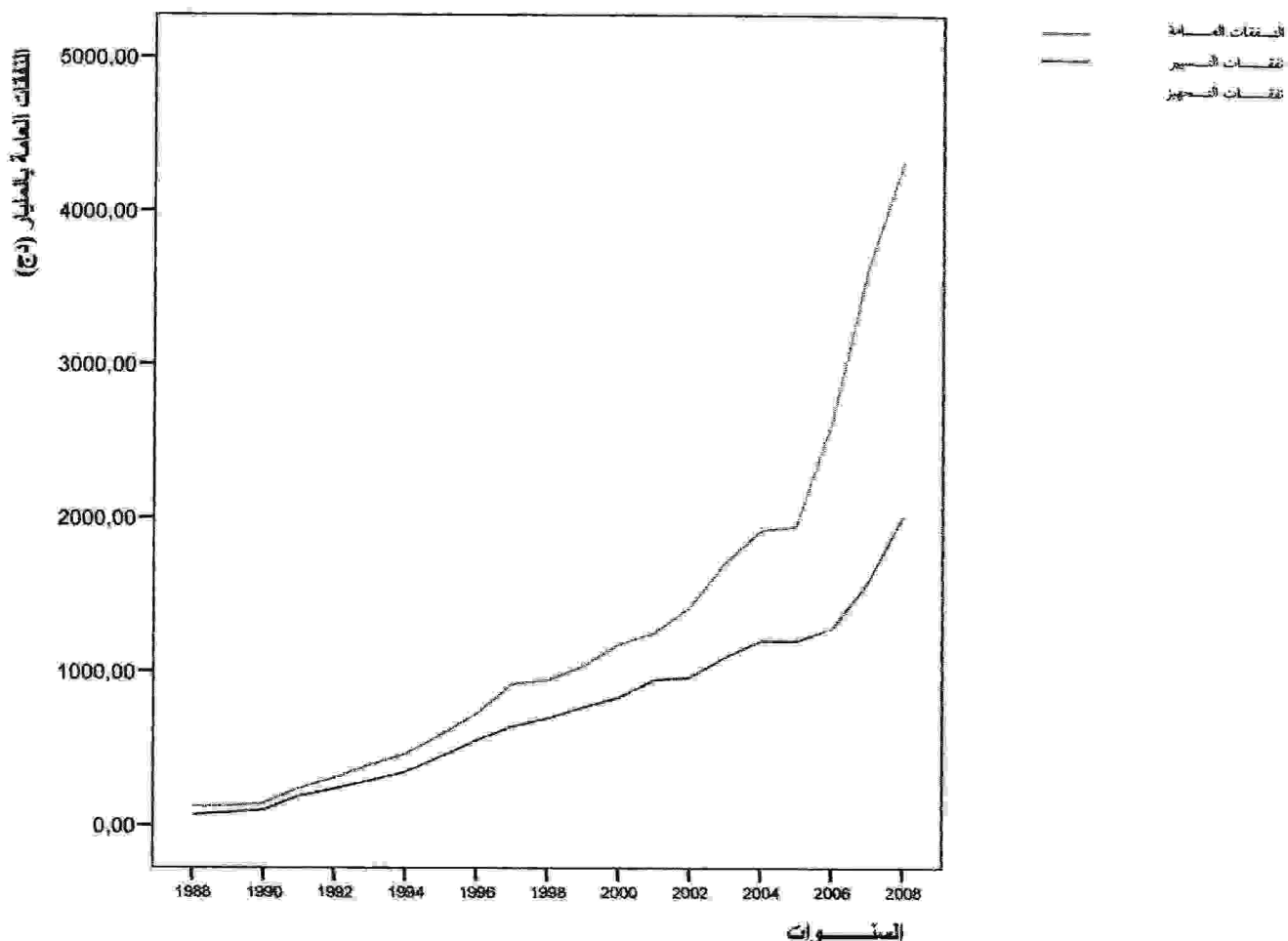
والجدول رقم (09) يبين تطور النفقات العامة في الجزائر بما فيها نفقات التسيير ونفقات التجهيز للفترة 2008/1988.

الوحدة: مليار دينار		2008 - 1988		الجداول رقم (09) تطور التفقات العامة في الجزائر للفترة 1988 - 2008	
نسبة تفقات التسيير إلى التفقات العامة ¹ (%)	نسبة تفقات التجهيز إلى التفقات العامة ¹ (%)	التفقات العامة	تفقات التجهيز	تفقات التسيير	التاريخ
36,34	63,66	119,7	43,5	76,2	1988
35,58	64,42	124,5	44,3	80,2	1989
32	68	142,5	45,6	96,9	1990
21,70	78,30	239,6	52,0	187,6	1991
23,52	76,48	308,7	72,6	236,1	1992
26,02	73,98	390,5	101,6	288,9	1993
25,37	74,63	461,9	117,2	344,7	1994
24,56	75,44	589,1	144,7	444,4	1995
24,01	75,99	724,6	174,0	550,6	1996
30	70	918,97	275,70	643,27	1997
26,08	73,92	942,0	245,70	696,30	1998
25,69	74,31	1034,32	265,76	768,56	1999
29,42	70,58	1176,09	346,01	830,08	2000
24,24	75,76	1252,36	303,60	948,76	2001
31,97	68,03	1416,56	452,93	963,63	2002
35,87	64,13	1711,10	613,72	1097,38	2003
37,50	62,50	1920,00	720,00	1200,00	2004
38,46	61,54	1950,00	750,00	1200,00	2005
51,23	48,77	2631,4	1348,00	1283,4	2006
56,54	43,46	3623,76	2048,82	1574,94	2007
53,32	46,68	4322,86	2304,89	2017,97	2008

- المصدر: (2002-1988) بلطنجي خيرة، أثر الإصلاحات الاقتصادية في الموازنة العامة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 194.
- (2003) البدة 114 من القانون رقم 11-02 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002، المضمن قانون المالية لسنة 2003، الجريدة الرسمية، المدة: 86، 25 ديسمبر 2002، ص 42.
- (2004) البدة 56 من القانون رقم 22-03 المؤرخ في 29 ديسمبر 2003، المضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية، المدة: 83، 29 ديسمبر 2003، ص 25.
- (2005) البدة 70 من القانون رقم 21-04 المؤرخ في 29 ديسمبر 2004، المضمن قانون المالية لسنة 2005، الجريدة الرسمية، المدة: 85، 30 ديسمبر 2004، ص 21.
- (2006) البدة 65 من القانون رقم 16-05 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005، المضمن قانون المالية لسنة 2006، الجريدة الرسمية، المدة: 85، 31 ديسمبر 2005، ص 24.
- (2007) البدة 90 من القانون رقم 24-06 المؤرخ في 26 ديسمبر 2006، المضمن قانون المالية لسنة 2007، الجريدة الرسمية، المدة: 85، 27 ديسمبر 2006، ص 19.
- (2008) البدة 65 من القانون رقم 12-07 المؤرخ في 30 ديسمبر 2007، المضمن قانون المالية لسنة 2008، الجريدة الرسمية، المدة: 82، 31 ديسمبر 2007، ص 19.

¹ هذه النسب من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09).

الشكل رقم (01): تطور النفقات العامة في الجزائر بشقيها نفقات التسيير ونفقات التجهيز للفترة (1988-2008).



المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09)

يلاحظ من خلال الجدول رقم (09) ومن خلال الشكل أنه خلال الفترة 1988-2005 كانت نفقات التسيير تفوق نفقات التجهيز إلا أن خلال السنوات المتبقية من فترة الدراسة 2006-2008 يلاحظ أن نفقات التجهيز أصبحت تفوق نفقات التسيير وهذا راجع إلى برنامج دعم النمو الذي أعلنه رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة والذي يمتد من سنة 2006 إلى غاية 2009. وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقارب 60 مليار دولار والذي شرع في تنفيذه بداية من سنة 2006.

إن تفوق نفقات التجهيز على نفقات التسيير يعبر اقتصاديا عن توفير مناصب شغل جديدة وبالتالي زيادة متوقعة في الكتلة النقدية، ترافقها زيادة في الاستهلاك، مما يؤثر مباشرة على الأسعار (بالارتفاع)⁽¹⁾، بسبب زيادة الطلب على العرض من السلع والخدمات مما يؤدي انخفاض في القدرة الشرائية للأفراد، وهي الوضعية التي يعيشها المواطنين الجزائريين مع نهاية 2007 وبداية 2008.

إن رغبة الحكومة في تنفيذ برنامج الرئيس (دعم النمو) والذي يمتد إلى غاية 2009 يصطدم بمجموعة من المشاكل نذكر منها على سبيل المثال⁽²⁾:

- ظاهرة التبدير للمال العام، أمام ضعف أداء آلية الرقابة المختلفة.
- محدودية قدرة المنظومة البنكية والمؤسسات المالية على توظيف واستغلال هذه الوفرة من الأموال الموجهة إلى الاستثمار.
- تدني كفاءة الإنتاج لدى القطاعات المستقبلية لهذه الأموال أي أن عوامل الإنتاج تعمل بأقل من طاقتها الإنتاجية.

¹ عبد الرحمن تومي، قراءة في مشروع قانون المالية لسنة 2006، دراسات اقتصادية للبحوث والدراسات الإنسانية، جامعة الجزائر، العدد 07، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، جانفي 2006، ص 35-36.

² المرجع السابق، ص 36.

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية الذاتية في الجزائر.

لقد مر الاقتصاد الجزائري بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين: إصلاحات اقتصادية ذاتية ارتبطت بفترة الثمانينات وجاءت نتيجة لمجموعة من الأسباب التي نذكر منها فشل المخططات رغم ارتفاع النفقات العامة المخصصة لها وكذا مشكلة المديونية وإصلاحات اقتصادية مفروضة من طرف المؤسسات النقدية والمالية العالمية (FMI-BM) والتي جاءت نتيجة لفشل الإصلاحات الاقتصادية الذاتية وارتفاع المديونية. وتتناول هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: أسباب تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الذاتية

يعود تطبيق الجزائر للإصلاحات الاقتصادية الذاتية إلى مجموعة من الأسباب والتي نتناولها من خلال الفروع التالية:

الفروع الأول: فشل سياسة التخطيط في الجزائر

بعد استقلال الجزائر مر الاقتصاد الجزائري بمرحلة انتقالية امتدت من 1962-1966، ولقد تلتها مجموعة من المخططات التنموية والتي خصصت لها الدولة نفقات عامة كما يوضحه الجدول رقم (10).

الجدول رقم: (10) تطور الاستثمارات المخططة والفعلية خلال الفترة 1967-1979

الوحدة: مليار دج

الفترة الانتقالية	المخطط الرباعي الثاني		المخطط الرباعي الأول		المخطط الثلاثي		المخططات البيان						
	77-74	73-70	69-67	المخططات البيان	المخططات البيان	المخططات البيان							
- 78 79	التكاليف الفعلي	التكاليف الفعلي	التكاليف الفعلي	التكاليف الفعلي	التكاليف الفعلي	التكاليف الفعلي	المخططات البيان						
54.78	52.65	64.71	95.63	311.30	121.34	110.22	68.56	36.31	27.75	19.58	9.16	9.06	مبلغ الاستثمارات

المصدر: رواجح عبد الباقي، المديونية الخارجية والاصلاحيات الاقتصادية في الجزائر، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006/2005، ص 97.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ هناك اختلاف بين ما هو مخطط وبين ما هو فعلي بالنسبة للمخططات الثلاث، كما عرفت المشاريع المختلفة تأخرا واضحا من حيث الإنجاز الأمر الذي أدى إلى زيادة الغلاف المالي لهذه المشاريع على حساب النفقات العامة، فكانت البداية مع المخطط الثلاثي (1967-1969) الذي قال عنه دو برنيس أنه مجموعة من البرامج الاستثمارية⁽¹⁾ وخصصت الدولة لهذا المخطط نفقات عامة قدرها 9,06 مليار دج أما النفقات الحقيقية فقد كانت 28,74 مليار دج (نفقات حقيقية تساوي مجموع النفقات الفعلية مضافا إليها التكاليف)، ثم جاء المخطط الرباعي الأول (1970-1973) والذي خصصت له الدولة نفقات عامة قدرها 27,75 مليار دج ولكن النفقات الحقيقية فقد كانت 104,87 مليار دج، وبعد ذلك جاء المخطط الرباعي الثاني (1977-1994) الذي خصصت له الدولة نفقات عامة قدرها 110,22 مليار دج لكن النفقات الحقيقية بلغت 432,64 مليار دج، وقد تلت المخطط الرباعي الثاني فترة انتقالية (1978-1979) والتي خصصت فيها الدولة نفقات عامة مزدوجة الأولى خاصة بإتمام البرامج المتأخرة والثانية خصصت للبرامج الجديدة والتي نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تأخر في إنجازها.

إن الاختلاف من الناحية المالية بين ما هو مخطط وما هو فعلي بالنسبة للمخططات الثلاث والمرحلة التكميلية، أدى إلى تأخرا واضحا من حيث الإنجاز الأمر الذي أدى إلى زيادة الغلاف المالي لهذه المشاريع (زيادة في التكاليف كما هو موضح في الجدول أعلاه) على حساب النفقات العامة، الأمر الذي استدعى لجوء الدولة للاستدانة الخارجية لتحقيق الأهداف المخططة، إن هذا التأخر الهام في إنجاز المشاريع وإعادة تقييم مشاريع أخرى كانت مبرجة يرجعه العديد من الاقتصاديين إلى عدة عوامل يمكن اختصارها في النقاط التالية:

- نقص خبرة الشركات الوطنية المكلفة بالإنجاز وقلة مكاتب الدراسات الوطنية.
- زيادة فترة الإنجاز لمختلف المشاريع الاستثمارية مما ينعكس سلبا على تكاليف هذه المشاريع وبالتالي على المنتج النهائي.
- ارتفاع تكاليف استيراد التجهيزات المصنعة ونصف المصنعة والمواد الأولية الضرورية لعمليات الإنتاج وذلك بسبب أزمة الكساد التضخمي.

¹ روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006/2005، ص 95.

● تأخير تشغيل الوحدات الإنتاجية ويكون ذلك بسبب عدم إنجاز جميع أجزاء المشروع في نفس الوقت، كما هو الشأن بالنسبة لمركب الأسمدة الفوسفاتية بعنابة أو أخطاء هندسية وفنية... إلخ مما يؤدي إلى خسائر هامة تنعكس في شكل تضخم تكاليف المشاريع الصناعية، إذ تبرز البيانات الإحصائية أن تأخر تشغيل مركب الجارات بقسنطينة 1973-1974 قد أدى إلى خسائر تقدر بـ 49% من الاستثمار⁽¹⁾.

● زيادة عمليات الاستيراد من ناحية الحجم وارتباطها بمناطق جغرافية معينة يمكن توضيح ذلك من خلال تحليلنا لبنية التجارة الجزائرية فمعظم الواردات الوطنية هي ذات أصل أوروبي، وبما أن هذه المنطقة الجغرافية تعاني من ارتفاع فاحش في الأسعار خلال فترة السبعينيات بصورة خاصة فقد انعكس ذلك سلبا على الاقتصاد الجزائري.

الفرع الثاني: زيادة حجم المديونية

وقعت الجزائر كغيرها من الدول النامية في مشكلة المديونية الخارجية حيث فتحت الأسواق المالية والنقدية الأجنبية أبوابها لإقراض السلطات الجزائرية بحجة التنمية التي اعتمدها الحكومة في المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977). خاصة وأن نموذج التنمية المتبع قائم على الصناعات المصنعة الذي يتطلب رصد أموال ضخمة عجزت النفقات العامة للدولة على تمويلها، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى الاستدانة.

ففي الفترة الممتدة من 1970 إلى 1985 قدرت المديونية الخارجية في سنة 1970 بحوالي 0,95 مليار دولار لتصل إلى 17 مليار دولار في سنة 1980 أي أنها تضاعفت بـ 17 مرة خلال عشرية واحدة، أما خدمات الدين فقد انتقلت من 0,05 مليار دولار في 1970 إلى 3,9 مليار دولار سنة 1980 أي أنها تضاعفت بـ 84 مرة لتصل المديونية إلى 19,8 مليار دولار في سنة 1985. ففي الفترة الممتدة ما بين 1970-1985 وجدت الجزائر نفسها في وضعية سيئة اتجاه المديونية الخارجية. ويمكن إرجاع أسباب ارتفاع نسبة خدمات الدين خلال مرحلة الأزمة إلى أربعة عوامل رئيسية هي:

● انخفاض إيرادات صادرات المحروقات بسبب الانخفاض المفاجئ في أسعار المحروقات في الأسواق العالمية في 1986.

¹ نفس المرجع، ص 98.

- تغيرات أسعار صرف الدولار بالنسبة للجزائر حيث تقدر نسبة صادرات المحروقات إلى الصادرات الكلية بـ 95%.
- ارتفاع قيمة الواردات نتيجة تدهور الأداء الاقتصادي للمؤسسات من جهة وارتفاع فاتورة المواد الغذائية المستوردة من جهة ثانية، حيث سجلت الجزائر عجزا كبيرا في هذا المجال كما أن مشتريات الجزائر بالعملة غير الدولار تمثل أكثر من 60%.
- ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة لصالح الدول المصنعة في مقابل معدل فائدة حقيقي سالب في الدول النامية.

الفرع الثالث: أسباب أخرى داخلية وخارجية

- إلى جانب عدم نجاح البرامج المسطرة ضمن سياسة التخطيط في الفترات السابقة، وأزمة المديونية، هناك مجموعة أخرى من الأسباب الداخلية والخارجية التي نوجزها فيما يلي⁽¹⁾:
- الاعتماد على الصناعات المصنعة منذ السبعينيات كأحد أشكال النموذج التنموي في ظل النظام الاشتراكي، فاعتمدت الجزائر على الصناعة وأهملت الزراعة، وانتهجت التخطيط وأهملت قواعد التسيير الاقتصادي الراشد، فضلت القطاع العام على القطاع الخاص... إلخ.
 - سياسة التمويل فقد اعتمدت الجزائر كلية في تمويل الاستثمارات المخططة وفقا لنموذج التسيير المركزي على القطاع المصرفي حيث لم تكن وظيفة هذا القطاع سوى خدمة الخزينة، الأمر الذي أدى إلى نمو غير موازي بين الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي، فقد كانت تلجأ الحكومة لمواجهة العجز المستمر في الخزينة إلى طلب تسيقات واعتمادات من البنك المركزي دون قيد أو شرط.
 - ارتفاع أسعار الفائدة التي اقترنت بها مجموعة من الدول النامية بما فيها الجزائر التي أصبحت تستنزف جزءا كبيرا من إيرادات صادراتها.
 - الحماية الجمركية من حيث التمييز بين منتجات الدول النامية والدول الرأسمالية.
 - التضخم المستورد.

¹ برودي نعيمة، الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي، الملتقى الدولي الأول حول الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، 04-05 ديسمبر 2006، ص3.

- تدهور شروط التبادل التجاري.
- سياسة الانفتاح الفاشلة في قطاع التجارة الخارجية.
- عجز موازين المدفوعات.
- الأمن الغذائي بحيث لا يوجد توازن بين النمو السكاني والنمو في إنتاج الغذاء.
- الفساد الإداري وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- فشل نمط التنمية وزيادة حدة البطالة ونقل التكنولوجيا وهجرة الأدمغة.
- أزمة القطاع العام فالجزائر اكتسبت في مسيرتها جهازا تنمويا ضخما، لكنه معرض لسوء الاستعمال بنسبة 50% وذلك لتبعية التمويل الخارجي، وكذا نقص الخبرة والتحكم في التكنولوجيا وتنظيم العمل حيث أن المردودية المالية للمؤسسات العمومية جد ضعيفة بالنسبة لإمكاناتها الحقيقية، وتتمثل في ارتفاع عدد العمال مع ضعف مردودية العمل ويد عاملة غير مؤهلة وكذلك تعيين مسيري المؤسسات غالبا ما يكون من أجل اعتبارات غير اقتصادية مما ينعكس على أداء هذه المؤسسات⁽¹⁾.

المطلب الثاني: عرض الإصلاحات الاقتصادية الذاتية في الجزائر

عرفت فترة السبعينات عدة إختلالات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي مما أدى إلى انخفاض الأداء الاقتصادي والتحويلات في البنية الاجتماعية منذ الاستقلال حتى أوائل الثمانينات وهكذا أظهرت التجربة الجزائرية أنه قبل الشروع في تنفيذ أي خطة تنموية جديدة، ينبغي القضاء على النقائص للخطة السابقة، وذلك بتقسيم كل وسائل الإنتاج الموجودة وإعطاء الأولوية للإمكانات الذاتية وإلزام المسيرين على تطبيق القوانين لضمان التحكم في إنجاز المشاريع، ولهذا الغرض كان واجبا إتباع سياسة اللامركزية للهيئات المكلفة بالإنجاز وهذا لتسهيل عملية مراقبة المشاريع وتفادي التأخر في إنجازها بهدف التقليل من التبعية وخلق التكامل الاقتصادي والتحكم في اتخاذ القرارات وقيادة الاستثمارات.

¹ محمد بن بوزيان وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الثاني في الجزائر: خيار أم إجبار، الملتقى الدولي الأول حول الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، 04-05 ديسمبر 2006، ص 03.

وفي هذا الإطار عرفت عملية التنمية عامة خلال فترة 1980-1989 تركيزا على التحولات الجديدة التي يعرفها الاقتصاد الوطني والوضع الدولي الأمر الذي أدى إلى إجراء عدة إصلاحات تماشيا مع الوضع الاقتصادي العالمي والوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، بغرض تصحيح الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة في فترة السبعينات. ولقد ارتبطت هذه الإصلاحات بفترة المخططين الخماسيين، الأول (1980-1984) والذي خصصت له الدولة نفقات عامة تقدر بـ 196.9 مليار دج لإتمام البرامج المتأخرة في الإنجاز عن المخططات السابقة، أما الاستثمارات الجديدة فقد خصص لها نفقات عامة قدرها 363.6 مليار دج، أما المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) فقد خصصت له الدولة نفقات عامة قدرها 306,77 مليار دج لإتمام البرامج المتأخرة، كما تم تخصيص نفقات عامة قدرها 521.38 مليار دج لإنجاز الاستثمارات الجديدة⁽¹⁾، وتعرض إلى هذه الإصلاحات من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: إصلاح المؤسسات العمومية.

مست الإصلاحات الاقتصادية المؤسسة العمومية، عن طريق إعادة هيكلتها بداية من 1980، استجابة لمتطلبات الوضعية التي كانت تمر بها المؤسسات الوطنية من جهة، ووضعية الاقتصاد الوطني ككل من جهة أخرى، فقد كانت المؤسسات تشكو من ضعف تسييرها الداخلي، كما أن الاقتصاد الوطني كان يتميز في نفس الفترة بجهاز إنتاجي عمومي غير كفء ويتميز بتكاليف مرتفعة، ويمكن تلخيص أسباب إعادة الهيكلة في النقاط التالية⁽²⁾:

- تكامل المؤسسة الوطنية وتركيزها.
- عدم التخصص.
- ضعف نظام التوجيه الاقتصادي وثقله.
- اتجاه المؤسسات الاقتصادية إلى نشاطات اجتماعية أكثر.
- ضعف كفاءة الهياكل الداخلية حسب التسيير الاشتراكي للمؤسسات.

¹ دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 191 - 390.

² ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة للطلبة الجامعيين، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 170 -

● نقص استعداد العمال لهذه المرحلة.

1-1 إعادة هيكلة المؤسسات العمومية: كانت أول خطوة لهذه الإصلاحات هي إصلاح المؤسسات العمومية عن طريق إعادة هيكلتها إلى عدد كبير من الشركات، بهدف الوصول إلى توازن مالي مستقل⁽¹⁾.

ولقد اختلفت الآراء حول مفهوم إعادة الهيكلة، فهي عند البعض عبارة عن مجموعة من التدابير ترمي إلى إعادة الاعتبار للمؤسسات العمومية الاقتصادي، وبعث الحركة فيها من جديد، لجعلها تتكيف مع متطلبات السوق (تطهير تجاري وإعادة الانتشار)⁽²⁾.

ولقد تمثلت أهداف إعادة الهيكلة كالتالي⁽³⁾:

- تحسين شروط تسيير الاقتصاد الوطني من خلال تخطيط إعادة الاستثمار الأمثل لإدارة وتأطير الاقتصاد، وإعادة التوازنات العامة والخارجية للاقتصاد الوطني.
- تدعيم فعالية المؤسسات العمومية بالتحكم الأفضل في الإنتاج عن طريق استعمال عقلاني للكفاءات والموارد المادية المتاحة.
- توزيع الأنشطة بكيفية متوازنة عبر التراب الوطني.
- فصل العمليات الاقتصادية الثلاث عن بعضها وهي الإنتاج والتوزيع والتسويق وكان الهدف من وراء ذلك هو تشجيع التخصص.
- محاربة الاحتلالات الاقتصادية الناتجة عن تركز الوظائف الإنتاجية والتوزيعية والتجارية في جهة واحدة.
- إنعاش الجهاز الإنتاجي وتحسين الفعالية الاقتصادية والمالية للإمكانات المتاحة من الإنتاج.

¹ سميرة طالبي، واقع الاقتصاد الجزائري وعلاقته بصندوق النقد الدولي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002، ص 84.

² عبد الوهاب شمام، دراسة حول الخوصصة والتحويلات الهيكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة قسنطينة، العدد 8، 1997، ص 189.

³ سميرة طالبي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

كما اعتبرت إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية الوسيلة الملائمة التي يمكن من خلالها تحسين شروط سير هذه المؤسسات، والتحكم في عملية الإنتاج بها وتنسيق نشاطاتها مع أهداف المخطط الوطني، وإعطاء دفع جديد لفعالية التسيير وترقية الاستقلالية الحقيقية لدى الإطارات والعمال.

وعلى هذا الأساس عرفت المؤسسة شكلين من إعادة الهيكلة هما:

1-1-1 إعادة الهيكلة العضوية: ترمي إلى تكييف تنظيم المؤسسات العمومية مع متطلبات التنمية الاقتصادية، لذا أستوجب القضاء على الأوجه التنظيمية السابقة. كالحجم الكبير للمؤسسات الوطنية، تمركز كل السلطات والأطر في المقرات الرئيسية، التوزيع غير الرشيد للعمال في الورشات والتدخلات العديدة للإدارة المركزية الوصية في التسيير الداخلي لهذه المؤسسات، ولهذا وفي سنة 1981 تم تفكيك الوحدات الاقتصادية العمومية الضخمة وعددها 90 مؤسسة اقتصادية عملاقة، تعمل في مجال الطاقة والتعدين والصناعات الثقيلة إلى 300 وحدة صغيرة متخصصة مع توسيع اللامركزية. وفي مارس 1982 صدر قانون جديد للاستثمار لتشجيع القطاع الخاص في مجالات الخدمات والصناعات الخفيفة.

1-1-2 إعادة الهيكلة المالية: تهدف إلى التطهير المالي للمؤسسات عن طريق النفقات العامة للدولة والتي تعرف على أنها مجموع الإجراءات التي تأخذها الدولة والمؤسسة في الحين وعلى كل المستويات وليس فقط على المستوى المالي، بالإضافة إلى كل الأعمال المتخذة بصفة دائمة من المؤسسات لتجسيد استقلاليتها المالية وتجنب اللجوء إلى إعانة الدولة. وقد مست هذه العملية 11 مؤسسة تابعة لقطاع البناء والأشغال العمومية حيث استفادت من نفقات عامة قدرها 49,902 مليار دج، وخصص للمؤسسات المختلفة التي تم هيكلتها نفقات عامة تقدر بـ 114,676 مليار دج، فيما استفادت المؤسسات التابعة للقطاع الصناعي وعددها 16 مؤسسة من نفقات عامة قدرها 15,44 مليار دج، وقد بلغ التطهير المالي لديوان الحبوب ومؤسسات النقل الحضري والشبه الحضري بالعاصمة ومؤسسة المواد الغذائية 49,9 مليار دج⁽¹⁾.

ورغم الدعم والقروض التي قدمت لإصلاح المؤسسات العمومية إلا أنها لم تحقق الأهداف الاقتصادية ولم تعرف النجاح المنتظر منها.

¹ عبد الوهاب شمام، مرجع سبق ذكره، ص 191.

1-2 استقلالية المؤسسات العمومية: عرفت الفترة (1985-1989) ضغطا اقتصاديا واجتماعيا كبيرا خاصة بعد الانخفاض الكبير الذي عرفته أسعار البترول بداية من عام 1986، ومدى تأثير هذا الانخفاض على التنمية الاقتصادية هذه الوضعية جعلت الجزائر تعمل جاهدة من أجل الحفاظ على وتيرة التنمية، ومن ثم الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، حيث اختارت السلطة الحاكمة سياسة تعميق الإصلاحات الاقتصادية بإعطاء الاستقلالية للمؤسسات العمومية وتشجيع القطاع الخاص، بهدف زيادة الفعالية والكفاءة الاقتصادية، وتشجيع النمو وتخفيض المديونية.

ومسألة الاستقلالية ليست بالمسألة الجديدة، بل تعود إلى سنوات السبعينات حيث قدمت الاقتراحات الخاصة بإعطاء استقلالية التسيير الاقتصادي للمؤسسة العمومية حتى تأخذ دورها الريادي في تطوير الاقتصاد الوطني والتراكم المالي. وعملية استقلالية المؤسسة العمومية تهدف إلى إبعاد الدولة، وإلغاء تسييرها المركزي للشؤون الداخلية للمؤسسات، وإعطائها صلاحيات كبيرة لتسيير أمورها دون تدخل الدولة.

1-3 خصوصية المؤسسات العمومية: عملت الجزائر خلال الفترة (1980-1989) على تطبيق سلسلة من الإصلاحات الهيكلية والسياسات التصحيحية لتعيد للمؤسسة الاقتصادية العمومية اختصاصاتها لتستعيد نموها الاقتصادي، إلا أنه رغم مرور عشرية من الإصلاحات، إلا أن هذه الإصلاحات تميزت بعدم الثبات والغموض ولم تحقق النتائج المتوقعة منها، مما جعل المسؤولين يختارون الخصوصية واعتبارها كحلقة من سلسلة إصلاحات اقتصادية طويلة تهدف إلى إبعاد الدولة عن التدخل في الاقتصاد وفتح المجال أمام اقتصاد السوق، مما يدعم المؤسسة العمومية بوسائل عمل تعيد لها حرية المبادرة والتسيير.

الفرع الثاني: إصلاح القطاع الزراعي والمصرفي

1-1 إصلاح القطاع الزراعي: إن سوء التحكم في تسيير القطاع الزراعي، وتراكم الديون التابعة لهذا القطاع نتيجة التبذير والإهمال والتضخم في الجهاز الإداري الذي يحكم هذا القطاع، أثر سلبا على وضعية القطاع الفلاحي، مما أستوجب التدخل لإعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية، فصدر قانون 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987، المتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الوطنية بأجزاء متساوية بين أعضاء الجماعة المستغلة، التي هي عبارة عن مؤسسة مدنية

قانوناً، إلى جانب تحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، كما توزع الأراضي بحرية على المنتجين، وإذا وقع تنافس حولها تمنح الأولوية للمجاهدين وذوي الحقوق وأصحاب الأقدمية في القطاع الفلاحي.

ولقد انبثق عن هذا التنظيم الجديد للقطاع الفلاحي ما يعرف بالمستثمرة الفلاحية التي تنفصل عن غيرها من الجماعات بمجرد العقد التصريحي بتكوينها: وهذا حسب المادة التاسعة من القانون 87/19 الذي يعطي حق الانتفاع المؤبد بالأرض وحق الملكية على الحقوق العينة العقارية الأخرى وبمخصص متساوية مع زملائه⁽¹⁾.

إن الشكل الذي أظهره هذا القانون يقلل من دور الدولة التسييري في هذا المجال ويهدف إلى ما يلي:

- منح الاستقلالية للمنتجين للقضاء على البيروقراطية التي تحيط بهم.
- البحث عن تسيير واضح لتمويل الزراعة مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات هذا القطاع ومتطلبات اقتصاد السوق.
- ربط مداخيل عمال القطاع الزراعي بعوائد أراضيهم.

إن إصلاح القطاع الزراعي بهذه الكيفية، وبرز المستثمرات الفلاحية يهدف إلى تنمية هذا القطاع وتكثيف وتطوير إنتاجيته النباتية والحيوانية، بواسطة استغلال كافة الطاقات البشرية والمادية وتوسيع الأراضي الصالحة للزراعة، وهذه الطريقة يساهم أكثر في تنظيم الاقتصاد الوطني وحسن تسييره.

2- إصلاح القطاع المصرفي: تميز الجهاز المصرفي في ظل الاقتصاد الإداري المخطط بكونه ذات مستوى واحد، إذ كان يتكون من ثلاث مصارف تجارية وطنية ضخمة (بالإضافة إلى صندوق التوفير والاحتياط وبنك التنمية الجزائري المتخصص في إدارة أموال الخزينة العمومية والمعدة للتمويل الطويل الأجل لاستثمارات المؤسسات العمومية). ويستدعي إصلاح القطاع المالي إيجاد نظام جباية، ووضع إدارة ضريبية عصرية، وضرورة القيام بالإجراءات التالية⁽²⁾:

² القانون رقم: 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 9 ديسمبر 1987.

¹ سميرة طالي، مرجع سبق ذكره، ص 105-106.

- الانفصال عن التمويل المباشر للاستثمارات الإنتاجية من طرف الدولة.
 - رفع تدعيمات نشاطات الإنتاج، والاستهلاك.
 - العمل على تطوير وظائف الميزانية لكي تصبح أداة استقرار اقتصادي يبحث عن الفائض الميزاني والقضاء على العجز القائم بين الإيرادات والتفقات.
- ولقد شملت إعادة الهيكلة العضوية للقطاع المصرفي، صدور قانون مصرفي جديد سنة 1986، تضمن العناصر الأولى لتحرير النظام المصرفي والمالي، وإقامة نظام مصرفي ذي مستويين (أي التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض)⁽¹⁾ والذي دعمه قانون التقد والقرض الذي جاء في 1990، ويوضح من جهة مهام البنك المركزي، ومهام البنوك التجارية من جهة أخرى.
- ولقد احتوى هذا القانون على مبدأ تأطير القرض على المستوى الكلي، كما سمح مخطط القرض الوطني ابتداءاً من عام 1987 بتسطير أهدافاً للنمو النقدي، وتحديد آلية تعتمد أساساً على حصص إعادة الخصم لتحقيق هذه الأهداف.
- وهكذا برزت أثناء هذه المرحلة قواعد جديدة في التسيير الاقتصادي قائمة على مبدأ فصل دور الوحدات الاقتصادية عن دور الدولة في تمويل تراكم رأس المال، ووضع حد لتدخل الخزينة العمومية في تمويل النشاط الاقتصادي. إذ أصبحت البنوك مستقلة بعد إصدار القانون المتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية في مطلع عام 1988.

المبحث الثالث: الإصلاحات الاقتصادية المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي

وتتناول في هذا المبحث الإصلاحات المفروضة من خلال التعرض إلى سياسات التثبيت والتعديل الهيكلي وكذا إعادة جدولة الديون الخارجية من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الإصلاحات من خلال برامج صندوق النقد الدولي في جانب التفقات العامة

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 199.

إن الظروف العامة قبل برنامج التصحيح تميزت بتدهور الحسابات الخارجية، وتآكل الاحتياطات الأجنبية، بطء النمو، ضعف معدلات الادخار، وتضاعف معدلات التضخم، وقد كان الاقتصاد الجزائري يتميز بمراقبة كلية للدولة على العملية الإنتاجية، والتوزيع، أما العلاقات التجارية مع الخارج فتحتكرها مؤسسات عمومية في إطار البرنامج السنوي للإيرادات، كما أن سعر الصرف، كان ولمدة طويلة محمداً دون النظر إلى المعطيات التي تؤثر عليه مباشرة، ومن أهم الأرقام التي تقدم صورة واضحة عن هذه المرحلة ما يلي:

- تقلص مداخيل البلاد من صادرات السلع والخدمات من 13,0 مليار دولار سنة 1985 إلى 9,53 مليار دولار سنة 1989.
- انخفاض احتياطات الجزائر من العملة الأجنبية من 2,81 مليون دولار سنويا سنة 1985 إلى 0,84 مليون دولار سنويا سنة 1989.
- كما قامت السلطات العمومية بجملة من الإصلاحات على المؤسسات العمومية، مع استمرار الوضعية الاقتصادية غير المستقرة، لجأت الجزائر إلى طلب دعم صندوق النقد الدولي.

ونتعرض في هذا المطلب إلى دوافع الإصلاحات من خلال برامج صندوق النقد الدولي واتفاقات الاستعداد الائتماني الثلاث التي عقدهم الجزائر مع صندوق النقد الدولي من خلال الفروع التالية:

الفروع الأول: دوافع الإصلاحات من خلال برامج صندوق النقد الدولي

تحت ضغط مجموعة من الدوافع لجأت الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية خاصة صندوق النقد الدولي للحصول على القروض المدعومة بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية ويمكن تقسيم هذه الأسباب إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية.

1- الأسباب الخارجية:

- تدهور معدل التبادل الدولي واتجاهه في غير صالح الجزائر.

● انخفاض عوائد الصادرات خاصة بحارج المحروقات، حيث أدى انهيار أسعار النفط في مارس 1986 إلى انخفاض عائدات المحروقات من 13 مليار \$ عام 1985 إلى حوالي 07 مليار \$ عام 1986.

● عدم قدرة صادرات الصناعات الجزائرية على المنافسة في الأسواق الدولية.

● عجز كبير في ميزان المدفوعات.

● استمرار تضخم الديون الخارجية وخدماتها وهو من أهم الأسباب الخارجية.

● الزيادة الحادة في أسعار الفائدة الحقيقية الأجنبية.

● ضغوطات العولمة والثورة التكنولوجية.

● ارتفاع أسعار السلع المستوردة من طرف الجزائر (الاستهلاكية والوسيلة) الأمر الذي أدى إلى زيادة النفقات العامة للدولة لتغطية هذه الزيادة.

● تدهور أسعار الصادرات من المواد الخام الأمر الذي انعكس سلباً على إيرادات الدولة.

● ضعف مركز الدول النامية ومنها الجزائر في منظمات بروتن وودز.

● عدم ثبات سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، بعد تخلي أمريكا عن قابلية تحويل \$ إلى ذهب في أوت 1971، ومنه صعوبة تقديرات ضبط احتياطات الدولة من السيولة الأجنبية.

● عوامل أخرى تتعلق بهجرة الأدمغة وهروب رؤوس الأموال للخارج.

2- الأسباب الداخلية: هناك مبررات داخلية أضيفت للمبررات الخارجية في الإقبال على برامج الإصلاح المدعومة وهي:

● عجز الموازنة العامة نتيجة لزيادة النفقات العامة وتقلص حصيلة الإيرادات العامة.

● تدهور أسعار العملة الوطنية نتيجة العجز المتفاقم والدائم في ميزان المدفوعات، وتآزم مشكلة المديونية الخارجية.

● صعوبات هيكلية دائمة خاصة بالقطاع الفلاحي والصناعي.

● تزايد حجم الطلب، حيث تعتبر فجوة الطلب إحدى أهم العوامل.

● عدم واقعية الأسعار بسبب (سياسة الدعم)، وحدوث تشوهات في الأسواق.

● التدخل المفرط للدولة في الحياة الاقتصادية.

- نمو كبير في الكتلة النقدية وخاصة في M2.
- ارتفاع كبير في معدل التضخم.
- الفساد الاقتصادي، بالإضافة إلى جوانب أخرى: اجتماعية، سياسية، أمنية.

الفرع الثاني: اتفاق الاستعداد الائتماني الأول (Stand by 01) ماي 1989

بعد محدودية الإصلاحات الاقتصادية الذاتية في الجزائر وفشلها، وكذا تدهور الأوضاع السياسية والأمنية، أصبح لجوء الجزائر إلى المؤسسات المالية أمراً حتمياً. ولقد بدأت جدية التعامل بين الجزائر وصندوق النقد الدولي سنة 1987 حيث تم التوقيع على أول اتفاق الذي لم يأخذ بصفة جدية وأكيدة، بسبب اعتقاد السلطات أن سعر البترول سوف يعرف ارتفاعاً لكن ما حدث هو العكس، ولقد استخدمت الجزائر القسط الاحتياطي بالصندوق في نهاية 1988، ثم بعد ذلك جاءت أول اتفاقية جدية في 30 ماي 1989 بين الجزائر وصندوق النقد الدولي التي قام بها مولود حمروش باعتباره كان رئيساً للحكومة في تلك الفترة، ولقد تمكنت الجزائر من خلال هذا الاتفاق من الاستفادة من سحب غير مشروط من حصتها والمقدرة بـ 623 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (1 و.ح.س.خ. يساوي 1,456234 دولار)⁽¹⁾ كما استفادت الجزائر من قرض قيمته 886 مليون دولار مقسم إلى:

- 155,7 مليون و.ح.س.خ.⁽²⁾ في إطار برنامج التثبيت.
- 315 مليون و.ح.س.خ. في إطار تسهيل التمويل التعويضي (المنخفض أسعار البترول وارتفاع أسعار الحبوب).

وتنفيذا للاتفاق طبقت الجزائر مجموعة من الإصلاحات تمثلت في إصدار القانون 89-12 المتعلق بالأسعار الذي نص على تحرير الأسعار، كما تم إصدار القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض كما عملت الحكومة الجزائرية على التطهير المالي للمؤسسات العمومية وأصدرت هذا الخصوص المرسوم التنفيذي 27-91 المؤرخ في 16 مارس 1991، والمحدد لشروط شراء الخزينة

¹ بن سمينة عزيزة، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، 04-05/12/2006، ص 6.

² و.ح.س.خ. تعني وحدات حقوق السحب الخاصة.

العمومية للديون المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية على المؤسسات العمومية الاقتصادية، ثم قامت بتوقيع عقود مع المؤسسات المطهرة مالياً، والتي كان الهدف منها التزام المؤسسات العمومية بتحسين الأداءات وتحقيق مردودية في الجوانب المالية والإنتاجية.

وتم تخفيض العملة الوطنية خلال ثلاث أشهر بين نهاية 1990 وحتى مارس 1991 بمقدار 70% من قيمتها من بينها 52% غير معلنة رسمياً من طرف السلطات الجزائرية، حيث انتقل سعر صرف الدولار من 10,476 دج إلى 17,8 دج، بالإضافة إلى تدهور الاحتياطي من العملة الصعبة، حيث عرف أدنى مستوى له سنة 1991، وهو أدنى مستوى منذ سنة 1973، إذ بلغ 725 مليون دولار أمريكي.

الفرع الثالث: اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني (Stand by 02) جوان 1991

نظراً لعدم تحسن الوضعية الاقتصادية من خلال تطبيق الاتفاق السابق (اتفاق برنامج التثبيت) وازدياد وضعية المؤسسات الاقتصادية سوءاً، حيث بلغت خدمة المديونية سنة 1991 مستوى خطير جداً (73,9%) من مجموع المداخيل، كما عرف الناتج الوطني الخام نمواً سلبياً مقداره 0,1%، مما حتم على الحكومة الجزائرية الرجوع إلى خدمات صندوق النقد الدولي من جديد، حيث تم التوقيع على الاتفاق الثاني بتاريخ 03 جوان 1991، ويمتد مداه الزمني حتى مارس 1992، حيث يقدم بموجبه صندوق النقد الدولي قرضاً قيمته 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وهو ما يعادل 400 مليون دولار أمريكي تقريباً⁽¹⁾، ويتم استهلاك هذا القرض على أربع دفعات كل دفعة مقدارها 100 مليون دولار أمريكي.

كما أبرمت الحكومة الجزائرية في نفس الوقت اتفاقاً مع البنك العالمي تتحصل بموجبه على قرض تصحيح قيمته 350 مليون دولار، ويخصص للتطهير المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية. وطبقاً لرسالة النية المؤرخة في 27 أبريل 1991 يهدف هذا الاتفاق إلى⁽²⁾:

- تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- تحرير التجارة الخارجية.

¹ Benbitour Ahmed, l'Algerie au troisieme millenaire defis et potentialite, Alger Marinour, Algerie, 1998, P 77.

² برودي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 8.

● تحرير الأسعار.

- التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأحمور وخفض النفقات العامة.
- حوصصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مردودية اقتصادية مقبولة.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية (22,4 % خلال شهر أكتوبر 1991).

كما نشير بهذا الصدد إلى أن قسط الدين المستحق تحريره خلال شهر مارس 1992 تم بحميدة لعدم احترام الحكومة الجزائرية آنذاك لمحتويات الاتفاقية.

الفرع الرابع: اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث (Stand by 03) أبريل 1994 مارس 1995

شهدت الفترة الممتدة بين عامي 1992 و 1993 أوضاعاً اقتصادية جدّ متدهورة، وما زاد في تأزم الوضع الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط حيث أنخفض سعر البرميل من 20 دولار سنة 1992 إلى 14,19 دولار في ديسمبر 1993.

وبالتالي فقد بدأت تظهر ملامح أزمة اقتصادية من أهم مظاهرها ما يلي: ⁽¹⁾

- ارتفاع معدل التضخم إلى 30 % سنة 1993.
- بلغ معدل النمو الاقتصادي في المتوسط للفترة (88-93) حوالي 0.4 %، أي أن الاقتصاد الجزائري في حالة ركود.
- مثلت خدمات المديونية الخارجية سنة 1993 حوالي 86 % (9.4 مليار دولار) وهو ما دفع السلطات العمومية إلى طلب إعادة الجدولة.
- تقلص كبير في الواردات خلال الفترة (92-93) حيث لم تمثل سوى 50% من المستوى الذي كانت عليه سنة 1985 بالسعر الجاري.

¹ بن مينة عزيزة، مرجع سبق ذكره، ص 8.

ولقد أدركت السلطات الجزائرية المعنية خطورة الوضع آنذاك، فتم التشاور حول لجوئها مجددا إلى صندوق النقد الدولي، وقد تم ذلك من خلال برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي يغطي الفترة من 01 أبريل 1994 إلى 31 مارس 1995 والذي كان يهدف إلى⁽¹⁾ :

- استعادة وتيرة النمو الاقتصادي وتحقيق معدل نمو متوقع بين (3-6) %.
- تقليص معدل التضخم وكبح نمو الكتلة النقدية في حدود 14%.
- مواصلة تحرير الأسعار وإلغاء الدعم عن المواد الاستهلاكية.
- الاهتمام بالقطاع الفلاحي، وترقية قطاع البناء والإشغال العمومية.
- رفع أسعار الفائدة المطبقة عند إعادة تمويل البنوك.

ومن بين نتائج هذا الاتفاق ما يلي:

- بلغت نسبة المواد المحررة أسعارها 85% من السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك (النقل، الخدمات البريدية).
 - تعديل أسعار الكهرباء والحليب والسميد كل ثلاث أشهر.
 - كبح معدل التضخم في حدود 29.05% (بينما كان المعدل المتوقع 40%).
 - تخفيض عجز الميزانية.
 - تخفيض قيمة الدينار (من 23.4 دج مقابل دولار واحد إلى 35 دج مقابل دولار واحد).
 - ارتفاع مخزون العملة الصعبة بمقدار 1,5 مليار دولار أمريكي في نهاية 1994 ليصبح بذلك المخزون الكلي للعملة الصعبة 2,6 مليار دولار أمريكي.
- وقد سمح تطبيق هذا الاتفاق من إعطاء وجه إيجابي للجزائر أمام دائئتها وقد نتج عن ذلك أن استفادت الجزائر من إعادة جدولة لديونها العمومية والخاصة⁽²⁾.
- ويمكن تقديم ملخص لبرامج التثبيت الهيكلي حسب الجدول رقم (11).

¹ نفس المرجع، ص 10.

² Ammar Benhimer, la dette exterior de l'Algerie, Alger Marimour, Algérie, 1998, p 112

الجدول رقم: (11) ملخص برنامج التثبيت الهيكلي.

أسلوب العمل	نوع البرنامج
	الميزانية العامة للدولة
تخفيض الإنفاق الجاري والاستثماري وصولاً إلى الركود.	- تخفيض عجز الميزانية الحكومية.
الثقل، المواضلات، التعليم، الصحة وتخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية.	- زيادة أسعار الخدمات العامة.
الإنفاق العام يطرد الإنفاق الخاص.	- تراجع دور الدولة الاستثماري وعدم الالتزام بتوظيف الخريجين.
تباها اسمياً وتاكلها فعلياً.	- تجسيد الرواتب والأجور في القطاع الحكومي.
يدفعها لاحقاً على التصفية، تراجع حماية الإنتاج الوطني.	- إلغاء دعم المؤسسات الحكومية.
	ميزان المدفوعات
السماح بتحويل رؤوس الأموال والأرباح إلى الخارج.	- إلغاء القيود النوعية على الواردات.
تراجع فرص الاستثمار المحلي أمام المنافسة الأجنبية غداً.	- إلغاء الرقابة على الصرف.
زيادة قابلية دفع الديون الخارجية.	- حوافز تشجيع الاستثمار الخارجي.
بامتصاص الادخار وتراجع فرص الاستثمار.	- رفع الاحتياطي النقدي للدولة.
انتشار بورصات وأسواق لتداول الأسهم.	السياسة النقدية
	- زيادة أسعار الفائدة.
	- تنمية أسواق المال.

المصدر: مهدي ميلود، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-17.

المطلب الثاني: برنامج التصحيح (التعديل) الهيكلي وخيار إعادة الجدولة

إن سياسات التعديل الهيكلي تختلف عن سياسات التثبيت فهي سياسات طويلة ومتوسطة الأجل وتتركز على سياسات جانب العرض، أما سياسات التثبيت فهي سياسات قصيرة الأجل وتتركز على سياسات جانب الطلب والجدول رقم (12) يبين العلاقة بين سياسات التثبيت والتعديل.

الجدول رقم (12) العلاقة بين سياسات التثبيت والتعديل

المدى الطويل	المدى المتوسط	المدى القصير	الوسائل والإجراءات
	تأثير إيجابي على ميزان المدفوعات.	التطهير النقدي والمالي.	- مراقبة الكتلة النقدية. - تخفيض النفقات الحكومية. - إلغاء الإعانات.
الرفع من الفعالية الاقتصادية.	إعادة تنشيط وتحريك عوامل الإنتاج. تحسين الإنتاجية.	امتصاص المدخرات.	- تخفيض قيمة العملة المحلية. - تغيير سياسة الأسعار. - إعادة تقييم أسعار الفائدة.

المصدر: مهدي ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 5.

سياسات التعديل الهيكلي هي مجموعة الإجراءات الضرورية واللازمة للتكيف مع الأوضاع والمعطيات الاقتصادية المتغيرة سواء كانت داخلية أو خارجية، وذلك لعلاج التمشوهات والعوائق التي تعاني منها الهياكل الاقتصادية للبلد المعني، ويتكون برنامج التعديل الهيكلي من قسمين الأول يتعلق بزيادة الإنتاج عن طريق التخصيص الأمثل للموارد المتاحة، والثاني يتعلق أيضا بزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد⁽¹⁾. وتتناول هذا المطلب من خلال الفرعين:

الفرع الأول: برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998)

وافق الصندوق على تقديم قرض للجزائر يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض وقد حدد مبلغ هذا الاتفاق بقيمة 1169,28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وتمت الموافقة على هذا القرض بعد أن قامت الحكومة بإرسال خطاب التوايا الذي تضمن محتوى برنامج التصحيح الهيكلي الذي تنوي تنفيذه خلال السنوات الثلاث القادمة، هذا البرنامج الذي يعتبر تجسيدا للإجراءات المسطرة من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني والانتقال إلى اقتصاد السوق بأقل تكاليف.

1- أهدافه: لقد ركزت أهداف التصحيح حول إنعاش الاقتصاد الوطني واستقراره، مع المحافظة على تشغيل دائم، بالإضافة إلى مواصلة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية، والبدء بخصوصية جزء من المؤسسات العمومية ومواصلة التحرير الاقتصادي⁽²⁾، ومن الأهداف الأساسية كذلك تحرير الأسعار كلية، والتحويل الخارجي للعملة، حيث يكون الدينار الجزائري قابلا

¹ خليل عبد القادر، بوقاسة سليمان، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ضمن إطار العولمة المواصفات والتقييم، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجليل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، 05/04 ديسمبر 2006، ص 6.

² محمد بن بوزيان، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 5.

للتحويل خلال 1995 وفي نفس الوقت العمل على ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات، عن طريق تحسين شبكة الحماية الاجتماعية وتعزيزها بتدابير مختلفة.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف رسمت السلطات المركزية سياستين اقتصاديتين تتمثل الأولى في سياسة اقتصادية ظرفية تتعلق بالتدابير المالية والنقدية التي تسمح بتحقيق نمو اقتصادي وتقليص عجز الميزانية، وتتمثل الثانية في سياسة اقتصادية متوسطة المدى بتوفير كل الوسائل الممكنة من أجل العودة إلى النمو الاقتصادي.

2- محتوى البرنامج: يتضمن محتوى برنامج التصحيح الهيكلي تحطى مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق الحر بأقل التكاليف ويمكن تلخيص هذا المحتوى في النقاط التالية:

1-2 تحرير الأسعار وإرساء نظام الصرف: قد تم الشروع في تحرير الأسعار منذ 1989 بموجب قانون 89-12 إلى غاية 1992، وتم تسريعه خلال الفترة ما بين 1994-1995 للوصول إلى اتفاقية التسهيل الموسع (برنامج التصحيح الهيكلي) إلى نظام تكون فيه الأسعار حرة تماماً أي تتحدد في السوق وفقاً لقوى العرض والطلب، وفي هذا السياق ركز البرنامج على أن توجه سياسة الأسعار لتحقيق الأهداف التالية:

- خلق الشروط المناسبة لتراكم سليم على مستوى المؤسسات على التحكم في التكاليف والأسعار.
- تنظيم السوق في اتجاه منافسة ديناميكية بين المنتجين من جهة، وعلاقة فعالة بين المنتجين والمستهلكين من جهة أخرى.
- محاربة المضاربة بالاعتماد على تنظيم السوق.

أما فيما يخص إرساء نظام الصرف فقد تم إنشاء سوق مصرفية مشتركة بالعملية الصعبة، وكذلك إنشاء مكتب للصرف ابتداء من جانفي 1996، ورفع القيود على الصرف المفروضة سنة 1992 ومواصلة تحريره، وبعد تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40,7% فإن حساب معدل التبادل سيستمر وفق نسبة ثابتة أي حسب نظام سعر الصرف الثابت.

2-2 السياسة المالية والسياسة النقدية

● على مستوى السياسة العامة تم إقرار توسيع الضريبة على القيمة المضافة، وتقليص مجال الإعفاءات الضريبية.

● ترشيد النفقات وإصلاح هيكل الضرائب الجمركية.

● ضرورة الحصول على ادخار عمومي في المدين الطويل والمتوسط من أجل دعم الإنعاش الاقتصادي وتقليص الأجرور.

أما بالنسبة للسياسة النقدية:

● التركيز على مكافحة التضخم وتخفيضه إلى رقم واحد.

● التحكم في السيولة المصرفية من أجل ضمان المرونة الكافية لمعدلات الفائدة فيما بين البنوك.

● تكوين سوق القروض.

أما على مستوى سياسة الميزانية:

● ضرورة تخفيض النفقات العمومية بهدف تخفيض عجز الميزانية.

● رفع مردود الجباية ومحاربة التهرب الضريبي.

● تقليص النفقات الجارية خاصة فيما يتعلق بالأجرور من خلال تخفيف أعبائها والتحكم في عدد العمال.

● إلغاء إعانات أسعار المنتجات ذات الاستهلاك الواسع ودعمها بهدف ترشيد النفقات العمومية.

2-3 إصلاح القطاع العام والقطاع الزراعي: فيما يخص القطاع العام قررت الحكومة تصفية

88 مؤسسة عمومية محلية، كما أكدت على استمرار عملية الخصخصة التي تمس أولاً قطاع السياحة والتجارة والنقل والصناعة الغذائية.

أما فيما يخص القطاع الزراعي فقد تضمن استمرارية تحرير الأسعار ورفع الدعم النهائي عن أسعار الحبوب وربطها بالأسعار المرجعية الدولية.

2-4 إصلاح الشبكة الاجتماعية وسوق العمل والسكن: تتضمن شبكة الحماية الاجتماعية أربعة أنواع من التعويضات: - تعويض مدفوع للعائلات التي لها أجر منخفض - التعويض الإضافي للمنحة العائلية - التعويض التكميلي لمعاش التقاعد - التعويضات المنوحة للأشخاص بدون دخل. كما تم وضع صندوق للتأمين على البطالة، كما ركز البرنامج على الطفولة وعلى تشجيع الاستثمار الخاص بالسكن والاهتمام بسوق العمل حيث عملت الحكومة على وضع نظام خاص بالتقاعد المسبق وتأمين العمل.

2-5 الإصلاحات الخاصة بالتجارة الخارجية: انتهجت الجزائر منذ الاستقلال سياسة تعتمد على حماية التجارة الخارجية، التي انتقلت إلى الاحتكار في بداية السبعينات واستمرت طيلة هذا العقد، حيث عرفت تعديلات طفيفة جاء بها القانون رقم 78/02، المتعلق بتأميم التجارة الخارجية⁽¹⁾، والتي تدخل في إطار المبادئ التي رسمها الميثاق الوطني لسنة 1976 الذي ينص على أن احتكار الدولة للتجارة الخارجية يشكل مكسبا ثميناً لدعم نشاطها في ميدان المبادلات الخارجية وتوجيهها حسب ما تمليه المصلحة الوطنية، لكن ما يميز هذا التنظيم القديم للتجارة الخارجية الخاص باحتكارها، هو عدم الانسجام في التطبيق، وبعض النقائص في نتائجه من خلال تأثيراته السلبية على سير الاقتصاد الوطني، حيث تميز التنظيم التجاري سواء للمنتجات الوطنية أو المستوردة بأنشطة احتكارية مسيرة بصورة إدارية معقدة، لا تراعي احتياجات المؤسسات والأسر، كما استمرت في إنتاج مواد لا تلبى طلب السوق وهذا حسب أهداف المخطط الإنتاجي، سواء بسبب شكلها أو مواصفاتها القديمة.

ولقد نتج عن هذا الخلل زيادة النفقات العامة التي كانت تغطيها الدولة بتدخلاتها بفضل إيرادات البترول لكن مع الأزمة المالية بعد انخفاض أسعار البترول، ظهرت ضرورة مواجهة الالتزامات المالية الدولية عن طريق التعجيل بإحداث إصلاحات جذرية وعميقة، من أجل إعادة الفعالية إلى الوظيفة التجارية وتحقيق الشفافية والرقابة الديمقراطية للسلطة الاقتصادية.

¹ القانون رقم 78-02 للتورخ في 11 فيفري 1978، الجريدة الرسمية، العدد 07، الصادرة بتاريخ 14 فبراير 1978، ص

ولقد بدأ تحرير التجارة الخارجية في فترة أولى ممتدة ما بين 1989-1991 من خلال قانون النقد والقرض، ثم في فترة ثانية سنة 1991 ثم إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وبعد ذلك جاءت الفترة الثالثة والتي هي مرحلة الانفتاح للاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي، وفي 1994 تم انتهاج سياسة مرنة من أجل المحافظة على الوضع التنافسي للصادرات الجزائرية، حيث منحت حرية التصدير لكل المنتجات.

2-6 تخفيض قيمة الدينار: تعد مسألة تخفيض الدينار الجزائري من النقاط الأساسية في الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، والتي بدأت منذ سنة 1986 وتعود أسباب تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى⁽¹⁾:

- تضاعف التضخم الذي يرجع إلى ارتفاع نسبة قروض الاستغلال، إذ تترجم هذه الوضعية مديونية المؤسسات العمومية المرتفعة اتجاه البنوك، (دفع أجور العمال بدون مقابل، التطهير المالي للمؤسسات)، كما يمكن إرجاعه إلى ارتفاع الثققات بالدولة الجزائرية تستهلك أكثر من طاقتها، حيث أن الميزانية ترتفع بصورة أسرع من الناتج الوطني.
- التوزيع الغير العادل للأجور، فهذه الأخيرة المدفوعة لما يقارب لـ 120.000 عامل في الجزائر ليس لها مقابل في الإنتاج وخاصة في قطاع البناء، مما يضاعف من التضخم.
- المغالاة في سعر الدينار الذي لا يتماشى وآليات السوق حيث أصبح الدينار غير مجدي بعد انخفاض قيمته الشرائية الداخلية بسبب ارتفاع الكتلة النقدية وما ترتب عنها من تضخم.

وفضلا عن هذه الأسباب التي تساعد على انزلاق الدينار، يجب الإشارة إلى تبعية اقتصاد الجزائر لمداخل النفط التي كانت في انخفاض مستمر، والهدف من تخفيض العملة الوطنية هو كما قلنا سابقا زيادة الصادرات وتخفيض الواردات، وبالتالي تصبح قيمة الوحدة النقدية من العملة الأجنبية مساوية لعدد أكبر من وحدات العملة الوطنية، وبذلك تنخفض أسعار السلع الوطنية

² عبد الوهاب شمام، مرجع سبق ذكره، ص 192.

القابلة للتصدير بالعملة الأجنبية، فيزداد طلب الأجانب عليها خاصة إذا كان الطلب مرنا، وتزداد معها مداخيل منتجي هذه السلع مما يحفزهم على مضاعفة إنتاجها، ونتيجة لذلك ترتفع مداخيل الصادرات وبالتالي تتحسن وضعية السيولة النقدية في مواجهة الالتزامات الخارجية، ومن ثم تصبح السلع الوطنية أكثر قابلية للمنافسة عند التصدير وتخفيض كمية السلع المستوردة.

ووفقا لهذه الأسباب والأهداف تم تخفيض الدينار ابتداء من سنة 1986، حيث انخفض — 40% سنتي 1986 و1988، وبـ 20% سنة 1989 وبـ 30% في 1990⁽¹⁾.

ويعتبر تخفيض العملة الوطنية من شروط صندوق النقد الدولي لتقدم القروض، وهي وسيلة لتصحيح ميزان المدفوعات والاختلال الداخلي، واستمر هذا التخفيض الغير معلن عنه حتى سنة 1991، إذ بلغ نسبة 22% وهذا تلبية لشروط الصندوق ولقد تبعة هذه التخفيضات تخفيضات أخرى في جوان 1991، وفي أبريل 1994، على أساس أن هذه التخفيضات ستحقق زيادة في الصادرات وانخفاض في الواردات ومن ثم خلق توازن في ميزان المدفوعات. ومن أسباب تخفيض الدينار ما يلي: إن موارد صادرات المحروقات في الجزائر لم تتعدى 8 مليار دولار سنة 1994 بينما تُجد عملية سداد الديون الخارجية من جهة واستيراد المواد الغذائية من جهة أخرى تتعدى 11 مليار دج⁽²⁾، ومن ثم يمكن تتبع التغيرات الرسمية للدينار كما يلي: وصلة قيمته سنة 1991، إلى 22,4 دينار جزائري للدولار الواحد، لتبلغ سنة بعد ذلك أي سنة 1992 على 23,56 دينار جزائري للدولار الواحد، ثم ارتفعت هذه القيمة سنة 1993 إلى 24,97 دينار للدولار الواحد، لتصل سنة 1994 إلى 36,00 دينار جزائري للدولار الواحد⁽³⁾.

ويمكن تقديم ملخص حول سياسات التعديل الهيكلي حسب الجدول رقم (13).

¹ سميرة طالي، مرجع سبق ذكره، ص 104.

¹ الهادي خالدي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

² طالي سميرة، مرجع سبق ذكره، ص 139.

الجدول رقم (13) ملخص حول سياسات التصحيح الهيكلي

أسلوب العمل	نوع البرنامج
إزالة التشوهات السعرية، وتشجيع المنافسة، التراجع عن التدخل في آليات العرض والطلب. انخفاض الأجر الاسمية والحقيقية بفعل البطالة. وارتفاع أسعار الخدمات الصحية والتعليمية بانخفاض القوة الشرائية للمستهلك. إزالة التشوهات الهيكلية والسعرية.	<u>تحرير الأسعار</u> - إلغاء الدعم السلمي. - إلغاء الحد الأدنى للأجور، وزيادة تحمل المستهلك لأسعار الخدمات الاجتماعية. <u>الخصوصية</u> تحويل مؤسسات القطاع العام إلى الخاص. <u>حرية التجارة</u> - تخفيض سعر العملة المحلية. - تخفيض الرسوم على الواردات وإلغاء القيود الكمية على الواردات. - التراجع عن حماية الصناعة المحلية. - التحول إلى سياسات التصدير.
ارتفاع أسعار الواردات. المنافسة وإغراق السوق المحلية. التراجع عن سياسة بدائل الواردات.	

المصدر: مهدي بلود، مرجع سبق ذكره، ص 19.

الفرع الثاني: الجزائر وإعادة الجدولة

1- مفهوم إعادة الجدولة: تعني إعادة الجدولة اتفاق ما بين الدائن والمدين، من أجل تغيير أجال استحقاق أقساط سداد الأموال المقترضة، التي تشمل على العموم أصول الديون، ويمكنها أن تمتد لتشمل الفوائد⁽¹⁾.

بالنسبة للجزائر كانت فكرة إعادة الجدولة بين معارض ومؤيد، حيث تضاربت الآراء حول مصير الجزائر فمن بين معارضي هذه العملية نجد الثنائي الإصلاحية مولود حمروش (رئيس حكومة سابق) وغازي حيدوسي (وزير للاقتصاد سابق) اللذان كانا يردان على حجج الداعين إلى إعادة الجدولة بأن ذلك يضر بمصلحة الجزائر ويجعلها لا تتحكم في أهم قراراتها، ولكن سياستها باءت بالفشل في إخراج الجزائر من الأزمة.

¹ الهادي خالدي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

السيد بلعيد عبد السلام (رئيس حكومة سابق) كان من بين المتشددين لهذه الفكرة، فقد كان يفضل أن يأكل الجزائريون الخبز اليابس على أن يرضخوا إلى شروط الصندوق⁽¹⁾.

أما من بين المؤيدين لهذه الفكرة نجد أحمد غزالي (رئيس حكومة سابق) الذي عرض في خطة عمله أن على الجزائر أن تتجه إلى إعادة الجدولة وهي مختارة قبل أن تكون مجبرة. ولعل امتناع بلعيد عبد السلام عن قبول هذه العملية هو الأمر الذي عجل برحيله وجمي رضا مالك (رئيس حكومة سابق) الذي كان من أكثر مؤيديها، حيث أجمع المحللون على أنه هو الذي اتخذ القرار بذلك⁽²⁾.

2- إعادة الجدولة من خلال نادي باريس: تم تأسيس نادي باريس في 1956 ويمثل هذا النادي منبرا تعالج من خلاله قضايا إعادة جدولة القروض الممنوحة والمضمونة من طرف حكومات الدول المدينة، ويستند النادي في قبوله إعادة جدولة الديون للدول الراغبة في ذلك توفر أربعة مبادئ وهي:

- وشك حدوث خلل في ميزان المدفوعات للتأكد من وجود عجز مالي، كما يشترط في التحليل أن تكون الدولة المعنية تطبق في برنامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي.
- الشرط الملائم المتمثل في وضع برنامج اقتصادي من طرف البلد المعني يهدف إلى معالجة الاختلالات وعادة يتمثل في برنامج التثبيت أو التعديل المقدم من طرف صندوق النقد الدولي.

● التوزيع العادل للعبء.

- لا بد من اتفاق كل الدول المدينة حول الشروط المتفاوض حولها بخصوص إعادة الجدولة.

أما بالنسبة للجزائر فقد أحرزت إعادة جدولة أولى لديونها مع نادي باريس في شهر ماي من سنة 1994، حيث تم بموجبه إعادة جدولة 4,4 مليار دولار على مدى 16 عاما منها 4 سنوات إعفاء من الدفع، وعليه لا يستأنف دفع خدمة الديون الخاصة بالمبالغ المعاد جدولتها إلا خلال شهر ماي من سنة 1998. وتعرف طريقة التسديد المعتمدة بالطريقة المختلطة وتمثل في تسديد

¹ طالبي سميرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 141-142.

² نفس المرجع، ص 142.

استحقاقين في السنة الأول في 30 ماي والثاني في 30 نوفمبر وهي تدريجية لأن المبالغ التي تصرف بمقتضى خدمة المديونية سترفع تدريجياً عند انقضاء فترة الإعفاء وبالتالي: فإن نسبة 52% من المبالغ المستحقة سوف يوزع دفعها على مدى التسع سنوات الأولى، بينما ستدفع نسبة 48% المتبقية خلال السنوات الثلاثة الأخيرة ومن ناحية أخرى سيقدم صندوق النقد الدولي مبلغ قدره 1,25 مليار دولار لدعم ميزان المدفوعات وتدوم فترة تسديدها خمسة سنوات منها ثلاث سنوات معفاة. وبالتالي تم فوراً توفير مبلغ 5,2 مليار دولار، نظراً لعملية السحب من صندوق النقد الدولي مبلغ 840 مليون دولار، وسمحت إعادة الجدولة المبرمة سنة 1994 بخفض نسبة خدمة المديونية حسب جداول المديونية إلى 55.3% بدلاً من 96% لو لم يتم إبرام هذا الاتفاق⁽¹⁾.

وتقدمت الجزائر للمرة الثانية أمام نادي باريس في شهر جويلية من سنة 1995، ولأول مرة أمام نادي لندن قصد الاتفاق حول إعادة جدولة ديونها الخاصة، ولم يتم إبرام الاتفاق إلا في شهر جوان سنة 1996. وتبلغ مبالغ الديون المجمدة في إطار الاتفاقيين على التوالي 7 ملايين و3,2 مليار دولار أمريكي.

قدرت المبالغ الإجمالية التي أعيد جدولتها (14 مليار دولار). وقد سمحت التمويلات الاستثنائية المقدمة من طرف الهيئات المتعددة الأطراف لهذا الرقم أن يصل إلى 20 مليار دولار.

¹ كرم النشاشيبي وآخرون - الجزائر، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق - دراسة خاصة ل. ص.د.د، 1998، ص ص 47 - 49.

لقد عرف الاقتصاد الجزائري مجموعة من التغيرات الاقتصادية مصحوبة بمجموعة من الإصلاحات، فكانت البداية مع الإصلاحات الذاتية في مرحلة الثمانينات، نظراً للظروف التي مرت بها البلاد آنذاك خاصة أمام تفاقم الأزمة الاقتصادية فقامت الدولة بإحداث مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل القضاء على الاختلالات الاقتصادية والمالية، مع القناعة التامة بأن هذه العملية مكلفة، لكن لا بد منها باعتبار أن الصعوبات التي يعانيها الاقتصاد الجزائري بصفة عامة والمؤسسات العمومية بصفة خاصة ليست عارضة وعابرة وإنما دائمة، كما أدت أحداث أكتوبر 1988 إلى الشروع في تطبيق إصلاحات سياسية كان أبرز هذه الإصلاحات صدور دستور 1989 الذي جاء بالديمقراطية والتعددية الحزبية، ولقد حاولت الدولة من خلال هذه الجملة من الإصلاحات وخاصة في الجانب الاقتصادي التخفيف من القيود المفروضة على الاقتصاد الجزائري وخلق مناخ أفضل للتنمية إلا أنها فشلت.

بعد فشل الإصلاحات الذاتية، وتفاقم الأزمة وزيادة العجز في ميزان المدفوعات لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بغية الاستفادة من موارده ومن أجل استغلال هذه الموارد فرض الصندوق على الجزائر مجموعة من الشروط أو التدابير الواجب تطبيقها، والتي كانت تعرف بسياسات التثبيت (الاستعداد الاتماني)، والتعديل (التصحيح) الهيكلي، ومن أهم الشروط القاسية التي طبقتها الجزائر هي تلك المتعلقة بجانب ترشيد النفقات العامة وتخفيضها وما نتج عنها من آثار وانعكاسات اقتصادية واجتماعية وفي الأخير نشير إلى أن هذه الإصلاحات لا زالت سارية المفعول إلى يومنا هذا.

الفصل الثالث:

آثار برامج وسياسات صندوق النقد الدولي على النفقات

العامة في الجزائر

لقد تطورت وظيفة النفقات العامة من مجرد أداة إشباع الحاجات العامة المحدودة إلى أداة أساسية من أدوات تحقيق السياسة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة المعاصرة، بحيث تستخدم للتأثير على النشاط الاقتصادي للمجتمع بقصد نموه المتوازن، أي تحولت من فكرة النفقة العامة المحايدة إلى فكرة النفقة العامة الإيجابية التي تقوم بإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية لتحقيق أهداف المجتمع. وبالتالي أصبحت الدولة الحديثة تسعى من وراء النفقات العامة على اختلاف أنواعها وتعدد أوجه إنفاقها ومصادر تمويلها إلى تحقيق آثار بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لأن الإنفاق بدون تحديد الأهداف يعني فشل السياسة الإنفاقية للدولة وعليه يتطلب دراسة الآثار التي تحدثها النفقات العامة.

لقد أدت الاختلالات الاقتصادية والمالية التي عرفتتها العديد من الدول النامية عامة والجزائر خاصة إلى تبني برامج وسياسات جاهزة لمعالجة هذه الاختلالات إلا أن تطبيقها كان له أثر مباشر وغير مباشر على النفقات العامة بالإضافة إلى الآثار الأخرى من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. كما ترتبط النفقات العامة بالنتائج الداخلي الخام وتتأثر به وتؤثر فيه بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وهو ما يتناوله هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

- المبحث الثاني: آثار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر من خلال برامج صندوق النقد الدولي.

- المبحث الثالث: النفقات العامة والنتائج الداخلي الخام (Le PIB) دراسة إحصائية.

المبحث الأول: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

على الرغم من تعدد آثار النفقات العامة في مختلف الميادين إلا أننا سنركز في موضوعنا هنا على الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

إن دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة تعتبر أمرا بالغ الأهمية لأنها تسمح لنا بالتعرف على الاستخدامات المختلفة التي يمكن توجيه النفقات العامة إليها لتحقيق أهداف معينة، كما أن معرفة الأثر الذي يمكن أن تحققه نفقة معينة، يجعل المسؤولين على السياسة المالية يستخدمون هذه النفقة لتحقيق هذا الأثر إذا ما اعتبر هدفا يسعى المجتمع لتحقيقه.

غير أن هذه الآثار الاقتصادية للنفقات العامة قد تكون مباشرة، أو غير مباشرة، وفيما يلي نبين الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للنفقات العامة. من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

تعتمد الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة على عوامل كثيرة منها طبيعة هذه النفقات، والهدف الذي ترمي إلى تحقيقه، وطبيعة الإيرادات اللازمة لتمويلها، والوضع الاقتصادي السائد، إلا أن هذه النفقات من ناحية تسمح بحكم طبيعتها ونوعها بتقلص خدمة معينة وإشباعها لحاجة عامة مباشرة كضمان الدفاع والقيام بالتعليم والنقل، إلى جانب ذلك فإن النفقات العامة تحدث آثارا على النشاط الاقتصادي الوطني، الاستهلاك، الاستثمار، الادخار وعناصر الإنتاج،... إلخ.

ونتناول هذا المطلب من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: الآثار المباشرة للنفقات العامة على الناتج الداخلي الخام

يقصد بالناتج الداخلي الخام مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة، وهي غالبا سنة، والتي يمكن تقويمها نقدا، وتؤثر النفقات العامة على الناتج الداخلي الخام من عدة نواحي:

- تؤدي النفقات العامة إلى زيادة الناتج الداخلي الخام، بطريقة مباشرة كالنفقات الاستثمارية أو تكاليف إنشاء المصانع⁽¹⁾.
- تؤدي النفقات العامة إلى التأثير على قدرة الأفراد على العمل، فالمستفيدون من هذه النفقات تمكنهم من تحسين مستوى معيشتهم وحالتهم الصعبة ومن ثم تزداد قدراتهم على العمل وتزداد الكفاءة الإنتاجية لديهم⁽²⁾. فالإنفاق العام يزيد من تلك القدرة إذا كان يؤدي إلى زيادة المكافأة، وهذا يؤدي إلى توسيع في الإنفاق الاجتماعي المرغوب فيه، فالإعانات تهيئ لهم فرصة لاكتساب معارف علمية ومهارات وفق التطور الفني فتزداد بذلك القدرة على العمل وينجم عنها زيادة المعروض من العمل، وتزداد الكفاءة الإنتاجية للأجيال الحاضرة والقادمة.
- تؤثر النفقات العامة على قدرة الأفراد على الادخار فهي تزيد من قدرة الأفراد على العمل فإن زيادة هذه القدرة تؤدي إلى زيادة الجهد المبذول مما يزيد من دخول الأفراد وبالتالي يزداد الجزء المخصص للادخار من هذه المدخول، هذا بالإضافة إلى أن النفقات العامة تؤدي إلى توزيع الدخل على الأفراد، فتزداد دخول المستفيدين منها مباشرة كالرواتب، والأجور والإعانات.
- تؤثر النفقات العامة على قدرة الأفراد على الاستثمار فالنفقات العامة الإنتاجية الموجهة لمنتهي القطاع العام أو الخاص في شكل إعانات حكومية تؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام وإلى ارتفاع ميل المستفيدين إلى الادخار وبالتالي تزداد الإدخارات التي تجمع من طرف الجهاز المالي والمصرفي ليعاد استثمارها على شكل قروض وبالتالي تزداد مقدرة البلد على زيادة الاستثمارات. إلا أنه إذا كانت النفقة العامة تزيد من قدرة الأفراد على الادخار والاستثمار فإن أثرها يتعلق برغبة الأفراد في العمل والادخار في حين أنه في بعض أنواع النفقات العامة التي يتوقع الفرد بموجبها أن يكون له دخل مضمون ومنظم كالرواتب التقاعدية وفوائد الدين العام يؤدي ذلك ربما إلى تخفيض رغبة الأفراد في العمل وفي الغالب فإن الفرد لن يتحصل على رواتب التقاعد إلا بعد بذل عمل قد يكون طويلا، وفوائد

¹ حسين مصطفى حسين، المالية العامة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 31.

² حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص 136.

الدين العام كذلك لأن هذه الفوائد لا يتحصل عليها إلا من سبق له أن اكتسب مبلغ من المال حصل عليه في أغلب الأحيان بعد عمل، وعلى هذا فإن الاعتقاد الأول المبني على الأثر السلبي للنفقة العامة على الادخار والعمل لا يمكن أن يتحول إلى يقين.

الفرع الثاني: الآثار المباشرة للنفقات العامة على تحويل عناصر الإنتاج

تؤثر النفقات العامة على عناصر الإنتاج يجعلها تتحول من إنتاج إلى آخر ومن مكان لآخر⁽¹⁾ كما يلي:

- تقوم النفقات العامة بتهيئة الجو الملائم لازدهار النشاط الاقتصادي ونموه رغم أنها لا تساهم مباشرة في الإنتاج مثل شق الطرق بين المناطق الفلاحية وبين المدن لتسهيل نقل المنتجات وتسويقها.
- إن قيام الدولة ببعض المشروعات وخصوصا تلك التي لا يتجه إليها القطاع الخاص إطلاقا أو يتجه إليها بقدر قليل لكونها لا تدر أرباحا عالية، أو أنها تتطلب رؤوس أموال ضخمة يعجز عنها القطاع الخاص، فقيام الدولة بهذه الوظائف يؤدي إلى انتقال عناصر الإنتاج إلى هذه المشروعات.
- إن النفقات العامة تهدف إلى تخفيض تكاليف إنتاج بعض السلع أو أسعار البعض منها عن طريق الإنفاق العام كتقديم الإعانات للمنتج فتؤدي إلى زيادة عرض المنتج لمنتجاته "إذا كان الجهاز الإنتاجي مرنا" وتتفاعل قوى العرض والطلب يزداد الطلب على هذه السلعة مما يؤدي إلى تحويل عناصر الإنتاج إلى إنتاج هذه السلع، هذه التحولات يمكن أن تزيد من إنتاج بعض السلع الاستهلاكية الخاصة والخدمات، وقد تأخذ شكل تحويل للموارد من الاستعداد للحاضر إلى الاستعداد للمستقبل⁽²⁾، ومن هذه النفقات نفقات التعليم ونفقات الصحة العامة...إلخ. وبصفة عامة فإن التحول من خلال الإنفاق العام للموارد

¹ حسين مصطفي حسين، مرجع سبق ذكره، ص 31.

² حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص 132.

الإقتصادية سوف يزيد من الإنتاج عن طريق تقديم إعانات المشروعات الخاصة أو القيام بمشروعات عامة تغطي تكاليفها الخاصة⁽¹⁾.

والإعانات التي تقدمها الدولة إلى بعض الهيئات المحلية لتشجيعها على حسن قيامها بوظائفها تؤدي إلى زيادة هذه الهيئات لنفقاتها مما يستدعي انتقال عناصر الإنتاج إلى هذه المناطق، فالآثار تنجم عن نوع الإنفاق الذي تقوم به الهيئات المحلية على المستوى المحلي ثم على مستوى الاقتصاد الوطني⁽²⁾.

الفرع الثالث: الآثار المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك الوطني

تباشر النفقات العامة آثارها في الاستهلاك الوطني عن طريق⁽³⁾:

- شراء الحكومة لبعض أموال الاستهلاك.
- قيام الحكومة بتوزيع دخول يخصص جزء منها للاستهلاك.

1- النفقات العامة المخصصة لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية:

- تقوم الدولة بشراء بعض الخدمات الاستهلاكية كالخدمات الطبية والصحية والعلمية والثقافية والدفاع والأمن والعدالة وتعتبر النفقات العامة على هذه الخدمات نفقات استهلاكية.
- تقوم الدولة بشراء بعض السلع الاستهلاكية ويكون هدف الدولة من هذا الشراء إما سد حاجة بعض عمالها وموظفيها عند قيامهم بأعمالهم كشراء الملابس مثلا. وإما بغرض توزيعها بالمجان على بعض الفئات الاجتماعية وإما بغرض زيادة المخزون منها أو لتوزيعها على الجمهور بمقابل جزئي أو لشراء بعض السلع التموينية، وعليه فالنفقات العامة المخصصة لشراء هذه السلع تؤثر مباشرة في الاستهلاك الوطني.

¹ نفس المرجع، ص 135.

² نفس المرجع، ص 138.

³ رفعت المحبوب، مرجع سبق ذكره، ص 151.

2- توزيع الحكومة لدخول تخصص جزئيا أو كليا للاستهلاك: تقوم الحكومة بتوزيع دخول تخصص جزئيا أو كليا للاستهلاك وتوزيع هذه الدخول قد يكون بمقابل أو بدون مقابل وذلك على الشكل التالي⁽¹⁾:

● توزيع الدخول بمقابل: تقوم الدولة بمنح عمالها أو موظفيها أجورا ورواتب مقابل حصول الدولة على خدماتهم الشخصية تشكل هذه الأجور والرواتب الجزء الأهم أو الوحيد من مواردهم ويقوم هؤلاء الأفراد بإنفاق كل أو أغلب دخولهم على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، ومن ثم فإن توزيع الدولة لهذه الدخول يؤثر على الاستهلاك الوطني.

● توزيع الدخول بدون مقابل: قد تقوم الدولة بتوزيع دخول بدون مقابل بحيث تعتبر هذه الدخول نوعا من الإعانات الاجتماعية والاقتصادية ومن الأمثلة على ذلك إعانات البطالة والعجز والشيخوخة ومن الواضح فإن هذه الإعانات تخصص بطبيعتها لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية، ومن أمثلة الإعانات الاقتصادية تلك التي تمنحها الدولة لمنتجي بعض السلع بغرض تخفيض أسعارها من أجل زيادة استهلاكها.

ونخلص من كل ما سبق أن أثر النفقات العامة في الاستهلاك الوطني يتوقف على ضوء الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المنتظرة منها وعلى طبيعة النظام الاقتصادي السائد.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية الغير المباشرة للنفقات العامة

للنفقات العامة آثارا اقتصادية مباشرة وآثار اقتصادية غير مباشرة، ويطلق على هذه الآثار آثار المضاعف والمتعلق بالآثار الغير مباشر على الاستهلاك الوطني أما الأثر الغير المباشر على الإنتاج الوطني فيطلق عليه أثر المسرع أو المعجل.

الفرع الأول: أثر المضاعف

أول من قام بتحليل المضاعف هو الاقتصادي الإنجليزي المعروف "كيتز" وتهدف هذه النظرية إلى تبيان أثر الاستثمار في الدخل الوطني، وموداها أن الزيادة في الإنفاق على الاستثمار تؤدي إلى

¹ حسين مصطفى حسين، مرجع سبق ذكره، ص 108.

زيادة الدخل الوطني لا يقدر هذه الزيادة الأولية في الاستثمار فحسب بل بكميات مضاعفة، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الدخل الوطني والزيادة في الاستثمار "بمضاعف الاستثمار"، ويمكن أن نعبر عن المضاعف بالعلاقة التالية⁽¹⁾:

$$K = \frac{1}{1-C'} \quad (1) \dots \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}} = \text{المضاعف}$$

وبما أن الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار = 1⁽²⁾

فإن الميل الحدي للادخار = 1 - الميل الحدي للاستهلاك... (2)

وبالتعويض عن (2) في (1) نجد أن:

$$K = \frac{1}{S'} \quad (3) \dots \frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}} = \text{المضاعف}$$

$$\Delta Y = \Delta I * \frac{1}{S'} \quad (4) \dots \frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}} = \text{التغير في الدخل} = \text{التغير في الاستثمار} * \dots$$

وبحسب كيتز فإن فكرة المضاعف يمكن استخدامها بصورة عامة، ومن ثم تطبق فكرة المضاعف على النفقات العامة بالشكل الموالي⁽³⁾:

¹ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 103.

² يوجين أ ديوليو، ملخصات شوم نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية، ترجمة محمد رضا العدل وحدي رضوان عبد العزيز، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 33.

³ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 82.

1

$$\Delta Y = \Delta G * \frac{1}{S'} \quad (5) \dots \dots \dots$$

الميل الحدي للادخار

وفكرة المضاعف التي تعتمد على الميل الحدي للاستهلاك الذي كلما زاد أدى إلى زيادة المضاعف وكلما انخفض أدى إلى تخفيض قيمة المضاعف، والعكس بالعكس إذا اعتمدنا على الميل الحدي للادخار في حساب قيمة المضاعف، وفكرة المضاعف تكون آثارها ايجابية في حالة الموارد العاطلة أي عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل لأن في هذه الحالة المضاعف يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتشغيل، أما في حالة التشغيل الكامل فإن آلية المضاعف لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج وإنما تؤدي إلى زيادة الطلب الذي يؤدي إلى التضخم.

الفرع الثاني: أثر المسرع

تحدث أيضا النفقات العامة آثارا غير مباشرة وذلك من خلال الزيادة التي تحدثها في الطلب على أموال الاستثمار وهي ما تعرف "بالاستثمار المولد" أو ما يعرف "بنظرية المسرع أو المعجل"⁽¹⁾.

فالمسرع يبين أثر التغير في الاستهلاك على الاستثمار ويمكن التعبير عن ذلك⁽²⁾:

التغير في الاستهلاك

المسرع =

التغير في الاستثمار

فالزيادة في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية يؤدي إلى طلب مشتق على السلع الاستثمارية بكمية أكبر.

² نفس المرجع، ص 178.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

وعلى هذا فإن زيادة النفقات العامة تسمح بما تحدثه من زيادة في الاستهلاك بإحداث زيادة في الاستثمار بكمية أكبر.

ونشير هنا إلى ثلاثة أمور أساسية:

- هناك تفاعلا "مبدئيا" بين المضاعف والمسرّع، وهذا التفاعل المتبادل يحدث آثارا تراكمية في كل من الدخل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار.
- من أجل حساب أثر المضاعف والمسرّع المترتب على الزيادة أو الانخفاض في النفقات العامة يجب الأخذ بعين الاعتبار مصدر تمويل هذه النفقات.
- مبدأ المضاعف والمسرّع يفرضان وجود جهاز إنتاجي مرّن ليستجيب للزيادة في الإنفاق بزيادة الإنتاج، وهذا التحليل يتلاءم مع الدول المتقدمة على عكس الدول النامية التي تفتقر إلى الجهاز الإنتاجي المحكم.

المبحث الثاني: آثار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر من خلال برامج صندوق النقد الدولي

قامت الجزائر بإصلاحات اقتصادية مدعومة من طرف المؤسسات النقدية والمالية الدولية، وخاصة من طرف صندوق النقد الدولي ويمكن إنجاز آثار هذه الإصلاحات فيما يلي:

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية لبرامج صندوق النقد الدولي في الجزائر

أسفرت الإصلاحات الاقتصادية من خلال برامج صندوق النقد الدولي عن آثار اقتصادية نتيجة الانفتاح الاقتصادي العشوائي المصاحب لضعف النمو وتراجع في الإنتاج وقلة الموارد المالية وضعف الاستثمار، فبعد تطبيق الإجراءات المشكّلة لسياسات التقييدية مثل التحكم في النفقات والانفتاحية مثل حرية الأسواق سجل عقبها الاقتصاد الجزائري عدد من الآثار الاقتصادية تباينت حدة آثارها حيث أن الإجراءات لم تحدث نفس حدة الآثار بالنسبة لكل المتغيرات فهناك تباين من متغير اقتصادي لآخر بما يجعل الحكم صعب على مدى نجاعة مثل هذه الإجراءات والبرامج، ويمكن التعرض لهذه الآثار الاقتصادية من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: الآثار على القطاعات الكبرى

1- الصناعة: انخفض إنتاج القطاع الصناعي بنسبة 50% بين سنتي 1989 و 1997 نتيجة تخلي الدولة على تمويل المؤسسات عن طريق الدعم أو الاقتراض، فقد أصبحت هذه المؤسسات غير قادرة على تصليح آلاتها الإنتاجية أو تجديدها، أما عن معدل نمو الإنتاج الصناعي فقد كان سلبيا بنسبة 1,4% سنة 1995، وهذا راجع لعدم تأقلم المؤسسات مع السياسات المطبقة (مثل إلغاء الدعم من طرف الدولة)، حيث نجد أن صناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والكهربائية تتحمل القسط الأكبر من هذا التقهقر نظرا لوزنها في ميدان الصناعة، كما نشير أنه ورغم هذا التدهور، فإن القطاع الصناعي حقق 80% من الأهداف التي سطرها سنة 1997، إلا أننا نجد أن القطاع الصناعي العمومي حقق نمو قدره 5,2%⁽¹⁾. والجدول رقم (14) يبين تطور معدل نمو القطاع الصناعي للفترة (1999-2005) وتغير النفقات العامة الموجهة للصناعة للفترة (1998-2008).

¹ بن سمينة عزيزة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الوحدة: مليار دج

الجدول رقم (14): تطور النفقات العامة الموجهة للصناعة للفترة (1998-2008)

السنوات	نفقات التسيير المخصصة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة ¹	نفقات التجهيز المخصصة لقطاع الصناعات المصنعة ²	نسبة نفقات التسيير من Le PIB (%) ³	نسبة نفقات التجهيز من Le PIB (%) ³	معدل نمو القطاع الصناعي (%)
1998	0,646	0,1	0,0232	0,0035	-
1999	0,279	0,35	0,0087	0,0109	1,6
2000	0,266	0,40	0,0071	0,0107	1,2
2001	0,275	0,50	0,0069	0,0069	2
2002	0,336	0,15	0,0077	0,0034	2,9
2003	0,350	-	0,0068	=	1,5
2004	0,366	-	0,0062	-	2,6
2005	0,352	0,500	0,0049	0,0069	3,3
2006	0,394	-	0,0047	-	-
2007	0,409	1,180	-	-	-
2008	1,000	0,667	-	-	-

المصدر: نفقات التسيير والتجهيز

www.joradp.dz (1998-2002) موقع الجريدة الرسمية على شبكة الأنترنت

- (2003) المادة 114 من القانون رقم 02-11 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002، المتضمن قانون المالية لسنة 2003، الجريدة الرسمية، العدد 86، 25 ديسمبر 2002، ص 51-52.
(2004) المادة 56 من القانون رقم 03-22 المؤرخ في 29 ديسمبر 2003، المتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية، العدد 83، 29 ديسمبر 2003، ص 32-33.
(2005) المادة 70 من القانون رقم 04-21 المؤرخ في 29 ديسمبر 2004، المتضمن قانون المالية لسنة 2005، الجريدة الرسمية، العدد 85، 30 ديسمبر 2004، ص 31-32.
(2006) المادة 65 من القانون رقم 05-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005، المتضمن قانون المالية لسنة 2006، الجريدة الرسمية، العدد 85، 31 ديسمبر 2005، ص 24-25.
(2007) المادة 90 من القانون رقم 06-24 المؤرخ في 26 ديسمبر 2006، المتضمن قانون المالية لسنة 2007، الجريدة الرسمية، العدد 85، 27 ديسمبر 2006، ص 34-35.
(2008) المادة 65 من القانون رقم 07-12 المؤرخ في 30 ديسمبر 2007، المتضمن قانون المالية لسنة 2008، الجريدة الرسمية، العدد 82، 31 ديسمبر 2007، ص 26-27.

معدل نمو القطاع الصناعي، موقع وزارة المالية على شبكة الأنترنت www.Finances-algeria.org

¹ لقد تم تغيير اسم الوزارة في ميزانية التسيير كما يلي: (1998-2002) وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة.

(2003-2007) وزارة الصناعة.

(2008) وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات.

² لقد تم تغيير اسم القطاع في ميزانية التجهيز كما يلي: (1998-2001) قطاع الصناعات المصنعة.

(2002) قطاع الصناعات التحويلية.

(2005-2008) قطاع الصناعة.

³ من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدولين رقم 14 و36.

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أنه تم تغيير اسم الوزارة في نفقات التسيير من وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة إلى وزارة الصناعة إلى وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، ونلاحظ أيضا تدني في النفقات المخصصة لتسيير هذه الوزارة حيث تراوحت بين 0,266 مليار دج كأدنى قيمة في سنة 2000 و 1 مليار دج كأقصى قيمة في سنة 2008، أما نسبة نفقات التسيير لهذه الوزارة إلى الناتج الداخلي الخام فقد كانت ضئيلة جدا ويرجع سبب انخفاض نفقات التسيير الموجهة إلى الصناعة إلى تخلي الدولة عن العديد من الشركات والمؤسسات الصناعية عن طريق تصفيتها أو خصخصتها، وكذلك رفع الدعم عن المؤسسات والشركات الصناعية المتبقية تطبيقا لقواعد اقتصاد السوق.

كما نلاحظ أيضا من الجدول أعلاه تغيير في اسم القطاع (من قطاع الصناعات المصنعة إلى قطاع الصناعة) وكذا تدني في قيمة النفقات العامة الموجهة إلى هذا القطاع (0,1 مليار دج كأدنى قيمة في سنة 1998 و 1,18 مليار دج كأقصى قيمة في سنة 2007)، أما نسبة نفقات التجهيز إلى الناتج الداخلي الخام فقد كانت متدنية جدا حيث لم تتجاوز نسبة 0,0069 % كأكثر نسبة سنة 2007 ويرجع سبب انخفاض نفقات التجهيز أو انعدامها مثل سنتي 2003 و 2004 إلى تخلي الدولة عن سياسة التصنيع. وفيما يخص معدل نمو القطاع الصناعي فقد كان محصورا بين 1,2 % سنة 2000 و 3,3 % سنة 2005.

2- الفلاحة: تعتبر الفلاحة قطاع حساس في الجزائر حيث يشغل قرابة 25% من إجمالي عدد العمال ويساهم بنسبة 12% من الناتج الداخلي الخام⁽¹⁾، أما بالنسبة لآثار الإصلاحات المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي على هذا القطاع يمكن تلخيصها من خلال تطور النفقات العامة المخصصة للفلاحة حسب الجدول رقم (15)، وتطور قيمة الصادرات والواردات الفلاحية واليد العاملة التي تنشط في الفلاحة ومعدل النمو الفلاحي حسب الجدول رقم (16).

¹ مهدي ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 22.

الجدول رقم (15): تطور النفقات العامة الموجهة إلى الفلاحة للفترة (1998-2008)

الوحدة: مليار دج

الفلاحة	نفقات التسيير المخصصة لوزارة الفلاحة والصيد البحري ¹	نفقات التجهيز لقطاع الفلاحة والري	نسبة نفقات التسيير من ² Le PIB	نسبة نفقات التجهيز من ² Le PIB
1998	7,089	36,015	0,2548	1,2947
1999	16,167	42,338	0,5073	1,3284
2000	16,134	43,535	0,4336	1,170
2001	16,559	75,136	0,4206	1,9083
2002	16,888	75,450	0,3867	1,7276
2003	19,116	169,760	0,3765	3,3438
2004	9,214	85,115	0,1568	1,4489
2005	9,520	96,046	0,1329	1,3409
2006	21,144	112,918	0,2548	1,3610
2007	21,343	201,037	-	-
2008	53,313	308,559	-	-

المصدر: نفس المراجع، نفس الصفحات الخاصة بالجدول رقم 14.

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أنه تم تغيير اسم الوزارة في نفقات التسيير من وزارة الفلاحة والصيد البحري إلى وزارة الفلاحة، أما النفقات العامة المخصصة لتسيير هذه الوزارة فبعد أن كانت مستقرة في حدود 16 مليار دج خلال الفترة 1999-2001 ثم تراجع قيمتها خلال سنتي 2004-2005 لترتفع من جديد خلال الفترة الأخيرة حيث بلغت أقصى قيمة لها في 2008 بـ 53,313 مليار دج ويرجع هذا الارتفاع في النفقات المخصصة لتسيير الزراعة في ثلاث السنوات الأخيرة إلى برنامج دعم النمو الممتد إلى 2009 وكذلك رغبة الحكومة في تشجيع هذا القطاع لزيادة حجم الناتج الداخلي الخام وزيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

أما بالنسبة لنفقات التجهيز المخصصة لقطاع الفلاحة والصيد البحري نلاحظ أنها أخذت ترتفع خلال الفترة 1998-2003 ببطء لتتراجع خلال سنتي 2004 و2005 ثم أخذت في الارتفاع بقوة في الفترة 2006-2008 بمعدل زيادة 100 مليار دج لكل سنة تقريبا وهذا راجع إلى برنامج دعم النمو الذي أشرنا له سابقا.

¹ لقد تم تغيير اسم الوزارة في ميزانية التسيير كما يلي: (1998-2000) وزارة الفلاحة والصيد البحري.

(2001-2008) وزارة الفلاحة.

² من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدولين رقم 15 و36.

جدول رقم (16) تطور بعض المؤشرات الفلاحية

السنة	معدل نمو الإنتاج الزراعي (%)	الصادرات الزراعية (مليار دج)	الواردات الزراعية (مليار دج)	اليد العاملة الزراعية
1999	2,7	1,567	153,730	-
2000	5-	2,430	181,777	872880
2001	13,2	2,170	184,024	6228772
2002	1,3-	2,770	218,391	-
2003	19,7	3,703	207,283	6684056
2004	3,1	4,749	259,428	7798412
2005	1,9	4,942	263,208	-

المصدر: معدل نمو الإنتاج الزراعي www.Finances-algeria.orgالصادرات والواردات الزراعية واليد العاملة الزراعية www.ons.dz

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ بالنسبة لمعدل نمو الإنتاج الزراعي أنه حقق نسبة مرتفعة خلال ستة 2003 بـ 19,7%، أما أدنى نسبة مسجلة فقد كانت سنة 2000 بـ 5%، أما بالنسبة لليد العاملة الزراعية فقد أخذت في الارتفاع من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى الدعم الذي تقدمه الدولة لهذا القطاع وكذلك إلى تحسن الظروف الأمنية وعودت الفلاحين إلى أراضيهم، بالإضافة إلى تقلص فرص الحصول على العمل في القطاعات الأخرى، أما بالنسبة لصادرات الزراعة فنلاحظ أنها ترتفع من سنة إلى أخرى ونفس الشيء بالنسبة للواردات الزراعية إلا أننا نلاحظ أن واردات القطاع الزراعي أكبر من صادراته بأضعاف مضاعفة وهذا ما يمثل خطرا على البلاد من ناحية الأمن الغذائي.

3- المحروقات: على خلاف القطاعات الأخرى عرف قطاع المحروقات والطاقة انتعاشا كبيرا، منذ سنة 1994 حيث فرض نفسه من جديد كمحرك للنمو، حيث سجل نموا قدره 3,2% سنة 1995 و 6,4% سنة 1996⁽¹⁾، ليبلغ (3,7%، 8,8%، 3,3%، 5,1%)⁽²⁾ على التوالي خلال السنوات 2002، 2003، 2004، 2005، خاصة في ظل ارتفاع أسعار البترول منذ سنة 2003، حيث بلغ سعر البرميل (28,91، 39,48، 54,54) دولار للبرميل على التوالي للسنوات 2003، 2004، 2005، ولقد بلغ رقما قياسيا يتجاوز 130 دولار للبرميل في سنة 2008.

ومن الملاحظ أن قطاع المحروقات هو القطاع الوحيد الذي تجنب الركود الاقتصادي

¹ طالبي سميرة، مرجع سبق ذكره، ص 151.

² موقع وزارة المالية على شبكة الانترنت www.Finances-algeria.org

الفرع الثاني: الآثار على النمو الاقتصادي والكتلة النقدية والموازن

1- النمو الاقتصادي: لقد تمكن الاقتصاد الجزائري من تحقيق معدلات نمو إيجابية رغم تواضعها في بعض الأحيان، بعد سبع سنوات من المعدلات السلبية، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (17) والشكل رقم (02).

الجدول رقم (17): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1988-2006)

الوحدة: (%)

السنة	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	00	01	02	03	04	05	06
النمو الاقتصادي	-2,8	2,9	0,1	-2	-2	-	-	3,9	4	4,5	4,7	3,2	2,4	2,1	4,7	6,9	5,2	5,1	1,8

المصدر: (1988-1992) رواج عبد الباقي، شريف غياث، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة، 2003، ص 10.

(1993-2001) برودي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

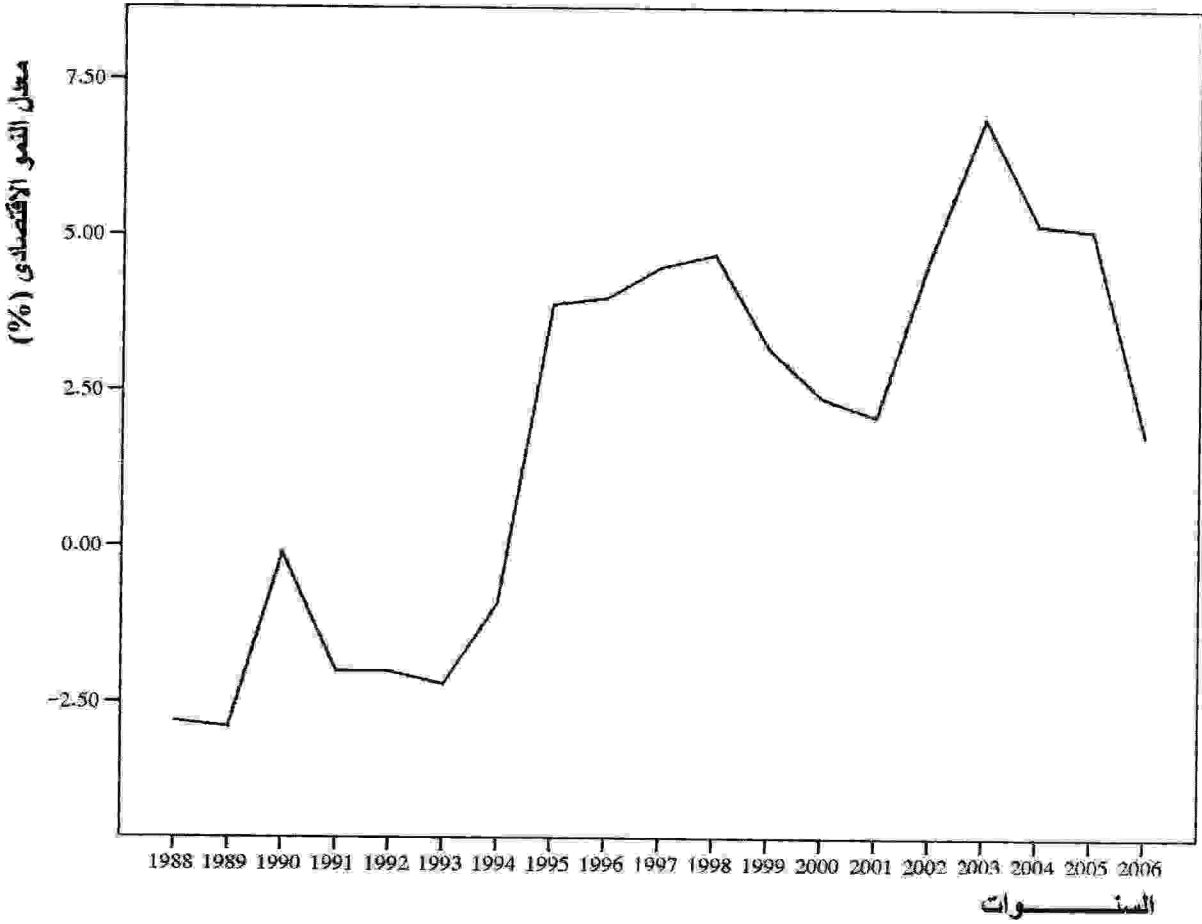
(2002-2006) www.Finances-Algeria.org

من خلال الجدول رقم (17) نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي كانت سالبة خلال الفترة الممتدة من 1988 إلى 1994، حيث أن المتوسط بلغ خلال هذه الفترة ناقص 1,8 %، غير أنه وبداية من سنة 1995 أصبحت معدلات النمو الاقتصادي إيجابية حيث بلغت أكبر قيمة سنة 2003 بـ 6,9 %، وبلغ النمو الاقتصادي في متوسطه خلال الفترة التي حقق فيها معدلات إيجابية (1995-2006)، 4,05 % هذه المعطيات تشير إلى حدوث تطور ملموس في معدل النمو الاقتصادي الذي يرجع إلى مجموعة من الأسباب نذكر منها:

- إعادة الجدولة ساهمت في تحسين معدلات خدمة الدين.
- ارتفاع إيرادات الصادرات فمن ناحية ارتفعت أسعار البترول ومن ناحية أخرى ارتفعت حصة الجزائر إلى 800 ألف برميل يوميا سنة 1996، بدل 767 ألف برميل يوميا سنة 1995 وكذلك استمرار أسعار البترول في الارتفاع منذ سنة 2003.
- الظروف المناخية الملائمة والتي ساهمت في تحسن المردود الفلاحي وبالتالي زيادة مساهمته في إجمالي الناتج الداخلي الخام.

- برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2003) الذي خصصت له الدولة نفقات عامة قدرها 7 مليار دولار، وبرنامج دعم النمو للفترة (2006-2009) بنفقات قدرها 60 مليار دولار.

الشكل رقم (02): تطور معدل النمو الاقتصادي للفترة (1988-2006)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (17).

من خلال الشكل رقم (02) نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي تراجعت بداية من سنة 2003 لتبلغ أدنى مستوياتها (1,8%) سنة 2006. هذا ما دفع بالدولة إلى تسطير برنامج لدعم النمو الاقتصادي.

2- رصيد الميزانية العامة: رصيد الميزانية العامة هو الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة وهذا الرصيد يمكن أن يكون موجبا أو سالبا أو معدوما، فإذا كان موجبا نقول أن هناك فائض في الميزانية، أما إذا كان سالبا نقول أن هناك عجز في الميزانية، وإذا كان معدوما نقول أن الميزانية في حالة توازن.

والجدول رقم (18)، والشكل رقم (03) يوضحان لنا تطور رصيد الميزانية العامة للفترة (1988-2008).

الجدول رقم (18): تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر للفترة (1988-2008) الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	رصيد الميزانية العامة ¹
1988	119,7	93,5	-26,2
1989	124,5	116,4	-8,1
1990	142,5	160,2	17,7
1991	239,6	272,4	32,8
1992	208,7	316,8	108,1
1993	390,5	320,1	-70,4
1994	461,9	434,2	-27,7
1995	589,1	600,9	11,8
1996	724,6	824,8	100,2
1997	918,97	933,6	14,63
1998	942,0	784,3	-157,7
1999	1034,32	972,7	-61,62
2000	1176,09	1190,7	14,61
2001	1252,36	1403,4	151,04
2002	1559,84	1457,75	-102,09
2003	1711,10	1451,54	-259,46
2004	1920,00	1528,00	-392,00
2005	1950,00	1635,83	-314,717
2006	2631,40	1667,92	-963,48
2007	3623,76	1802,62	-1821,14
2008	4322,86	1924,00	-2398,86

المصدر: النفقات العامة (1988-2008) الجدول رقم (10) ص 74.

الإيرادات العامة (1988-2001) بالهاشمي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 223-323.

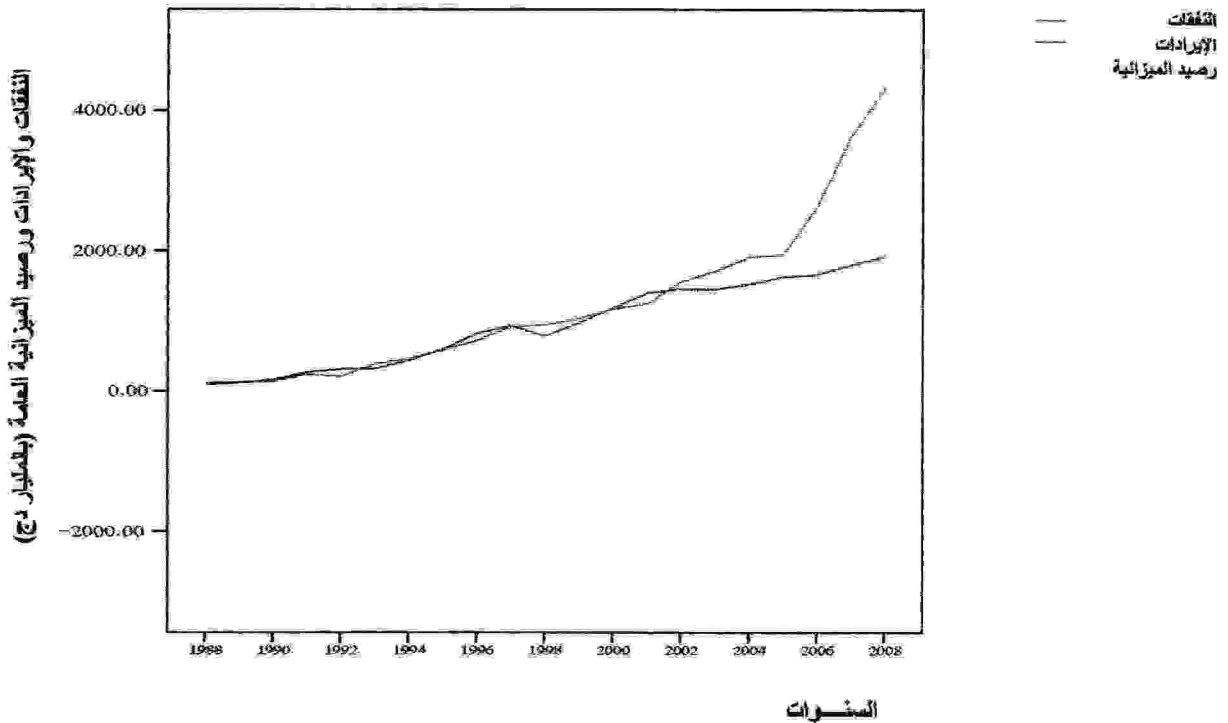
www.jodap.dz (2008-2002)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (18) عجز في الميزانية العامة خلال الفترة 1988-1989 بسبب انخفاض أسعار البترول وكذا الاضطرابات الداخلية التي عرفت الجزائر خلال هذه الفترة التي أثرت على حصيلّة الصادرات ومن ثم على رصيد الميزانية، ثم بعد ذلك تم تسجيل رصيدا موجبا خلال الفترة 1990-1992 بسبب عقد اتفاقات الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي (1989 و1991)، ليتراجع الرصيد ويسجل قيم سالبة خلال السنتين 1993-1994 بسبب الاختناق المالي

¹ من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 18.

الذي تعاني منه الجزائر من جراء تدني أسعار البترول وكذا العجز عن الوفاء بالديون. لتسجل الميزانية فائضا خلال الفترة 1995-1997 وهذا راجع إلى تطبيق الجزائر لبرامج التعديل الهيكلي التي سمحت بالحصول على قروض، ثم تراجع الميزانية لتسجل عجز في نهاية البرنامج (1998) والسنة التي بعدها بسبب انخفاض أسعار البترول مجددا وكذلك الظروف المناخية الغير ملائمة التي تمثلت في الجفاف، أما في الفترة 2000-2001 فقد سجلت الميزانية فائضا ولكن سرعان ما ظهر العجز مرة أخرى على ميزانية الدولة وأخذ يتضاعف من سنة إلى أخرى خلال الفترة 2002-2008 والسبب في عجز الميزانية هذه المرة ليس انخفاض أسعار البترول وإنما راجع إلى استمرار الدولة في الاعتماد على السعر المرجعي لأسعار البترول 19 دولار للبرميل.

الشكل رقم (03) تطور رصيد الميزانية العامة للفترة (1988-2008)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مغطيات الجدول رقم (18).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن رصيد الميزانية العامة أخذ يتراجع بداية من سنة 2002 وهذا راجع إلى تزايد النفقات العامة بسرعة، أمام تزايد الإيرادات العامة ببطء.

3- الميزان التجاري وميزان المدفوعات:

3-1 رصيد الميزان التجاري: رصيد الميزان التجاري هو الفرق بين الصادرات والواردات وهذا الرصيد يمكن أن يكون موجبا أو سالبا أو معدوما، فإذا كان موجبا نقول أن هناك فائض في

الميزان التجاري، أما إذا كان سالبا نقول هناك عجز في الميزان التجاري، وإذا كان معدوما نقول أن الميزان في حالة توازن ولقد شهدت فترة تطبيق التعديل الهيكلي تحسنا واضحا في رصيد الميزان التجاري، فابتداء من سنة 1994 لوحظ ارتفاع محسوس في الصادرات، حيث بلغت 0,3112 مليار دينار بينما بلغت في سنة (1995)، 0,4860 مليار دينار كما يوضحه الجدول رقم (19) والشكل رقم (04)، وبلغت لأول مرة في تاريخ الاقتصاد الجزائري 0,7226 مليار دينار ثم 0,7959 مليار دينار خلال سنتي 1996 و 1997 على التوالي ولقد استمرت في الارتفاع خلال الفترة 2001-2006، أما الواردات فلم تسجل تغيرا ملحوظا في تطورها خلال الفترة فالملاحظ أنها ترتفع من سنة إلى أخرى باستثناء سنة 1994 التي تراجعت فيها قيمة الواردات لتبلغ 0,4672 مليار دج.

الجدول رقم (19): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة (1994-2006) الوحدة: مليار دينار

السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري ¹
1994	0,3120	0,3225	-0,0105
1995	0,4860	0,4955	-0,0095
1996	0,7226	0,4982	0,2244
1997	0,7959	0,4672	0,3287
1998	0,5932	0,5051	0,0881
1999	0,8720	0,5925	0,2796
2000	1,6331	0,6999	1,6782
2001	1,4757	0,7340	0,7417
2002	1,4980	0,9562	0,5418
2003	1,9039	1,0448	0,8591
2004	2,3131	1,3187	0,9944
2005	3,4185	1,4892	1,9293
2006	3,9739	1,5547	2,4192

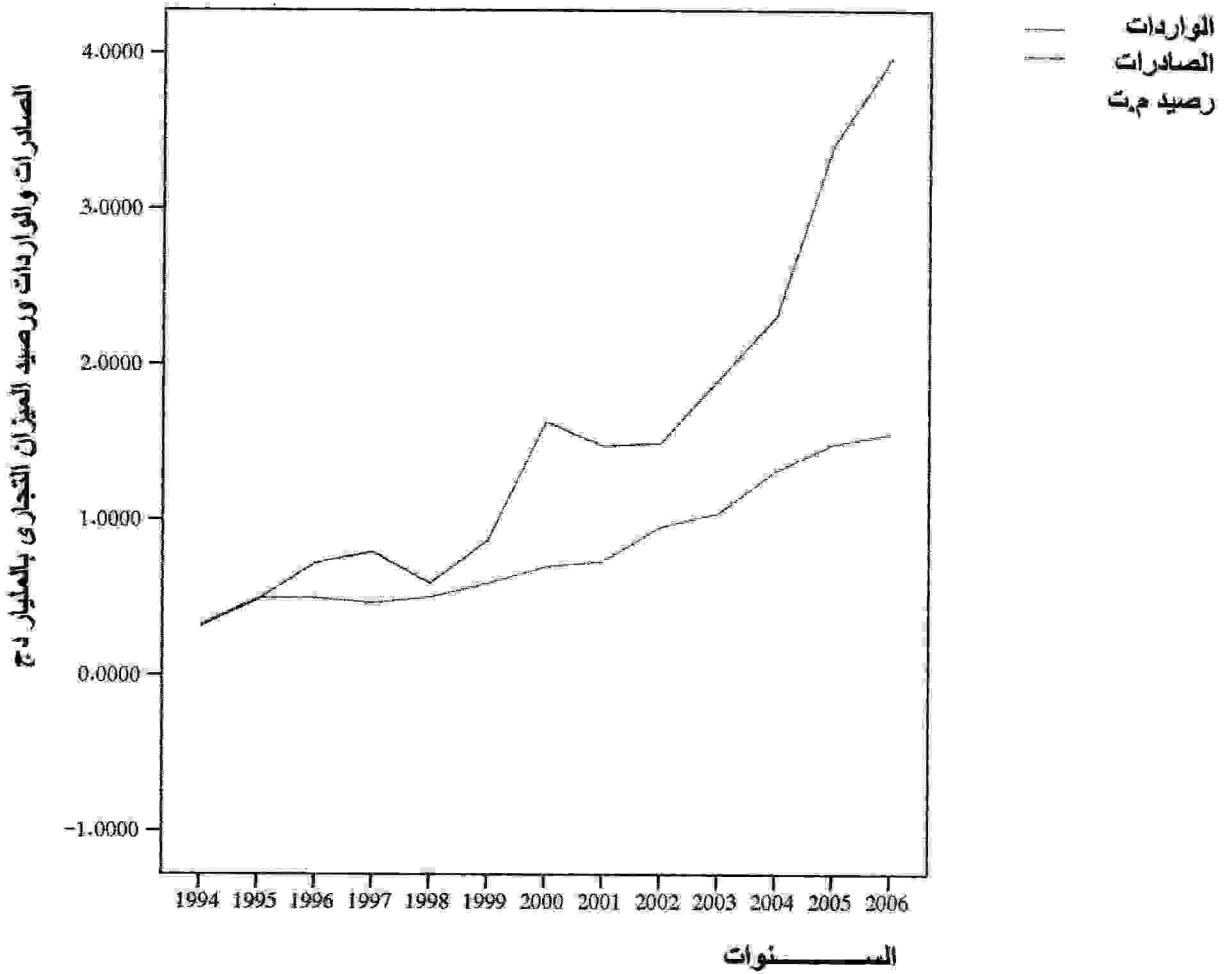
المصدر: (2001-1994) بروودي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

www.ons.dz (200-2002)

من خلال الجدول رقم (19) نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري سجل عجزا في السنتين 1994 و 1995 وفائضا خلال الفترة 1996-2006.

¹ من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (19).

الشكل رقم (04) تطور رصيد الميزان التجاري للفترة (1994-2006)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (19).

من خلال الشكل رقم (04) نلاحظ أن أكبر قيمة للصادرات هي 0,9739 مليار دينار سنة 2006 وأصغر قيمة هي 0,4860 مليار دينار سنة 1994، أما الواردات فقد بلغت أدنى قيمة لها 0,3225 مليار دج في 1994 أما أكبر قيمة للواردات فقد كانت سنة 2006 بـ 1,5547 مليار دج.

2-3 ميزان المدفوعات: ميزان المدفوعات لدولة ما هو سجل منتظم لجميع معاملاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي خلال سنة معينة، ويتكون ميزان المدفوعات من الحساب الجاري، وحساب رأس المال، وحساب التسويات الرسمية، وتدخل كل معاملة في ميزان المدفوعات إما كدائنة أو مدينة وميزان المدفوعات يمكن أن يكون في حالة فائض أو في حالة احتلال حيث يهدف صندوق النقد الدولي إلى التقليل أو القضاء على احتلال ميزان المدفوعات للدول الأعضاء.

إن استعادة التوازن لميزان مدفوعات البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي هي أحد المهام الأساسية التي أنشأ من أجلها الصندوق، وبما أن الاختلال الخارجي ما هو إلا انعكاس للاختلال الداخلي الذي هو بدوره نتيجة للسياسات التوسعية في النفقات العامة التي اتبعتها البلدان النامية في المراحل التنموية السابقة حسب خبيراء الصندوق، لذا فإن إعادة التوازن المفقود يتطلب هو الآخر مجموعة من التدابير ذات طابع ركودي تسمح باستعادة التوازن المفقود. إن أهم الإجراءات في هذا المجال هو تخفيض العملة الوطنية⁽¹⁾، التي رأيناها في الفصل الأول. والجدول رقم (20) والشكل رقم (05) يبينان تطور رصيد ميزان المدفوعات للفترة (1994-2006).

الوحدة: مليار دولار

جدول رقم (20): تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (1994-2006)

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات
1994	3,99-
1995	5,55-
1996	1,9-
1997	1,48
1998	1,7-
1999	2,41-
2000	7,79
2001	6,19
2002	3,65
2003	7,47
2004	9,25
2005	16,95
2006	17,90

المصدر: (1994-2000) بلهاسمي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 247.

www.Finances-algeria.org (2006-2001)

من خلال الجدول رقم (20) نلاحظ هناك تأرجح في ميزان المدفوعات بين فائض وعجز، فأكبر قيمة بلغها ميزان المدفوعات هي 17,9 مليار دولار سنة 2006 وأصغر قيمة هي -5,55 مليار دولار سنة 1995.

¹ روايح عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص 217.

الشكل رقم (05) تطور رصيد ميزان المدفوعات للفترة (1994-2006)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (20).

من خلال الشكل رقم (05) نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (1994-2002) كان متأرجحا ثم أخذ يرتفع من سنة إلى أخرى في الفترة (2002-2006).

4- الوضع النقدي والكتلة النقدية: كان من أهداف برامج التثبيت والتعديل الهيكلي هو التحكم في نمو التوسع النقدي بما يخدم التوازنات الاقتصادية الكلية من خلال رفع أسعار الفائدة الاسمية بهدف تحقيق تخفيض معدل نمو الكتلة النقدية.

إن التزام الجزائر بتنفيذ بنود الاتفاق قد سمح لها بتحقيق الهدف فقد بلغ متوسط معدل نمو الكتلة النقدية 14,9 % خلال الفترة 1994-1998 لتتخفف هذه النسبة إلى 13% سنة 2000، ويرجع تفسير سبب تقلص النمو في الكتلة النقدية إلى إتباع الجزائر سياسة تقشف صارمة تمثلت في تخفيض عجز الميزانية عن طريق التقليل في النفقات العامة، تجميد الأجور، تخفيض العملة وتقليل الإنفاق العام بالحد من تمويل الاستثمارات العمومية المنتجة.

أما حجم السيولة المحلية الخاصة M2 فقد ارتفع ليصل سنة 2001 إلى 2072 مليار دج مقابل 1659 في سنة 2000، كما هو موضح في الجدول رقم (21) أي نمو للكتلة النقدية بنسبة 24,9% و يرجع ذلك إلى سببين هما⁽¹⁾:

- الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية.

- الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أبريل 2001 حيث خصص له مبلغ 7 مليار دولار (حوالي 520 مليار دج) لمدة متوسطة تمتد إلى ثلاث سنوات ابتداء من أبريل 2001 إلى أبريل 2004.

إن تغير عناصر مكونات الكتلة النقدية كانت دائما مرتبطة بمدى نشاط الخزينة ونشاط المؤسسات العمومية بالإضافة إلى تغيرات أسعار المحروقات باعتبار أن الدولار هو العملة ذات القرار الاقتصادي.

الوحدة: مليار (دج)

الجدول رقم (21): تطور M₂ في الجزائر للفترة 1994-2004

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
M2	724	800	920	1082	1288	1468	1659	2072	2901	3354	3756

المصدر: (2001-1994) برودي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

www.finance-algeria.org (2004-2002)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن M₂ ترتفع من سنة إلى أخرى لكن وتيرة الارتفاع تختلف من سنة إلى أخرى.

5- التضخم: التضخم هو الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقد، هذه القيمة التي تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بهذه الوحدة من النقد، ومنه المظهر العام للتضخم هو الارتفاع المتواصل والمستمر للأسعار الذي تسببه قوة تضخمية⁽²⁾، والجدول رقم (22) والشكل رقم (06) يوضحان تطور معدلات التضخم للفترة (1990-2007).

¹ برودي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

² بلعروز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 139-140.

الوحدة: (%)

الجدول رقم (22): تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1990-2007)

السنوات	معدل التضخم
1990	17,9
1991	25,9
1992	31,7
1993	20,54
1994	29,05
1995	29,75
1996	18,96
1997	5,7
1998	5,13
1999	2,6
2000	0,34
2001	4,2
2002	1,42
2003	2,59
2004	3,56
2005	1,6
2006	2,2
2007	4,6

المصدر: (1990-1992) بلهاشمي عويقة، مرجع سبق ذكره، ص 287.

(1993 - 1998) مهدي ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 23.

(1999 - 2001) برودي نصيفة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

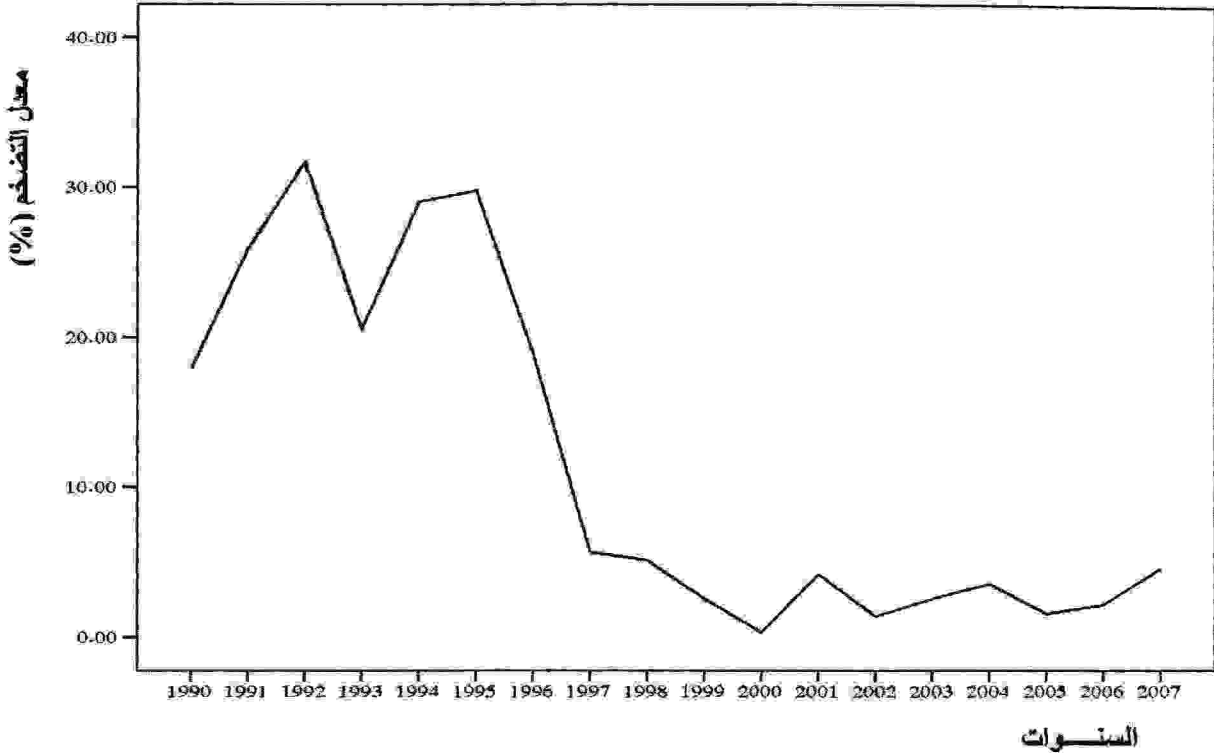
www.ons.dz (2006-2002)

www.maghreb.com (2007)

من خلال الجدول رقم (22) نلاحظ أن التضخم كان في ارتفاع مستمر في بداية الإصلاحات إلى أن وصل إلى 31,7% كأكبر قيمة سنة 1992 ثم بعد ذلك تراجع سنة فيما بعد إلى 20,54%، ليعاود الارتفاع مجددا في السنتين الموالتين حيث بلغ في 1995، 29,78%، ليبدأ في التراجع تدريجيا خلال الفترة الأخيرة من الإصلاحات 1996-1999 ليبلغ رقما قياسيا سنة 2000 بـ 0,34% كأدنى حد لمعدل التضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، أما تفسير عودة معدل التضخم إلى حدود 4,2% سنة 2001 فهو يرجع إلى الارتفاع في الكتلة النقدية 24,9% بسبب برنامج الإنعاش الاقتصادي المخصص للفترة (2001-2004) والذي خصصت له الدولة نفقة عامة قدرها 520 مليار دج، وبلغ معدل التضخم 4,6% سنة 2007 ويعود سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 6,5%⁽¹⁾ والتي تسببت فيها رداءة الأحوال الجوية في مختلف أنحاء العالم، كما زادت أسعار البطاطس والحبوب بشكل خاص في الأسواق الدولية وارتفعت أسعار المنتجات

¹ محمد لقصاصي، بدون عنوان، 04 مارس 2008، نقلا عن الموقع، www.maghreb.com

الفلاحية الطرية والمواد الغذائية المصنعة بنسبة 7,2% و 5,8% على التوالي بينما ارتفعت أسعار السلع المصنعة بنسبة 0,5% فقط وارتفعت أسعار الخدمات بنسبة 1,5%.
الشكل رقم (06) تطور معدلات التضخم للفترة (1990-2007)



المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على معطيات الجدول رقم (22).

من خلال الشكل رقم (06) نلاحظ أن معدل التضخم بلغ نسب مرتفعة جدا في السنوات (1992، 1994، 1995)، إلا أنه لم يتجاوز 4,6% كأقصى حد خلال الفترة (2000-2007).

الفرع الثالث: الآثار على المديونية والاحتياطات الخارجية والتجارة الخارجية والأسعار

1- المديونية الخارجية: من المعروف أن تطور حجم الدين الخارجي لا يمثل في حد ذاته أزمة، لأن هذه الأخيرة تبدأ عندما تتجاوز معدلات خدمة الدين الحدود المسموح بها، وهذا لا يعني أن بلوغ حجم المديونية مستوى عالي لا يعتبر سببا لاندلاع الأزمة في أية لحظة، وهذا خصوصا في الدول النامية والتي لا تتحكم في أسعار معاملاتها الخارجية، وهذا بالنظر للآليات المتعددة التي تستخدمها الدول المتقدمة كسعر الصرف وسعر الفائدة، وهو ما ينجر عنه آثار سلبية عدة.

والجدول رقم (23) والشكل رقم (07) يوضحان لنا تطور المديونية الخارجية وخدمتها خلال الفترة (1993-2006).

الجدول رقم (23) تطور المديونية الخارجية الجزائرية وخدمتها خلال الفترة (1993-2006) الوحدة: مليار دولار

السنوات	الديون الطويلة ومتوسطة الأجل	الديون قصيرة الأجل	إجمالي المديونية	خدمة الديون ¹
1993	23,024	0700	25,724	9,050
1994	28,850	0,636	29,486	4,520
1995	31,317	0,256	31,573	4,244
1996	33,230	0,421	33,651	4,281
1997	31,060	0,162	31,222	4,465
1998	30,261	0,212	30,473	5,080
1999	28,140	0,175	28,315	5,116
2000	25,088	0,173	25,261	4,500
2001	22,311	0,260	22,571	4,464
2002	22,540	0,102	22,642	4,150
2003	23,203	0,150	23,353	4,358
2004	21,411	0,410	21,821	-
2005	16,485	0,707	17,192	-
2006	5,062	0,550	5,612	-

المصدر: (1990-2003) بن سمينة عزيزة، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد

الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، 04-05/12/2006، ص 16.

(2006-2004) www.ons.dz

من خلال الجدول رقم (23) نلاحظ الانخفاض المحسوس لمؤشر خدمة الدين الخارجي وذلك نظرا للأثر الإيجابي لإعادة الجدولة، فالمعطيات المبيّنة أعلاه تبرز أن خدمة المديونية انخفضت لأول مرة إلى حدود 4,52 مليار دولار سنة 1994 ثم سجلت ارتفاعا نسبيا سنة 1998، ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين هما انخفاض أسعار البترول وارتفاع أقساط الدين المستحقة الدفع، وهذا رغم تراجع أقساط الفائدة في نفس السنة⁽²⁾.

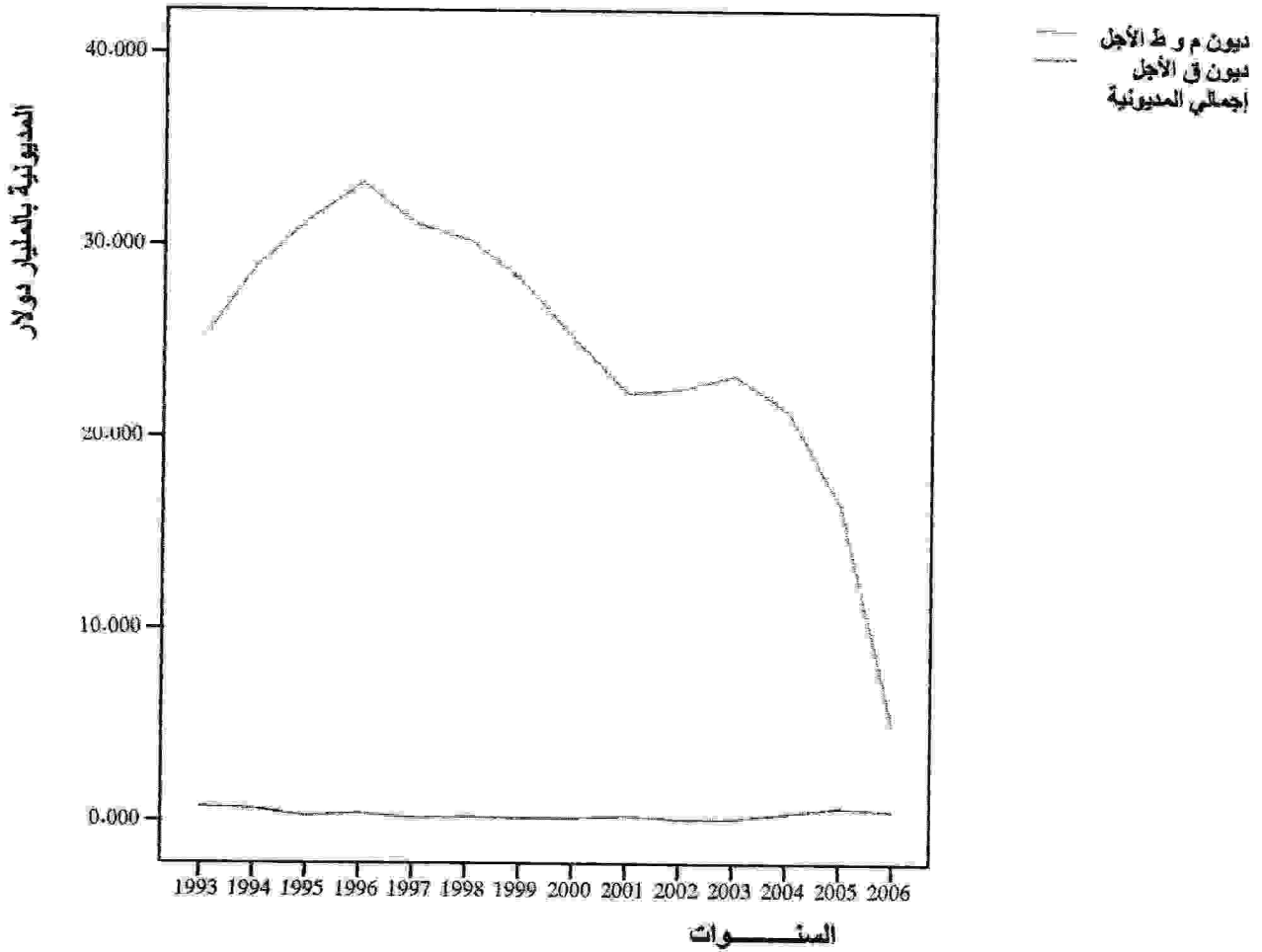
إن مثل هذه النجاحات في ضبط التوازنات المالية والنقدية ينبغي النظر إليها كوسيلة ظرفية لأنها لا تضمن النمو المتواصل للاقتصاد، وهذا استنادا إلى تقرير الأمم المتحدة التي صنفت الجزائر في المرتبة المائة بعدما كانت تحتل المرتبة 95 في تقرير عام 2000، ويعتمد هذا الترتيب على معايير أغلبها اجتماعية منها نسب الأمية وطول العمر والتوفر على الحاجيات الأساسية اليومية، وقد قدرت بعض الجهات المختصة تلبية هذه الحاجات على توفر الفرد على دخل لا يقل عن 10 دولار

¹ خدمة الديون للفترة (2004-2006) غير متوفرة.

² بن سمينة عزيزة، مرجع سبق ذكره، ص 17.

يوميًا، وفي المقابل تشير بيانات إحصائية أن 25% من إجمالي الجزائريين يتقاضون أقل من 2 دولار يوميًا، كما أن 22.6% يعيشون تحت عتبة الفقر⁽¹⁾.

الشكل رقم (07) تطور المديونية الخارجية للفترة (1993-2006)



المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على معطيات الجدول رقم (23).

من خلال الشكل رقم (07) نلاحظ أن أكبر قيمة بلغتها المديونية الجزائرية كانت سنة 1996 بـ 33,651 مليار دولار، إلا أن هذه القيمة أخذت في التراجع تدريجيا خلال الفترة (1997-2001)، لتستقر خلال الفترة (2001-2004) في حدود 22 مليار دولار، لكن خلال سنتي 2005 و 2006 تراجعت قيمة المديونية إلى أدنى مستوياتها بقيمة 5,612 مليار دج سنة 2006 لتواصل التراجع في سنتي 2007 و 2008 ويرجع ذلك التراجع في قيمة المديونية إلى اتفاقيات التسديد المسبق التي تعقدتها الدولة مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية الممثلة من قبل نادي باريس ولندن.

¹ نفس المرجع، نفس الصفحة.

2- الاحتياطات الدولية: لقد تحسنت الاحتياطات الدولية الجزائرية وهذا بفضل العوامل المؤثرة بشكل إيجابي (إعادة الجدولة، وتحسن أسعار المحروقات حيث تجاوزت في 2008 مبلغ 130 دولار للبرميل)، الأمر الذي سمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، ومن ثم رفع الاحتياطات الدولية للجزائر وهذا كما يوضحه الجدول رقم (24) والشكل رقم (08).

الوحدة: مليار دولار

الجدول رقم (24): تطور الاحتياطات الدولية الجزائرية للفترة (1993-2005)

الاحتياطات الدولية	السنوات
1,5	1994
2,6	1995
2,1	1996
8	1997
6,08	1998
4,407	1999
11,91	2000
17,96	2001
23,11	2002
32,94	2003
43,10	2004
56,18	2005

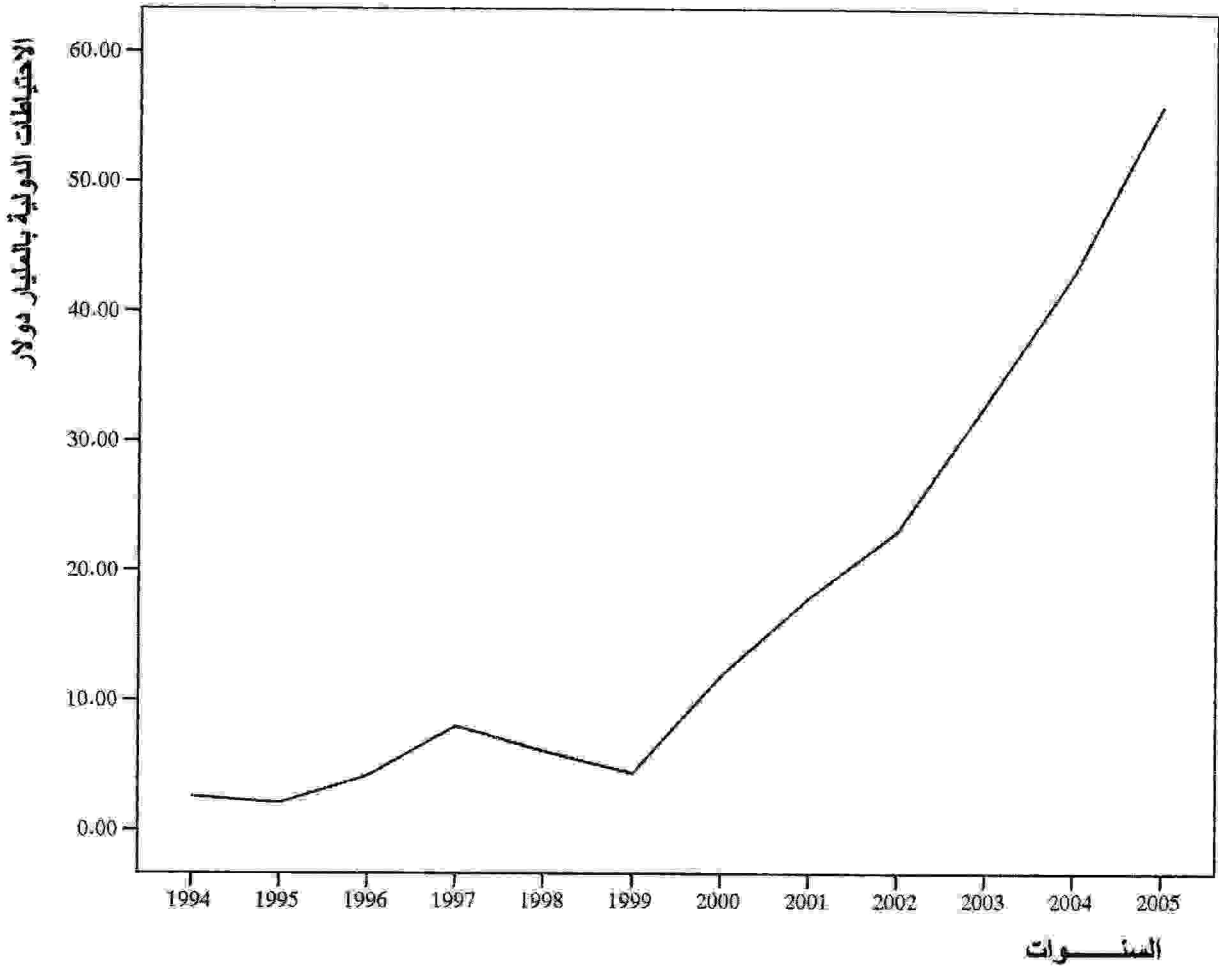
المصدر: (1998-1994) روابح عبد الباقي وغياط شريف، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، المنتدى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البلدة، 2003، ص10.

(1999-2000) محمد بن بوزيان وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الثاني في الجزائر - خيار أم اختيار - المنتدى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2006/12/05/04، ص8.

www.finances.algeria.org (2005-2001)

من الجدول رقم (24) نلاحظ أن احتياطي الصرف أخذ في التزايد خلال الفترة 1994-1997 ثم تراجع في سنة 1998 وبداية من سنة 1999 أخذ يتزايد من سنة إلى أخرى بفعل العوامل السابقة الذكر.

الشكل رقم (08) تطور الاحتياطات الدولية للفترة (1993-2005)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (24).

من خلال الشكل رقم (08) نلاحظ أن أصغر قيمة للاحتياطات الدولية كانت في سنة 1993 بـ 1,5 مليار دولار، لتبلغ سنة 1997، 8 مليار دولار (أي ما يعادل 8 أشهر من الاستيراد)⁽¹⁾، لتتراجع سنة بعد ذلك إلى 6,08 مليار دولار، بسبب تراجع أسعار المحروقات (حيث بلغ سعر البرميل 13 دولار) من جهة وارتفاع خدمات الدين الخارجي من جهة ثانية⁽²⁾. لتبلغ 56,18 مليار دولار سنة 2005.

¹ ساحل فاتح وشعبي لطفي، آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، جامعة بومرداس، 04/05/12/2006، ص 11.

² روابح عبد الباقي وغياض شريف، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة، 2003، ص 6.

3- التجارة الخارجية: لقد تم تفكيك الاحتكارات الخاصة بالاستيراد بصدور قانون التقيد والقرض في أبريل 1990 حيث يدعو هذا الأخير إلى فتح النشاط على الاستيراد بالنسبة للمتعاملين الخواص الجزائريين ويرخص للوكلاء الأجانب المعتمدين أن يستقروا في الجزائر غير أن هذا اقتصر في نشاط واحد هو الاستيراد للمواد الاستهلاكية والمواد الوسيطة وقطع الغيار، ولقد زادت الفجوة بين القطاع التجاري والصناعي حيث اتجه الصناعيون إلى احتراف التجارة لأنهم أقل مخاطرة بالمقارنة مع القطاع الصناعي⁽¹⁾، والجدول رقم (19) والشكل رقم (04) السابقين يوضحان تطور الصادرات والواردات خلال الفترة (1994-2006) والجدول رقم (25) يبين تطور نفقات التسيير الموجهة لتسيير وزارة التجارة للفترة (1998-2008).

الجدول رقم (25) تطور النفقات العامة المخصصة لوزارة التجارة الجزائرية للفترة (1998-2008)

الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التسيير المخصصة لوزارة التجارة	نسبة نفقات التسيير من Le PIB ²
1998	1,834	0,0659
1999	2,024	0,0635
2000	2,076	0,0558
2001	1,955	0,0496
2002	2,338	0,0535
2003	2,405	0,0473
2004	4,556	0,0775
2005	2,801	0,0391
2006	2,999	0,0361
2007	5,130	-
2008	6,277	-

المصدر: نفس المراجع، نفس الصفحات، الخاصة بالجدول رقم 14.

من خلال الجدول رقم (25) نلاحظ أن نفقة التسيير المخصصة لوزارة التجارة قد تراجعت إلى 1,955 مليار دج سنة 2001 لكنها أخذت في الارتفاع مجددا بداية من سنة 2002 إلى غاية 2006.

¹ بن سمينة عزيزة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم 25 و36.

فبالنسبة لوارداتنا لسنة 2006 يمكن تصنيفها حسب مجموعات الإنتاج الكبرى وكذا التدرج التنازلي إلى 4 مجموعات⁽¹⁾:

- تجهيزات صناعية وفلاحية بـ 8,43 مليار دولار وتضم (مركبات نقل الأشخاص والسلع، وأنياب من الحديد والفولاذ، آلات فلاحية وكهربائية وأجهزة الإعلام الآلي...إلخ).
- منتجات مخصصة لاشتغال آلة الإنتاج بـ 5,93 مليار دولار وتضم (مواد البناء، والخشب والزيوت المخصصة للصناعات الغذائية).
- المواد الغذائية بـ 3,68 مليار دولار وتضم (السميد والحليب والسكر والبن...إلخ).
- المواد الاستهلاكية الغير متعلقة بالغذاء بـ 2,95 مليار دولار وتضم (الأدوية، وقطع الغيار...إلخ).

وترتيب وارداتنا حسب الممونين العشر الأوائل لسنة 2006 نجد (فرنسا بـ 4,312 مليار، إيطاليا بـ 1,857 مليار، الصين بـ 1,701 مليار، ألمانيا بـ 1,468 مليار، و م أ بـ 1,417 مليار، اسبانيا بـ 1,017 مليار، اليابان بـ 0,709 مليار، تركيا بـ 0,707 مليار، الأرجنتين بـ 0,631 مليار، بلجيكا بـ 0,527 مليار).

أما تصنيف الصادرات فتقسم إلى مجموعتين:⁽²⁾

- صادرات المحروقات بـ 51,756 مليار أي بنسبة 97,98% من إجمالي الصادرات.
 - صادرات خارج المحروقات بـ 1,07 مليار أي بنسبة 2,02% فقط من إجمالي الصادرات.
- أما أهم المستوردين لمنتجاتنا نجد الاتحاد الأوربي بـ 27,423 مليار، و م أ بـ 14,049 مليار.

4- سعر الصرف: لقد تدهور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى سياسة تخفيض العملة التي طبقتها الجزائر على مراحل كما رأيناه سابقا

¹ www.ons.org.

² www.ons.org.

والجدول رقم (26) والشكل رقم (10) يوضحان أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1990-2007).

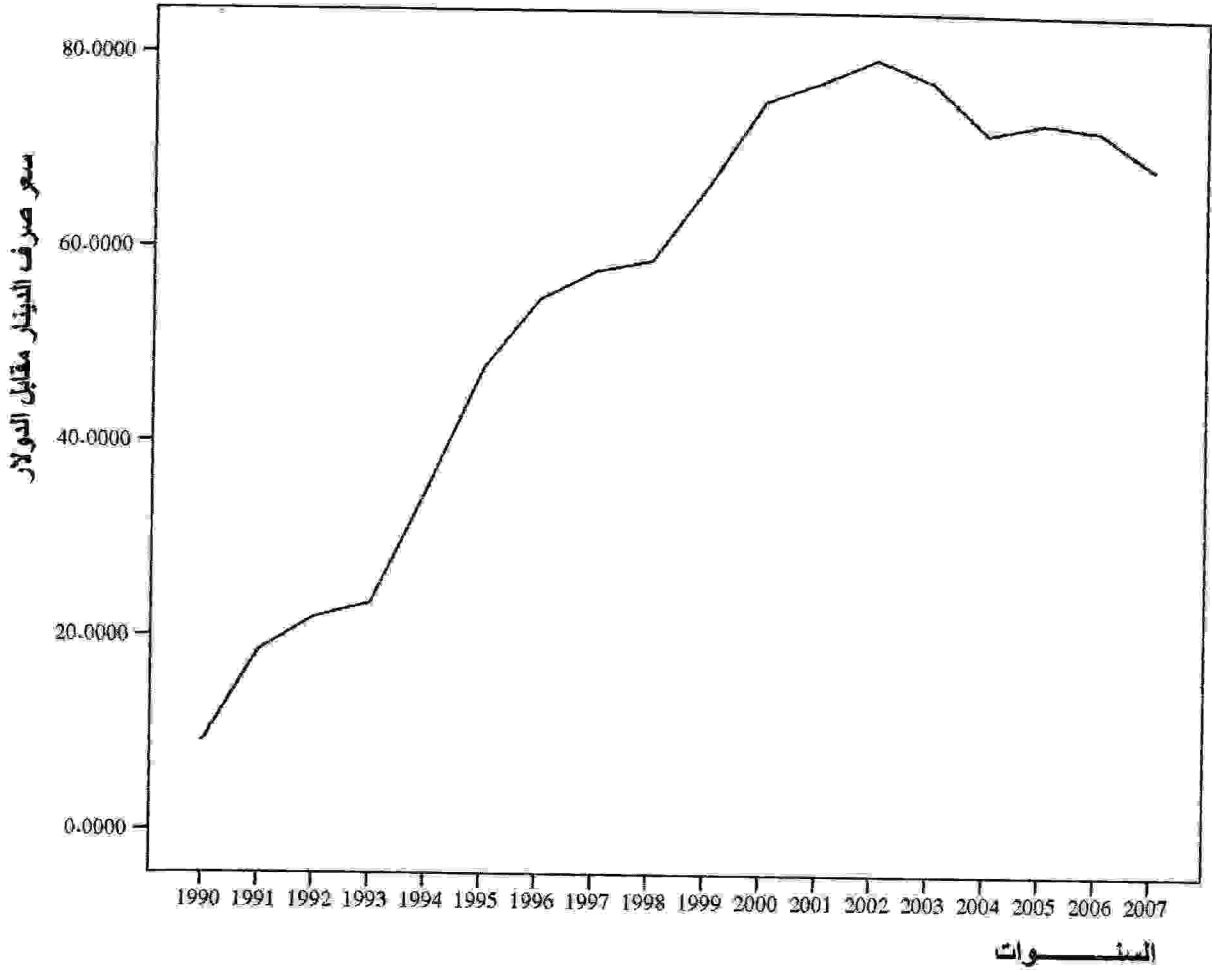
الجدول رقم (26): تطور أسعار صرف الدينار مقابل الدولار للفترة 1990-2007
الوحدة: (\$))

السنوات	سعر الصرف
1990	8,9648
1991	18,4672
1992	21,8717
1993	23,3503
1994	35,0552
1995	47,6489
1996	54,7472
1997	57,6757
1998	58,7351
1999	66,5722
2000	75,2569
2001	77,2646
2002	79,6829
2003	77,3947
2004	72,0603
2005	73,3596
2006	72,6464
2007	68,7417

المصدر: www.ons.dz

من خلال الجدول رقم (26) نلاحظ ارتفاع سعر صرف الدينار مقابل الدولار من سنة 1990 الذي بلغ فيها سعر الصرف 8,9648 دينار للدولار إلى 79,6829 دينار للدولار في سنة 2002، ولقد تراجع سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة 2003-2007.

الشكل رقم (09): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار للفترة (1990-2007)



المصدر: من إعداد الطالب بناها على معطيات الجدول رقم (26).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار يمكن تقسيمه إلى مرحلتين المرحلة الأولى وتمتد من 1990 إلى 2002 وهي المرحلة التي عرفت ارتفاع في سعر صرف إلى أن بلغ أكبر قيمة له 79,6829 دينار للدولار أما المرحلة الثانية فتمتد من 2003-2007 وهي المرحلة التي عرفت تراجع في سعر الصرف الذي بلغ 68,7417 سنة 2007.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية لبرامج صندوق النقد الدولي في الجزائر.

لقد تأثر المجتمع ككل من البرامج المطبقة، وقد أسفر تنفيذ هذه البرامج عن حدوث تدهور ملموس في معدلات الأجور الحقيقية وانخفاض مستويات المعيشة للفئات والطبقات الاجتماعية الفقيرة والمحدودة الدخل الأمر الذي أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية بعد انخفاض الأسعار، إلى

جانب تعطل القطاع الإنتاجي الذي زاد من حدة نمو البطالة، هذه الآثار التي صعب تحملها من طرف أفراد المجتمع رغم اتخاذ السلطات بعض التدابير للتقليل من كلفة الإصلاح المتمثلة في شبكات الأمان الاجتماعي وتركيز أهدافها على مساعدة الفئات الأكثر تضررا من الآثار الاجتماعية الناجمة والتي تتناولها فيما يلي:

الفرع الأول: الأثر على التربية والتكوين والصحة والسكن.

1- التربية والتكوين: يحض قطاع التربية والتكوين باهتمام كبير من طرف الدولة، فهو يستقبل على الدوام أكثر من ربع السكان، إلا أنه ونظرا لتطبيق الدولة لبرامج الإصلاح الاقتصادي قد انخفضت ميزانية تسيير وزارة التربية الوطنية متنسوية إلى الناتج الداخلي الخام من 4,4819% سنة 1998 إلى 2,6763%، سنة 2006، ويدل هذا على تراجع الأهمية النسبية لقطاع التربية الوطنية لصالح قطاعات أخرى، أما بالنسبة إلى ميزانية التجهيز لقطاع التربية الوطنية والتعليم المهني فقد كانت كنسبة من الناتج الداخلي الخام مختلفة حيث تراوحت بين 1,0588% سنة 2005 كأصغر قيمة و 1,6716%، كأكبر قيمة سنة 1999 كما يوضحه الجدول رقم (27)، بالإضافة إلى تقليص النفقات العامة الموجهة لقطاع ووزارة التربية الوطنية، كان هناك ارتفاع فاحش في أسعار الأدوات والكتب المدرسية في ظل التراجع الكبير لمداخيل الأسر الجزائرية الأمر الذي انعكس بالسلب من خلال اضطرار العديد من الأسر وخاصة في الأرياف إلى توقيف أبنائهم عن الدراسة لارتفاع تكاليف التمدرس.

الوحدة: مليار دج

الجدول رقم (27): تطور النفقات العامة الموجهة للتربية الوطنية للفترة 1998-2008

السنوات	نفقات تسيير وزارة التربية الوطنية	نفقات تجهيز قطاع التربية والتكوين المهني	نسبة نفقات التسيير من ¹ Le PIB	نسبة نفقات التجهيز من ¹ Le PIB
1998	124.668	31,600	4,4819	1,1360
1999	128,047	37,795	4,0178	1,1859
2000	132,753	41,800	3,5677	1,1233
2001	137,414	62,952	3,4901	1,5989
2002	158,042	65,790	3,6188	1,5064
2003	171,106	84,867	3,3703	1,6716
2004	186,631	84,092	3,1771	1,4315
2005	214,402	75,840	2,9933	1,0588
2006	222,036	118,772	2,6763	1,4316
2007	235,888	159,071	-	-
2008	280,544	162,165	-	-

المصدر: نفس المراجع، نفس الصفحات الخاصة بالجدول رقم (14).

من خلال الجدول رقم (27) نلاحظ أن هناك ارتفاع في نفقات التسيير المخصصة لوزارة التربية الوطنية في ميزانية التسيير من جهة وانخفاض في قيمة هذه النفقات كنسبة من الناتج الداخلي الخام من جهة ثانية، كما نلاحظ أن نفقات التجهيز لهذا القطاع تضم قطاعين هما قطاع التربية الوطنية وقطاع التكوين المهني على العكس بالنسبة إلى نفقات التسيير حيث نجد هناك فصل بين الوزارتين، وكذا نلاحظ ارتفاع في نفقات التجهيز المخصصة لقطاع التربية والتكوين من جهة وتذبذب كنسبة من الناتج الداخلي الخام من جهة ثانية.

والجدول رقم (28) يبين تطور النفقات العامة المخصصة للتكوين والتعليم المهني

^I من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدولين رقم 27 و36.

الوحدة: مليار دج

الجدول رقم (28) تطور النفقات العامة المخصصة للتكوين المهني

السنوات	نفقات التسيير المخصصة لوزارة التكوين والتعليم المهنيين ¹	نسبة نفقات التسيير من Le PIB ²
1998	-	-
1999	-	-
2000	-	-
2001	9,131	0,2319
2002	12,498	0,2861
2003	13,234	0,2606
2004	14,804	0,2520
2005	16,403	0,2790
2006	16,985	0,2247
2007	17,054	-
2008	19,873	-

المصدر: نفس المراجع، نفس الصفحات الخاصة بالجدول رقم 14.

من خلال الجدول (28) نلاحظ أنه تم استحداث وزارة خاصة بالتكوين والتعليم المهني بداية من سنة 2001 وحيث نلاحظ أن هناك تقارب في نسبة النفقات المخصصة لهذه الوزارة بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام من 2001 إلى 2008، أما بالنسبة لنفقات التجهيز لهذا القطاع فهي تصدر إلى جانب قطاع التربية الوطنية كما هو موضح في الجدول رقم (27).

2- الصحة: لقد تضرر قطاع الصحة حيث تبرز البيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (29) أنه رغم زيادة المبالغ المخصصة للوزارة خلال الفترة 1998-2008، إلا أنها كنسبة من الناتج الداخلي الخام قد انخفضت من 1,0714%، سنة 1998، إلى 0,8475% سنة 1999، كما هو موضح في الجدول، كذلك انفتاح قطاع الصحة على القطاع الخاص أدى إلى زيادة العيادات الخاصة للأطباء والأطباء الأخصائيين وأطباء الأسنان بقدر كبير، وعلى العكس من ذلك فقد انخفض عدد الأطباء الأخصائيين منهم في الصحة التابعة للقطاع العام، الأمر الذي أدى إلى ظهور منظومة طبقتين⁽³⁾: الأولى تمثل الصحة العمومية بنوعية أقل تخصص وكفاءة للفئات ذات الدخل المنخفضة والثانية تمثل القطاع الخاص بنوعية أفضل موجهة لطبقة الأغنياء القادرين على الدفع والتي تتميز بارتفاع أسعارها، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الأدوية، وتؤكد كذلك بعض البيانات الرقمية

¹ الفترة (1998-2000) كانت وزارة العمل ووزارة التكوين والتعليم المهني يشكلان وزارة واحدة.

² من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم 28 و36.

³ طالي سميرة، مرجع سبق ذكره، ص 159.

البيانات الرقمية لتقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي على تراجع نصيب الفرد من النفقات العامة لقطاع الصحة خلال الفترة 1993-1997 من 620 دج إلى 508 دج⁽¹⁾.

الوحدة: مليار دج

الجدول رقم (29): تطور نفقات التسيير لوزارة الصحة للفترة 1998-2008

المستويات	نفقات التسيير المخصصة لوزارة الصحة والسكان ²	نسبة نفقات التسيير من Le PIB ³
1998	29,802	1,0714
1999	31,622	0,9922
2000	33,900	0,9110
2001	38,325	0,9734
2002	48,117	1,1017
2003	55,431	1,0918
2004	63,770	1,0856
2005	62,461	0,8720
2006	70,315	0,8475
2007	93,553	-
2008	129,201	-

المصدر: نفس المراجع، نفس الصفحات الخاصة بالجدول رقم 14.

من خلال الجدول رقم (29) نلاحظ أنه تم تغيير اسم الوزارة من وزارة الصحة والسكان خلال الفترة (1998-2002) إلى وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات خلال الفترة (2003-2008) كما نلاحظ أن أكبر قيمة من نفقات التسيير المخصصة للوزارة كنسبة من الناتج الداخلي الخام هي 1,1017% سنة 2002 وأدنى قيمة هي 0,8475% سنة 2006 وهذا يدل على تقليص الدولة للنفقات العامة الموجهة لهذا القطاع ذات الطابع الاجتماعي.

3- السكن: تم رسم سياسة جديدة للسكن سنة 1991، تنص على استبدال تكفل ميزانية الدولة بتمويل السكن الاجتماعي بتقديم مساعدات للسكن تستفيد منها الفئات الاجتماعية ذات الدخل الضعيف⁽⁴⁾. كما تم وضع إستراتيجية جديدة للسكن سنة 1996 تستند إلى المحاور الأساسية التالية⁽⁵⁾:

¹ روايح عبد الباقي وشريف غياط، مرجع سبق ذكره، ص 09.

² لقد تغير اسم الوزارة كما يلي: (1998-2002) وزارة الصحة والسكان.

(2003-2008) الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

³ من إعداد الطالب بالاعتماد على الجلولين رقم 29 و36.

⁴ طالي سميرة، مرجع سبق ذكره، ص 159.

⁵ نفس المرجع، نفس الصفحة.

- مساندة الترقية العقارية.
 - الدعم للحصول على الملكية.
 - تشجيع المنظومات التعاونية على تمويل السكن.
 - تحويل صندوق التوفير إلى بنك للسكن.
- فهذه الإجراءات تجسد تخلي الدولة على المسكن الاجتماعي الذي تستفيد منه الطبقات الاجتماعية ضعيفة الدخل، كما تم تقرير 600 خطة للتهيئة منها 300 خطة تشكل قبل 1997، وكذا إشراك النظام المالي في البناء⁽¹⁾ وفي السنوات الأخيرة تم إدراج عدة صيغ للحصول على السكن مثل صيغة السكن بالإيجار والسكن التساهمي والجدول رقم (30) يوضح تطور النفقات العامة المخصصة للسكن خلال الفترة (1998-2008).

الوحدة: مليار دج

الجدول رقم (30) تطور النفقات العامة المخصصة للسكن خلال الفترة (1998-2008)

السنوات	نفقات التسيير المخصصة لوزارة السكن ²	نفقات التجهيز المخصصة لقطاع السكن ³	نسبة نفقات التسيير من Le PIB ⁴	نسبة نفقات التجهيز من Le PIB ⁴
1998	2,767	32,100	0,0994	1,1540
1999	22,890	63,741	0,7182	2,0000
2000	21,758	59,383	0,5847	1,5959
2001	18,848	90,360	0,4787	2,2950
2002	18,986	42,002	0,4347	0,9617
2003	19,036	69,544	0,3749	1,3698
2004	4,119	75,173	0,0701	1,2797
2005	4,690	61,475	0,0654	0,8583
2006	4,915	131,068	0,0592	1,5798
2007	5,895	283,699	-	-
2008	7,355	312,729	-	-

المصدر: نفس المراجع نفس الصفحات الخاصة بالجدول رقم 14.

¹ ساحل فاتح وشعباني لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 8.² لقد تم تغيير اسم الوزارة كما يلي: (1998-2001) وزارة السكن.

(2002-2008) وزارة السكن والعمارة.

³ لقد تم تغيير اسم القطاع كما يلي: (1998-2002) قطاع السكن.

(2003-2008) قطاع دعم الحصول على السكن.

⁴ من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم 30 و36.

من خلال الجدول رقم (30) نلاحظ أنه تم تغيير اسم الوزارة في نفقات التسيير من وزارة السكن إلى وزارة السكن وال عمران، ونلاحظ أيضا ارتفاع في النفقات العامة المخصصة لتسيير هذه الوزارة حيث تراوحت بين 32,100 مليار دج كأدنى قيمة في سنة 1998 و 312,729 مليار دج كأقصى قيمة في سنة 2008، أما نسبة نفقات التسيير لهذه الوزارة إلى الناتج الداخلي الخام فقد كانت في تراجع بسبب انخفاض نفقات التسيير الموجهة إلى الوزارة من سنة إلى أخرى.

كما نلاحظ أيضا من الجدول أعلاه تغيير في اسم القطاع (من قطاع السكن إلى قطاع دعم الحصول على السكن) وكذا ارتفاع في قيمة النفقات العامة الموجهة إلى هذا القطاع (312,789 مليار دج كأكبر قيمة في سنة 2008 و 59,983 مليار دج كأدنى قيمة في سنة 2000)، أما نسبة نفقات التجهيز إلى الناتج الداخلي الخام فقد سجلت أكبر قيمة لها سنة 2001 بـ 2,2950% ويرجع سبب ارتفاع النسبة في هذه السنة بالذات إلى الكارثة الطبيعية التي عرفتها الدولة والمتمثلة في الفيضانات لذلك سعت الدولة إلى زيادة النفقة العامة المخصصة لتجهيز السكنات للتقليل من حجم الكارثة الطبيعية.

4_ مستوى المعيشة: تضافرت السياسات التي تعمل على تدني مستوى المعيشة بسبب تخفيض أو إلغاء الدعم الحكومي وزيادة الضرائب لتكون الانعكاسات على الفئات الاجتماعية مباشرة، حيث عملت الإجراءات المتخذة على إفقار الطبقات المحرومة بعد تخلي الدولة عن دعم المواد الاستهلاكية وتعطيل قطاع الخدمات الاجتماعية العمومية وتجميد أجور الموظفين تم هذا في إطار تقييد الميزانية العمومية بالضغط على النفقات وزيادة الإيرادات.

كما عملت السلطات على تقييد النفقات بالتقليل من الإنجاز الجديد للمرافق العمومية ذات الطابع الاجتماعي (مستشفيات، ومدارس،... إلخ) إلى جانب تدني الخدمات المقدمة من طرف المصالح ذات الطابع الاجتماعي بسبب تراجع الإنفاق وعلى سبيل المثال عدم التأمين على بعض الأدوية واللوازم الضرورية في المستشفيات يقلل من عدد المستفيدين من العناية الطبية وبالتالي تظهر معاناة الأفراد سواء بقبول الوضع أو التوجه إلى القطاع الخاص الذي عرف التشجيع والتطوير خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي، وبتخلي الدولة عن مسؤولياتها فتح المجال أمام الخواص والمستثمرين في مجال الصحة والتعليم وغيرها، إذ يسعى فيها المستثمر إلى تحقيق الثروة على حساب الطبقات المحرومة والمعوّزة.

ويأتي إجراء تخلي الدولة عن مسؤولياتها وتقييد الميزانية الحكومية في مسعى متناقض مع تحسين مستوى المعيشة وتحقيق النمو الذي يهدف إليه البرنامج، ونلاحظ أن حصة قطاع الخدمات الاجتماعية من ميزانية الدولة في تناقص، كما تسبب تدني مستوى المعيشة في: انتشار الآفات الاجتماعية كالإدمان على المخدرات وانتشار الجرائم كالسرقة... إلخ.

الفرع الثاني: الأثر على المداخيل والأجور ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

1- المداخيل والأجور: انخفض الحد الأدنى للأجور الحقيقية بشكل حاد خلال الفترة 1994 - 1997 ويرجع ذلك إلى إلغاء الدعم الذي أدى إلى تضاعف أسعار الأغذية وأسعار منتجات الطاقة خلال الفترة 1994-1995 والتي زادت بنسبة 60% للفترة 1995-1996 كما ألغي دعم جميع المواد الغذائية سنة 1996⁽¹⁾. فانعكس ذلك على الغالبية العظمى من السكان، أما فيما يخص المداخيل الخاصة بالأسر فقد ارتفعت في مجملها ما بين 1994-1997 وكانت موزعة كالتالي⁽²⁾: نسبة 19% في سنة 1994 و 28,3% سنة 1995، ونسبة 24,6% سنة 1996 و 28,4% سنة 1997، لكن هذه الزيادات ليست موحدة فيما يخص المستقلين والأجراء، حيث نسجل الزيادة الأكبر عند المستقلين، هذا ما أدى إلى ارتفاع حصتهم في بنية مداخيل الأسر من 33% في 1993 إلى 39% في سنة 1997 وذلك على حساب انخفاض حصة الأجراء التي انتقلت من 45,5% سنة 1993 إلى 43,2% سنة 1997 كما نسجل من جهة أخرى انخفاض مداخيل التحويلات كمنح التقاعد، حيث انتقلت من 19,5% سنة 1994 إلى 17,8% سنة 1997⁽³⁾، كما نسجل زيادات في الأجور والرواتب بداية من سنة 2008 بهدف الرفع من القدرة الشرائية للمواطنين.

2- نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام:

لقد شهد هذا المؤشر تراجعاً هاماً حيث انخفض نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من 1822,8 دولار سنة 1993 إلى 1596 دولار سنة 1997 إلى 1500 دولار سنة 1999 ونتحصل

¹ بن سمينة عزيزة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² طالبي سميرة، مرجع سبق ذكره، ص 156.

³ نفس المرجع، نفس الصفحة.

على هذا المؤشر بقسمة الناتج الداخلي الخام على عدد الأفراد (السكان)⁽¹⁾ والجدول رقم (31) يبين تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2006).

الجدول رقم (31): تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام للفترة (2000-2006) الوحدة: الدولار

السنوات	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام
2000	1801
2001	1772
2002	1810
2003	2130
2004	2631
2005	3125
2006	6478

المصدر: www.ons.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام قد تضاعف خلال سنة 2006 مقارنة بسنة 2005 وهذا بفعل ارتفاع أسعار البترول.

3- القدرة الشرائية: تراجعت القدرة الشرائية بسبب الارتفاع في الأسعار بنسبة أكبر من الارتفاع في المداحيل والأجور، الأمر الذي زاد في إفقار الطبقات المحرومة، حيث أدت ظاهرة انخفاض القدرة الشرائية أمام محدودية الدخل إلى زيادة معانات المستهلك لأن نتيجة رفع الأسعار كانت مزدوجة الأثر حيث حقق منتج ومسوق السلع التي ارتفعت أثمانها مكاسب زادت من دخولهم وعملت على تكوين ثروات لهم عكس المستهلك كما سبق الإشارة إليه والذي يتحمل كل الزيادات بعد أن انخفض الأجر المتوسط بـ 35% من القدرة الشرائية فيما بين 1993-1996 رغم الزيادة التي عرفتها الأجور والتي استفاد منها الأجراء بصورة متفاوتة دون إعطاء مدلول على مستوى القدرة الشرائية. بل عملت على ظهور الأثر التضخمي الناتج عن ارتفاع الأسعار والذي بلغ 25% في المتوسط مع بداية 1990 وعلى سبيل المثال وبعد ارتفاع عدد من أسعار المواد الاستهلاكية عرف سعر الخبز صعودا من 1,5 دج إلى 2,5 دج ليبلغ 4 دج سنة 1994 ليستقر حاليا في نحو 7,5 دج نفس الشيء بالنسبة لمادة الحليب الذي عرف مبالغة في ارتفاع سعره خصوصا بالنسبة لذوي الدخل الضعيفة حيث قفز من 8 دج سنة 1996 إلى غاية 20 دج سنة 1998 وهذا ما يفسر تراجع القدرة الشرائية عند الأسر خاصة ذات العدد الكبير ولقد استمر

¹ روايح عبد الباقي وشريف غياط، مرجع سبق ذكره، ص 09.

تدهور القدرة الشرائية للجزائريين خاصة خلال سنتي 2007 و 2008 التي عرفت ارتفاع كبير في الأسعار وهذا كما أشرنا له سابقا في التوضيح.

الفرع الثالث: الأثر على البطالة والتشغيل والهجرة الخارجية

1- الفقر والبطالة:

1-1 الفقر: عرفت ظاهرة الفقر تطورا سريعا بسبب تطبيق ما يعرف بسياسة الإصلاحات الاقتصادية حيث انجر عن ذلك ازدياد عدد العائلات المعوزة والفقيرة من 800 ألف عائلة سنة 1989 إلى أكثر من 1 مليون و 900 ألف أي قرابة 2 مليون عائلة سنة 1999، وقد يصل العدد إلى 3 مليون و 600 ألف عائلة فقيرة مع حلول عام 2010 إذا استمرت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على حالها. وقد وصلت الأوضاع الاجتماعية بالجزائر إلى حد لا يطاق من التدهور فقد طال الفقر حسب الإحصائيات الرسمية نحو 12 مليون جزائري لكن الواقع الحقيقي يؤكد أن عدد الفقراء في الجزائر أكبر بكثير من هذا الرقم، في ظل غلاء مستوى المعيشة وضعف القدرة الشرائية للنقود وفي ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية وما صاحبها من تراجع المداحيل وانخفاض قيمة الدينار وتسريح العمال وغلق المؤسسات بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي والتي تعتبر من أهم الأسباب التي أدت إلى اتساع دائرة الفقر في الجزائر حيث أدت الإصلاحات الهيكلية إلى حل أكثر من 1000 مؤسسة وطنية ومحلية مع تسريح أزيد من 380000 عامل خلال الثلاث سنوات الممتدة من 1993-1996⁽¹⁾.

وقد تضاربت الأرقام الرسمية حول عدد الفقراء في الجزائر في الوقت الراهن فالبعض قدرهم بحوالي 14 مليون من أصل 35 مليون، والبعض الآخر قدرهم بـ 11,4 مليون، وهناك من قدرهم بـ 6,4 مليون. وأن نسبة الفقراء قد ارتفعت من 8% في بداية التسعينيات إلى 20% في منتصف التسعينيات وحوالي 30% في نهاية التسعينيات حسب تصريح وزير العمل والحماية الاجتماعية في شهر فيفري من سنة 2000⁽²⁾ كما تشير الإحصائيات إلى وجود أكبر من 12 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر.

¹ برودي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² بن سميحة عزيزة، مرجع سبق ذكره، ص 12.

1-2 البطالة: إذا كانت عملية التعديل الهيكلي مكنت بعد 4 سنوات من التطبيق من استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية في ظروف خاصة فإن الأوضاع الخاصة بالتشغيل تدهورت بانتظام. فغياب استثمارات جديدة ذات شأن سواء من جانب المؤسسات العمومية أو الخاصة إلى جانب الطرد المكثف للعاملين على اثر عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات عوامل ساعدت على تفاقم البطالة التي تزايدت نسبتها حيث انتقلت من 12,6 % سنة 1988⁽¹⁾ إلى 21,1 % سنة 1991، و 23,15 % في 1993 ونسبة 24,36 % سنة 1994 لتصل إلى 43 % سنة 1998 وهذا كما هو موضح في الجدول رقم (32). حيث نجد أن مصدر البطالة تكمن في 52 % مصدرها القطاع العمومي و 48 % من القطاع الخاص وإن البطالة المقدرة بحوالي 2,3 مليون شخص، مست فئة الشباب بنسبة أكثر من 80 % من البطالين لا يتجاوز سنهم الثلاثين سنة و 75 % منهم يتقدمون لأول مرة بطلبات العمل ومست كذلك خريجي الجامعات 80.000 جامعي سنة 1996 وأصبح الآن أكثر من 100.000 خريجي الجامعات والمعاهد كما أن إعادة الهيكلة زاد من تفاقم البطالة بحيث أكثر من 360.000 أجبر فقدوا مناصب عملهم أو وجهوا إلى البطالة بين 1994-1998. كما أن البطالة لم ترحم حتى المرأة حيث نجد أنها أخذت حصتها من البطالة سنة 1992 كانت 125000 امرأة عاطلة عن العمل قفزت إلى عدد 487000 امرأة عاطلة عن العمل سنة 1996. والجدول رقم (32) والشكل رقم (10) يوضحان لنا تطور معدلات البطالة للفترة (1990-2006).

¹ برودي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

جدول رقم(32): تطور معدل البطالة وعدد البطالين خلال الفترة (1990-2006)

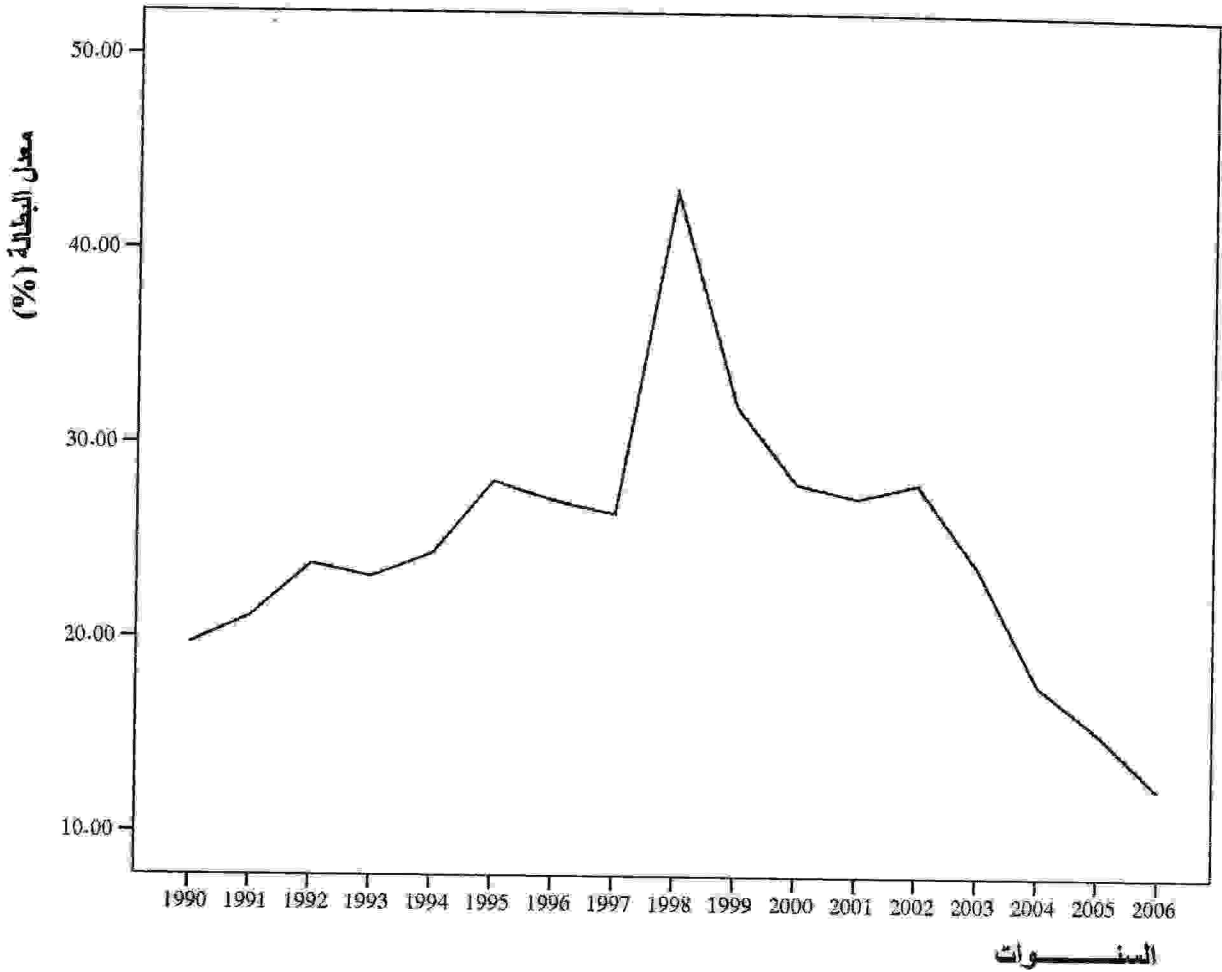
السنوات	عدد البطالين (بالمليون)	معدل البطالة (%)
1990	1,15	19,7
1991	1,26	21,1
1992	1,52	23,8
1993	1,51	23,15
1994	1,66	24,36
1995	2,12	28,10
1996	2,18	27,09
1997	2,04	26,41
1998	2,33	43
1999	2,56	32
2000	2,15	28
2001	2,09	27,3
2002	2,50	28
2003	2,07	23,7
2004	1,67	17,7
2005	-	15,3
2006	-	12,3

المصدر: (1990-2004) دراوسي مسعود: مرجع سبق ذكره، ص442.

www.ons.dz (2006-2005)

من خلال الجدول رقم (32) نلاحظ كيف أن معدلات البطالة تتزايد سنة بعد سنة لتبلغ أوجها في سنة 1998 ثم بدأت تتراجع تدريجيا حتى بلغت أدنى مستوياتها سنة 2006 بـ 12,3% لكنها لا تعبر عن الحقيقة.

الشكل رقم (10) تطور معدلات البطالة للفترة (1990-2006)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (32)

من خلال الشكل رقم (10)، نلاحظ أن هناك مرحلتين لتطور معدل البطالة المرحلة الأولى التي أخذ معدل البطالة يرتفع فيها بشكل خطير بداية من سنة 1990 إلى 1998، لتبدأ في التراجع تدريجيا إلى نهاية الفترة كمرحلة ثانية من 1999 إلى 2006، والتراجع يعبر عن السياسات الظرفية التي تم وضعها من أجل التخفيف من حدة البطالة مثل (تشغيل الشباب، والشبكة الاجتماعية، وعقود ما قبل التشغيل).

2- التشغيل والعمل والتضامن الوطني والضمان الاجتماعي: لقد تم وضع ترتيبات مؤقتة تدعم التشغيل، وهي الشروع في تطبيق مجموعة من البرامج لترقية الشغل متوجهة إلى فئات مختلفة من البطالين لتمس بصفة واسعة الشباب، وتمثل هذه البرامج الرامية لمكافحة البطالة فيما يلي⁽¹⁾:

¹ طالبي سميرة، مرجع سبق ذكره، ص 160.

● برنامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية: يتمثل في تشغيل الشباب بصورة مؤقتة، ويرمي هذا البرنامج إلى مساعدة البطالين على اكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج أو الإدارة لمدة 3 أشهر أو 12 شهرا.

● برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة: خصص هذا البرنامج إلى فئات الشباب المقبلين على العمل لأول مرة والذين لا يملكون مستوى تعليمي عالي، إذ يقدم لهم مناصب عمل ذات الصفة المؤقتة، والتي تتمثل في أشغال الصيانة والترميم على مستوى البلديات.

● برنامج عقود ما قبل التشغيل: يختلف هذا البرنامج عن سابقه من حيث أنه موجه للفئات الشبانية المتحصلة على شهادات جامعية أو تقنيين سامين والبالغين من العمر من 19 إلى 35 سنة.

● برنامج المساعدة على إنشاء مقاولات وخصص هذا البرنامج إلى فئة الشباب الراغبين في إنشاء مقولة خاصة، وإلى الإطارات الذين شملتهم عملية تسريح العمال.

● بالإضافة إلى برنامج إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة حسب الجدول رقم (35) الذي يوضح تطور النفقة العامة المخصصة لهذه الوزارة.

إن هذه الترتيبات والترقيعات التي وضعت لمكافحة البطالة وترقية الشغل في غياب الانتعاش الاقتصادي، تمكن المستفيدين من اكتساب تجربة مهنية تساعدهم على الحصول على عمل مستقبلا، لكن رغم ذلك تبقى غير كافية للتخفيف أو الحد من البطالة، فهي مجرد معالجة اجتماعية بدل أن تكون معالجة اقتصادية.

أما بالنسبة للنفقات العامة التي خصصتها الدولة للعمل والتشغيل نبرزها من خلال الجدولين رقم (33) و (34).

الجدول رقم (33) تطور النفقات العامة المخصصة للعمل والضمان الاجتماعي للفترة (1998-2008)

الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التسيير المخصصة لوزارة العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني ¹	نسبة نفقات التسيير من Le PIB ²
1998	11,150	0,4008
1999	42,847	1,3444
2000	46,969	1,2623
2001	37,807	0,9602
2002	20,593	0,4715
2003	22,527	0,4437
2004	14,190	0,2416
2005	21,338	0,2979
2006	19,524	0,2353
2007	21,676	-
2008	61,020	-

المصدر: نفس المراجع، نفس الصفحات الخاصة بالجدول رقم 14.

من خلال الجدول رقم (33) نلاحظ أن هناك تغيير في اسم الوزارة من وزارة العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني إلى وزارة العمل والضمان الاجتماعي بعد استحداث وزارة خاصة بالتكوين المهني ثم وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

¹ لقد تم تغيير اسم الوزارة كما يلي: (1998-2000) وزارة العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني.

(2001-2007) وزارة العمل والضمان الاجتماعي.

(2008) وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

² من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدولين رقم 33 و 36

الجدول رقم (34) تطور النفقة العامة المخصصة لوزارة التشغيل والتضامن الوطني للفترة (1998-2008)

الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التسيير المخصصة لوزارة التضامن الوطني والعائلة ¹	نسبة نفقات التسيير من Le PIB ²
1998	0,48	0,0172
1999	0,51	0,0160
2000	0,51	0,0137
2001	0,68	0,0173
2002	30,708	0,7031
2003	35,268	0,6946
2004	31,691	0,5395
2005	36,819	0,5140
2006	47,867	0,5770
2007	64,082	-
2008	50,228	-

المصدر: نفس المراجع، نفس الصفحات الخاصة بالجدول رقم 14.

من خلال الجدول رقم (34) نلاحظ أن الوزارة تغير اسمها من وزارة التضامن الوطني والعائلة إلى التضامن الوطني إلى وزارة التنشيط الاجتماعي والتضامن الوطني إلى وزارة التشغيل والتضامن الوطني وهذا ما يفسر تباين النفقات العامة المخصصة لكل سنة من الفترة 1998-2008

¹ لقد تم تغيير اسم الوزارة كما يلي: (1998-2000) وزارة التضامن الوطني والعائلة.

(2001) وزارة التضامن الوطني.

(2002) وزارة التنشيط الاجتماعي والتضامن الوطني.

(2003-2007) وزارة التشغيل والتضامن الوطني.

(2008) وزارة التضامن الوطني.

² من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدولين رقم 34 و36.

الجدول رقم (35) تطور النفقة العامة الخاصة بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقة العامة المخصصة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ¹	نسبة نفقات التسيير من Le PIB ²
1998	0,47	0,0169
1999	0,48	0,0151
2000	0,62	0,0167
2001	0,70	0,0178
2002	0,147	0,0033
2003	0,439	0,0086
2004	0,340	0,0057
2005	0,477	0,0066
2006	0,911	0,0109
2007	1,060	-
2008	1,320	-

المصدر: نفس المراجع، نفس الصفحات الخاصة بالجدول رقم 14.

من خلال الجدول رقم (35) نلاحظ أن اسم الوزارة في نفقات التسيير تغير من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية كما نلاحظ تقارب في المبالغ المخصصة للوزارة على الرغم من تغير إسمها.

3- الهجرة الخارجية: نتيجة لكل هذه الظروف، وانسداد الطريق أمام الشباب البطال، أو حتى العمال الذين يتحصلون على أجور منخفضة سواء في القطاع العام أو الخاص، كثيرا ما يفكر هؤلاء في الهجرة إلى الخارج، وبذلك تكون هجرة لا إرادية.

كثيرا ما يفكر العمال الجزائريون والشباب في الهجرة كرد فعل على تباين مستويات الدخل فيهاجر هؤلاء لتحسين دخلهم وتنمية معارفهم بالنسبة للشباب الحائز على شهادات ولم يجد مكان للعمل في وطنه الأم، فنلاحظ انتشار ظاهرة التسجيل في الجامعات الغربية وعادة الجامعات الفرنسية، والتي أصبحت تمثل حلم العديد من الشباب الذي أصبح يتبع شتى الطرق للالتحاق بهذه الجامعات، وعدم البقاء في الوطن، ففي الظاهر يطلب هؤلاء الشباب التسجيل والالتحاق بالجامعات الأوروبية، لكن ما أن تقبل ملفاتهم ويحصلون على شهادة الإقامة، تتحول وجهتهم

¹ لقد تم تغيير اسم الوزارة كما يلي: (1998-2001) وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

(2002) وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

(2003-2008) وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.

² من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدولين رقم 35 و36.

للحصول على العمل في السوق الموازي مهما كان هذا العمل المهم أن يحصل به على دخل هو متأكد أنه مرتفع على الدخل الذي سوف يبقى مجرد حلم في الوطن.

تعد هذه الهجرة كتسرب لليد العاملة النشيطة المؤهلة عادة، فزيادة على التكلفة التي تتحملها الدولة لتكوين هذه الإطارات فهي لا تستفيد منها في آخر المطاف وإنما توجه إلى الخارج الذي يبقى عليه سوى توفير الجو الملائم والاستفادة من هذه الأدمغة المهاجرة التي خصصت لنفسها مكانا متميزا هناك. فحسب تقرير لجريدة الرأي فقد وصل عدد الإطارات الجزائرية المهاجرة للخارج 400 ألف خلال الفترة ما بين 1999-2002⁽¹⁾ إلا أنه وفي السنوات الأخيرة عرفت هذه الظاهرة تطورا كبيرا وخطيرا.

¹ بوشعور راضية وديدوح شكرية، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر عرض وتقييم، المنتدى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامي، جامعة بومرداس، 04/05/12/2006، ص 10.

المبحث الثالث: النفقات العامة والناتج الداخلي الخام (Le PIB) دراسة إحصائية.

تختلف الأنظمة المحاسبية الوطنية بصفة أساسية في تعريفها لفضاء الإنتاج، فالجمع الممثل للإنتاج النهائي في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (SCEA) هو الإنتاج الداخلي الخام (La PIB) وإلتاحة المقارنة الدولية يلجأ (SCEA) إلى مجتمعات أخرى للإنتاج منها الناتج الاجتماعي الخام (لنظام المحاسبة حسب الناتج المادي)، الناتج الوطني الخام (نظام المحاسبة الوطنية) وأهمها الناتج الداخلي الخام (Le PIB) الذي يتناسب مع تعريف حقل الإنتاج من قبل نظام الأمم المتحدة وهو النظام المستعمل بشكل أكبر في العالم، فبعد أن تعرفنا على آثار النفقات العامة في المبحث السابق، نحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على الناتج الداخلي الخام والربط بينه وبين النفقات العامة رياضيا وذلك من خلال:

المطلب الأول: مفاهيم حول الناتج الداخلي الخام (Le PIB)

نتعرض لهذا المطلب من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: تعريف الناتج الداخلي الخام والمجاميع المتعلقة به

إن تحديد تعريف للناتج الداخلي الخام يمر عبر تحديد وتعريف مجموعة من المفاهيم التي لها علاقة به والتي تؤثر فيه وفي حسابه بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

1 - الإنتاج الكلي الخام: إن حقل الإنتاج يتحدد بالنشاطات المتعلقة بالصناعة، الفلاحة، البناء

والأشغال العمومية والخدمات الإنتاجية، وعليه فإن تعريف الإنتاج حسب (SCEA) هو:

خلق السلع في (الصناعة، الفلاحة، البناء والأشغال العامة) والخدمات الإنتاجية (المادية وغير

المادية) ⁽¹⁾.

¹ قادة أقاسم، المحاسبة الوطنية (نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية)، ترجمة عبد المجيد قدي وقادة أقاسم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002/02، ص 61.

أما الإنتاج الخام فهو مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة ويساوي الإنتاج الصافي زائد الإهلاكات⁽¹⁾.

والإنتاج الكلي الخام (La PTB) لبلد ما هو: مجموع السلع والخدمات الإنتاجية فقط فهو لا يتضمن إذن الخدمات الغير إنتاجية⁽²⁾. والذي يمكن حسابه من خلال ثلاث طرق (الدخل، الإنفاق، الإنتاج).

1-1 حساب الإنتاج الكلي الخام (La PTB) من منظور الإنتاج: يتم حسابه إنطلاقا من المعادلة التالية:

الإنتاج الكلي الخام بسعر السوق = مجموع الإنتاج الخام لفروع الإنتاج + مجموع الرسم على القيمة المضافة + مجموع الرسوم والحقوق على الاستيراد.

والتي يمكن كتابتها بالرموز على الشكل التالي:

$$إ.ك.خ (س.س) = مج. إ.خ.ف.إ + مج. ر.ع.ق.م + مج. ح.ر.إ⁽³⁾$$

أو:

$$La PTB_{pm} = \sum TVA + DT/I + VAB$$

حيث:

$La PTB_{pm}$: يمثل الإنتاج الكلي الخام بسعر السوق.

$\sum VAB$: تمثل مجموع القيم المضافة الخام، فالقيمة المضافة الخام للمؤسسة أو لفرع هي فائض

قيمة الإنتاج الخام للمؤسسة أو للفرع ناقص قيمة الاستهلاكات الإنتاجية الخاصة بنفس الوحدة.

ومجموع القيم المضافة والاستهلاكات الإنتاجية يمثل الإنتاج الكلي الخام بسعر التكلفة (سعر

التكلفة = سعر السوق - TVA - DT/I)

TVA: مجموع الرسم على القيمة المضافة ويمكن حسابه من خلال العلاقة التالية:

¹ نفس المرجع، نفس الصفحة.

² نفس المرجع، ص 62.

³ نفس المرجع، ص 76.

$$\text{TVA} = \text{TVA} - \text{TVA} - \text{TVA} \text{ قابل للاسترجاع - TVA المنخفض}$$

DTI: مجموع الرسوم والحقوق على الاستيراد (الواردات).

1-2 حساب الإنتاج الكلي الخام (La PTB) من منظور الإنفاق: يتم حسابه من خلال المعادلة

التالية:

الإنتاج الكلي الخام بسعر السوق = الاستهلاك الإنتاجي + الاستهلاك النهائي
+ التراكم الخام للأصول الثابتة + تغير المخزون + الصادرات - الواردات
والذي يمكن التعبير عنه على شكل رموز كما يلي:

$$\text{إ.ك.خ (س.س)} = \text{إ.إ.} + \text{إ.ن.} + \text{ت.خ.أ.ث.} + \text{ت.م.} + \text{ص.} - \text{و}^{(1)}$$

$$\text{أو: } \text{La PTB}_{pm} = \text{CP} + \text{CF} + \text{ABFF} + \text{dS} + \text{E} - \text{M}$$

حيث: CP: الاستهلاك الإنتاجي أو الوسيط

CF: الاستهلاك النهائي وهو مجموع السلع والخدمات الإنتاجية المستخدمة للإشباع المباشر.

ABFF: التراكم الخام للأصول الثابتة الذي يمثل الزيادة الحاصلة خلال فترة ما في الثروة من سلع
التجهيز ومن الخدمات المحملة لهذه السلع، ويميز (SCEA) بين التراكم الخام (AB) والتراكم الخام
للأصول الثابتة كما يلي: $\text{ABFF} = \text{AB} + \text{dS}$

dS: التغير في المخزون وهو الفرق بين المدخلات والمخرجات من المخزون خلال العام.

E: الصادرات والتي هي عبارة عن قيمة السلع والخدمات الإنتاجية المنتجة من قبل المقيمين
والحولة بصفة نهائية لغير المقيمين.

M: الواردات وتمثل مجموع السلع والخدمات الإنتاجية المنتجة من طرف غير المقيمين والمنقولة
بصفة نهائية إلى المقيمين.

¹ نفس المرجع، ص 77.

إن الفرق بين الصادرات و الواردات ($E - M$) يعبر عنه بصافي الصادرات أو صافي المعاملات الخارجية أو (فائض أو عجز ميزان المدفوعات) ⁽¹⁾.

1-3 حساب الإنتاج الكلي الخام (La PTB) من منظور الدخل: يمكن حسابه من خلال المعادلة التالية:

الإنتاج الكلي الخام بسعر السوق = استهلاك إنتاجي + تعويضات الأجراء للفروع الإنتاجية + ضرائب غير مباشرة للفروع الإنتاجية + فائض الاستغلال الخام للفروع الإنتاجية - إعانات الاستغلال للفروع الإنتاجية.

و يمكن التعبير عنها في شكل رموز كما يلي:

$$إ.ك.خ (س.س) = إ.إ + ت. أ.ف.إ + ض.غ.م.ف.إ + ف.إ.خ.ف.إ - إ.إ.ف.إ.$$

حيث: تعويضات الأجراء للفروع الإنتاجية هي مجموع المدفوعات النقدية والعينية من قبل المستخدمين لعمالهم.

ضرائب غير مباشرة للفروع الإنتاجية هي اقتطاعات إجبارية من قبل الدولة على الإنتاج أو على عوامل الإنتاج.

فائض الاستغلال الخام للفروع الإنتاجية هو عبارة عن القيمة المضافة الخام للفرع مضافا إليها إعانات الاستغلال المستلمة من قبل الفرع مطروحا منها تعويضات الأجراء المدفوعة من قبل الفرع مطروحا منها الضرائب المرتبطة بالإنتاج المدفوعة من قبل الفرع ⁽²⁾.

إعانات الاستغلال للفروع الإنتاجية هي تحويلات جارية تدفع للمنتجين من قبل الإدارات العمومية بغرض تخفيض أسعار المواد التي تكون موضوعا لسياسة دعم الأسعار.

2- الإنتاج الداخلي الخام (La PIB): يعتبر الإنتاج الداخلي الخام مجمع للسلع والخدمات الإنتاجية المنتجة من قبل المقيمين ⁽³⁾. ويتم حسابه اعتمادا على الإنتاج الكلي الخام.

¹ عبد الحليم كراجة، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 37.

² قادة أقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 101.

³ نفس المرجع، ص 81.

الإنتاج الداخلي الخام بسعر السوق = الإنتاج الكلي الخام بسعر السوق - الاستهلاك الوسيط (إنتاجي).

$$\text{أي: إ.د.خ (س.س)} = \text{إ.ك.خ (س.س)} - \text{إ.م.}$$

$$\text{أو: } La PIB_{pm} = La PTB_{pm} - CP$$

وإذا أردنا حساب الإنتاج الداخلي الخام بسعر التكلفة فإننا نستبعد مجموع الرسم على القيمة المضافة ومجموع الرسوم والحقوق على الاستيراد (الواردات).

$$\text{أي: } La PIB_{pp} = La PIB_{pm} - TVA - DT/I$$

3- الناتج الداخلي الخام (Le PIB): يعرف الناتج على أنه مجموعة السلع و/أو الخدمات المختلفة ولكن ذات الطبيعة المتقاربة⁽¹⁾.

أما الناتج الداخلي فهو ما أنتج من سلع وخدمات داخل الحدود الجغرافية للبلد سواء كان المنتجين محليين أو أجانب.

والناتج الداخلي الخام في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية يتناسب مع نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة من خلال المعادلة التالية و(التقويم بسعر السوق)⁽²⁾:

الناتج الداخلي الخام (نظام المحاسبة الوطنية) = إنتاج داخلي خام (نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية) + إنتاج داخلي خام (نظام المحاسبة الوطنية) للفروع غير الإنتاجية - مشتريات الخدمات غير الإنتاجية من قبل الفروع الإنتاجية (نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية)

ويمكن التعبير عنه في شكل رموز كما يلي:

$$\text{ن.د.خ (ن.م.و)} = \text{إ.د.خ.ف.إ. (ن.ح.إ.ج)} + \text{إ.د.خ.ف.غ.إ. (ن.م.و)} - \text{م.خ.غ.إ.ف.إ. (ن.ح.إ.ج)}$$

والإنتاج الداخلي الخام (نظام المحاسبة الوطنية) للفروع غير الإنتاجية = مجموع القيم المضافة الخام للفروع غير الإنتاجية.

¹ نفس المرجع، ص 35.

² نفس المرجع، ص 85.

والقيم المضافة الخام للفروع غير الإنتاجية = القيمة المضافة الخام لفروع الشؤون العقارية + القيمة المضافة الخام للمؤسسات المالية + القيمة المضافة الخام للإدارات العمومية.

ومشتريات الخدمات غير الإنتاجية من قبل الفروع الإنتاجية (نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية) = مشتريات من الخدمات المسوقة غير الإنتاجية من قبل فروع الإنتاج (إيجارات وخدمات مالية) + التعديلات للخدمات البنكية المحملة.

مثال⁽¹⁾: نريد حساب الناتج الداخلي الخام للجزائر في سنة 1981 من منظور نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة انطلاقا من المعطيات التالية: الإنتاج الداخلي الخام لفروع الإنتاج = 182272,6 مليون (دج)، الخدمات غير الإنتاجية المدفوعة من فروع الإنتاج = 1502,5 مليون (دج)، القيمة المضافة الخام للفروع غير الإنتاجية = 27977,7 مليون (دج)

الحل: ن.د.خ = إ.د.خ.ف.إ + إ.د.خ.ف.غ.إ - م.خ.غ.إ.ف.غ.إ.....(1)

(1) ⇒ ن.د.خ = إ.د.خ.ف.إ + ق.م.خ.ف.غ.إ - م.خ.غ.إ.ف.غ.إ

⇒ ن.د.خ = 182272,6 + 27977,7 - 1502,5

⇒ ن.د.خ = 208747,8 مليون دينار.

الفرع الثاني: تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر: الجدول رقم (36) يوضح لنا تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة (1988-2006).

¹ نفس المرجع، ص 86.

الوحدة: مليار (دج)

الجدول رقم (36) تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 1988-2006

السنوات	الناتج الداخلي الخام
1988	290,04
1989	357,04
1990	554,3
1991	862,1
1992	1074,6
1993	1189,7
1994	1487,4
1995	2002,6
1996	2564,7
1997	2762,4
1998	2781,6
1999	3187,0
2000	3721,8
2001	3937,2
2002	4367,2
2003	5076,84
2004	5874,19
2005	7162,50
¹ 2006	8296,22

المصدر: (2000-1988) بلهاتفي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 194 ، 319.

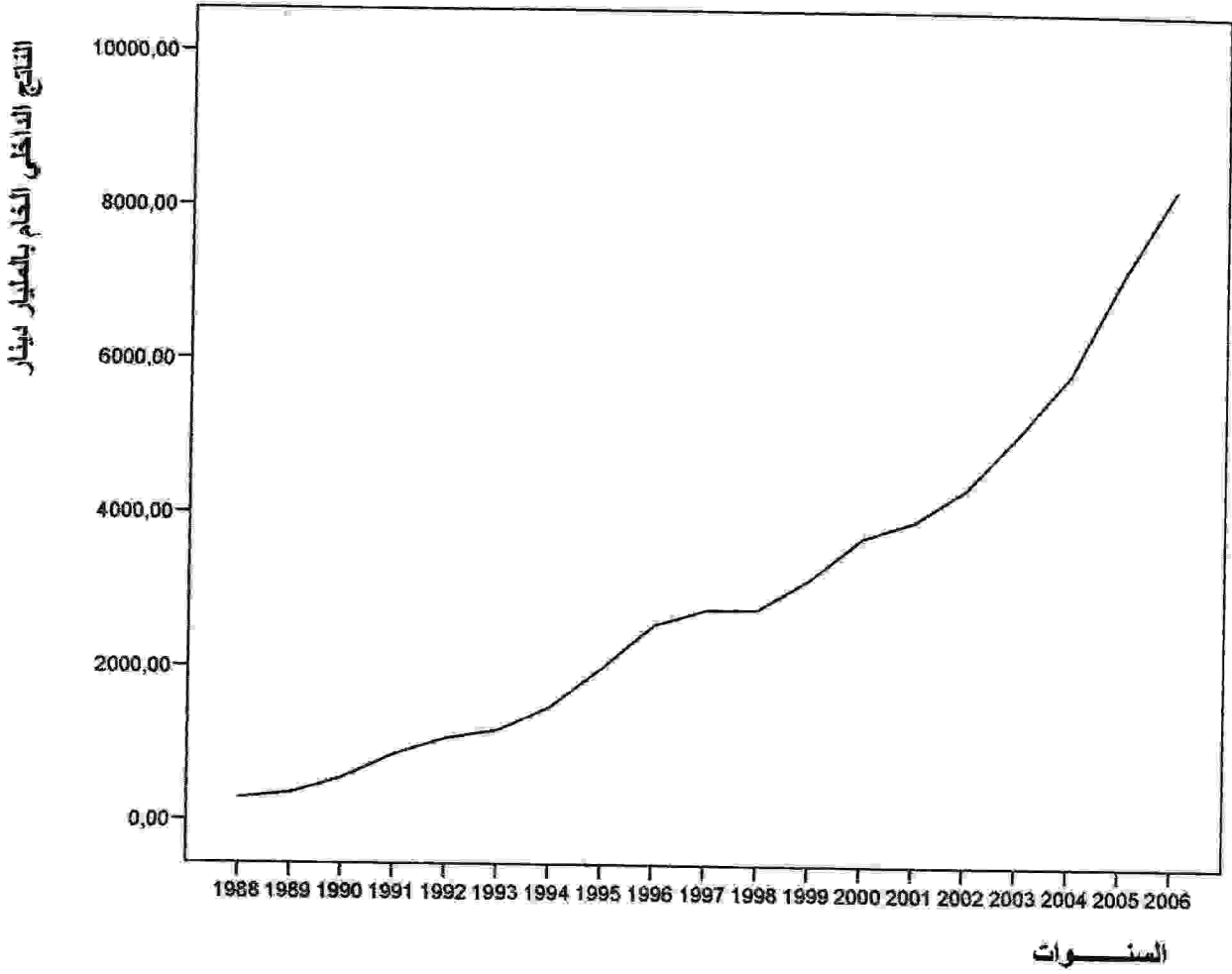
www.banc-of-algeria.dz ، www.ons.dz (2006 -2001)

من خلال الجدول رقم (36) نلاحظ أن الناتج الداخلي الخام يرتفع من سنة إلى أخرى بقيمة

مختلفة ومتفاوتة.

¹ الناتج الداخلي الخام بسعر السوق لسنة 2006 تم تحويله من 114,20 مليار دولار إلى 8296,22 مليار دج اعتمادا على متوسط سعر الصرف 72,6464 دولار للدينار لسنة 2006.

الشكل رقم (11): تطور الناتج الداخلي الخام (مليار دج) للفترة 1988-2006



المصدر: من إعداد الطالب بنا على معطيات الجدول رقم (36).

من خلال الشكل رقم (11) نلاحظ أن الناتج الداخلي الخام في الفترة 1988-2000 يزداد بوتيرة متباطئة على عكس الفترة 2001-2006 التي أخذ فيها الناتج الداخلي الخام يزداد وبصورة متسارعة تأخذ تقريبا شكل خط مستقيم.

المطلب الثاني: الربط بين النفقات العامة والناتج الداخلي الخام (Le PIB) رياضيا

نتناول هذا المطلب من خلال الفرعين:

الفرع الأول: تركيب معادلة انحدار خطي بسيط بين النفقات العامة والناتج الداخلي الخام في الجزائر

العلاقة بين النفقات العامة والناتج الداخلي الخام هي علاقة يؤثر فيها الناتج الداخلي الخام على النفقات العامة، وعليه فإن النفقات العامة تعتبر متغير تابع (مفسر)، والناتج الداخلي الخام يعتبر متغير مستقل. وبما أن العلاقة محل الدراسة تحتوي على متغيرين فإننا نرمز للمتغير التابع بالرمز (Y)، والمتغير المستقل بالرمز (X).

وتحديد شكل الانتشار حسب الشكل رقم (12) بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (37).

الجدول رقم: (37) تطور النفقات العامة والناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 1988-2006 (الوحدة: مليار (دج))

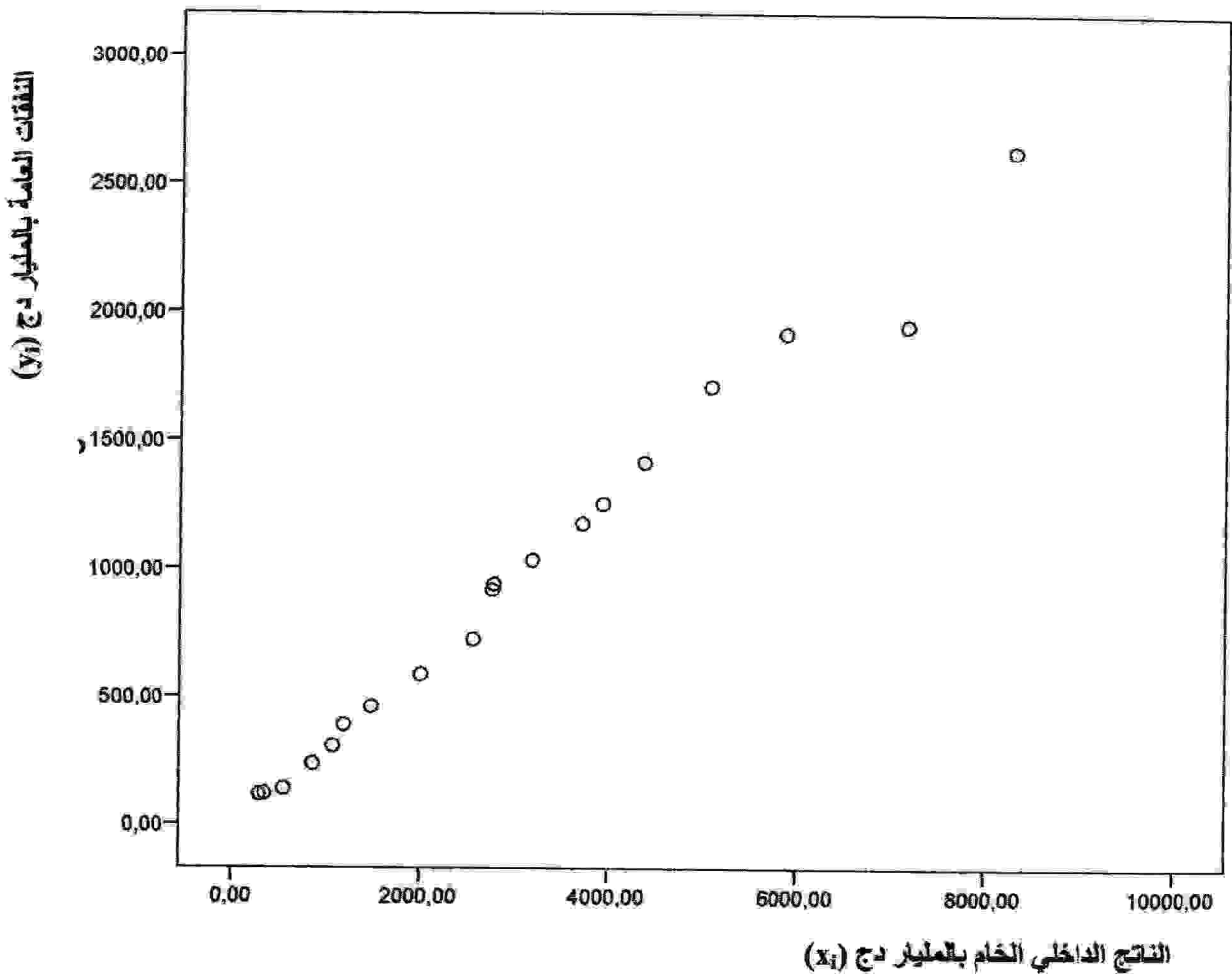
المستويات	النفقات العامة	الناتج الداخلي الخام	نسبة النفقات العامة من الناتج الداخلي الخام (%)
1988	119,7	290,04	41,27
1989	124,5	357,04	34,87
1990	142,5	554,3	25,70
1991	239,6	862,1	27,79
1992	308,7	1074,6	28,73
1993	390,5	1189,7	32,82
1994	461,9	1487,4	31,05
1995	589,1	2002,6	29,42
1996	724,6	2564,7	28,25
1997	918,97	2762,4	33,27
1998	942,0	2781,6	33,86
1999	1034,32	3187,0	32,45
2000	1176,09	3721,8	31,60
2001	1252,36	3937,2	31,81
2002	1416,56	4367,2	32,44
2003	1711,10	5076,84	33,70
2004	1920,00	5874,19	32,68
2005	1950,00	7162,50	27,22
2006	2631,4	8296,22	31,72

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدولين رقم (09) و (36).

من خلال الجدول رقم (37) نلاحظ أن نسبة النفقات العامة من الناتج الداخلي الخام قد تراجعت من 41,27% سنة 1988 وهي أكبر نسبة خلال فترة الدراسة إلى 34,87% سنة 1989، أي انخفاض بنسبة 6,4% وهذا راجع إلى عدة أسباب أهمها دخول الجزائر مرحلة الإصلاحات المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي لتبلغ 25,7% سنة 1990 وهي أقل نسبة لفترة الدراسة، ثم بعد ذلك بقية في التآرجح بين الزيادة والتقصان، ولقد بلغ متوسط نسبة النفقات

العامة من الناتج الداخلي الخام 31,62% خلال فترة الدراسة وهذه النسبة تشير إلى أنه تقريبا ثلث الناتج الداخلي الخام يوجه إلى النفقات العامة.

الشكل رقم (12): شكل الانتشار للمتغيرين (y_i النفقات العامة و x_i الناتج الداخلي الخام)



المصدر: من أعداد الطالب بناغا على معطيات الجدول رقم (37).

من خلال الشكل رقم (12) نلاحظ أن شكل الانتشار للثنائيات (x_i, y_i) ليست على استقامة واحدة، لكنها تأخذ اتجاهها يمكن تقريبه من معادلة خط مستقيم، حيث أنه يستحيل إيجاد المعادلة الحقيقية التي نفترضها كما يلي:

$$y_i = a + b x_i + \varepsilon_i \quad (1)$$

¹ محمد راتول، الإحصاء الوصفي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 178.

حيث أن: $a + b x_i$ هي معادلة خط مستقيم.

والمقدار ε_i يمثل قيمة البعد بين النقاط الحقيقية ومعادلة الخط المستقيم، كما هو موضح في الشكل رقم (11)، حيث أنه يستحيل إيجاد هذه المعادلة فإنه يتم تقريبها تقديريا إلى المعادلة الخطية التالية:

$$\hat{y}_i = \hat{a} + \hat{b} x_i \quad (1)$$

حيث: \hat{y}_i قيمة تقديرية لـ y_i التي تمثل النفقات العامة.

\hat{a} قيمة تقديرية لـ a التي تمثل مقدار ثابت يمثل قيمة \hat{y} عندما تنعدم x_i ، ويمكن حسابها من العلاقة التالية:

$$\hat{a} = \bar{y} - \hat{b}\bar{x} \quad (2)$$

\hat{b} قيمة تقديرية لـ b التي تمثل مقدار ثابت يسمى بمعامل الانحدار (الميل) وهو يمثل مقدار التغير في المتغير التابع (y) عندما يتغير المتغير المستقل (x) بوحدة واحدة ويمكن حسابه من خلال المعادلة

$$\hat{b} = \frac{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})^2} \quad (3)$$

ولتقدير معالم المعادلة (\hat{a}, \hat{b}) سوف نستخدم على البرنامج الإحصائي الجاهز للعلوم الإنسانية (spss)⁽⁴⁾ والذي من خلاله تحصلنا على النتائج التالية: ($\hat{b} = 0.309$ ، $\hat{a} = 12.993$) كما هو موضح في الملحق رقم (1).

وعليه تكون المعادلة المقدره على الشكل التالي:

$$\hat{y} = 12,993 + 0,309 x_i \quad (5)$$

ويكون شكل المعادلة حسب الشكل رقم (13).

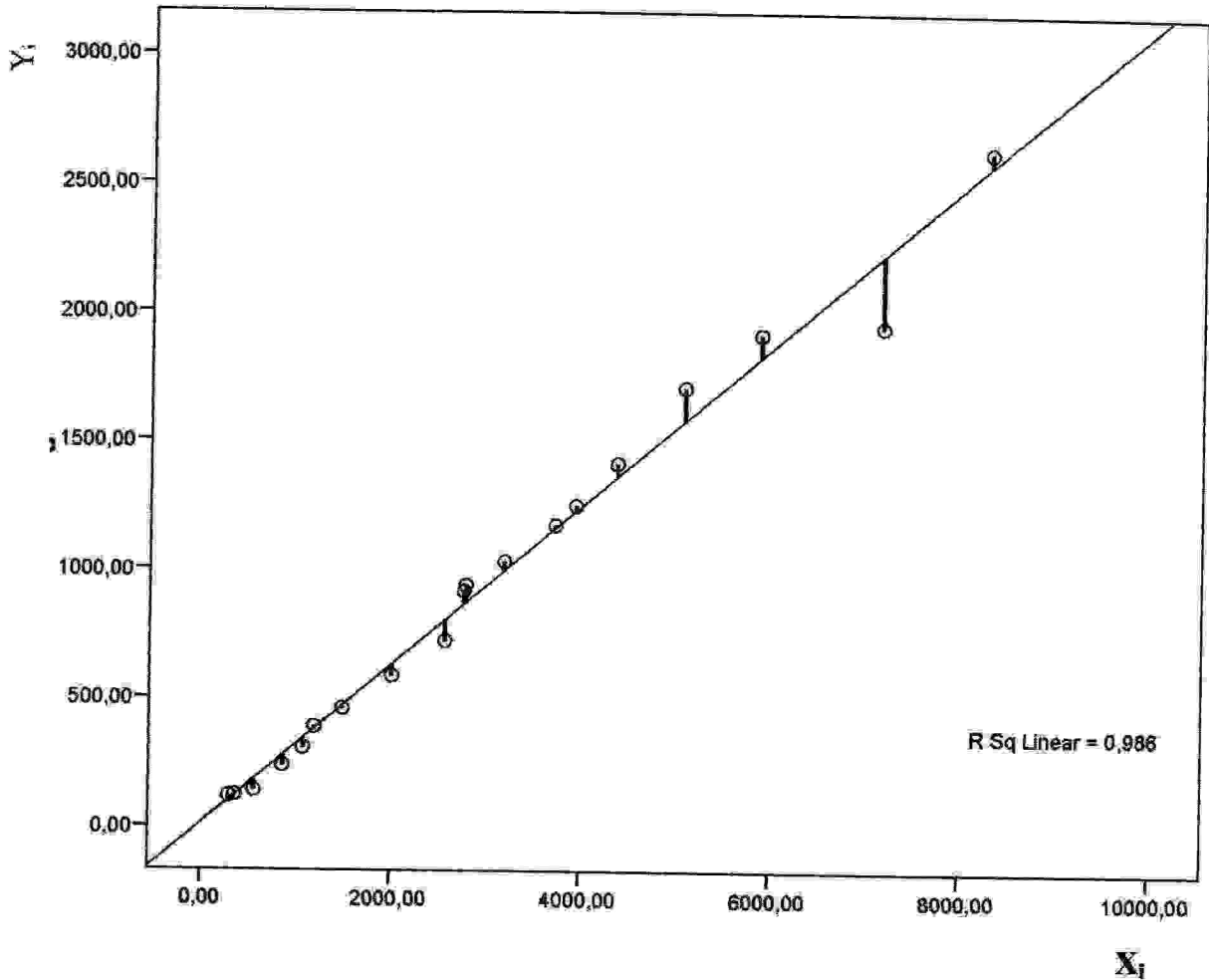
¹ نفس المرجع، نفس الصفحة.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

³ نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁴ محمود مهدي البياتي، تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي (spss)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،

الشكل رقم (13): شكل معادلة الانحدار بين النفقات العامة والنتاج الداخلي الخام.



المصدر: من إعداد الطالب بناغا علي معطيات الجدول رقم (37)

يوضح لنا الشكل أعلاه نقاط الانتشار للنشائيات (x_i, y_i) التي ليست على استقامة واحدة، وتباعدها عن خط الانحدار الذي يعبر عن العلاقة بين المتغيرين والمفسر للمعادلة

$$\hat{y}_i = 12,993 + 0,309 \cdot x_i$$

الفرع الثاني: دراسة العلاقة الارتباطية بين المؤشرين

نلاحظ مبدئيا من الجدول رقم (37) أن النفقات العامة تزداد بزيادة الناتج الداخلي الخام أي أن هناك على العموم علاقة طردية بينهما ومن أجل تحديد درجة المتانة بين المتغيرين نستخدم كذلك على البرنامج الإحصائي الجاهز للعلوم الإنسانية (SPSS)، والذي يعطينا قيمة معامل الارتباط

البيسيط مباشرة ($r_{x,x} = 0,993$) فهذه القيمة لمعامل الارتباط البيسيط يمكن حسابها من العلاقة التالية⁽¹⁾:

$$r_{xy} = \frac{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{N \cdot \delta_x \cdot \delta_y} \dots\dots\dots(6)$$

حيث: \bar{x} تمثل الوسط الحسابي للمتغير x ويمكن حسابها من خلال العلاقة التالية:

$$\bar{x} = \frac{\sum_{i=1}^n x_i}{N} \dots\dots\dots(7)$$

\bar{y} تمثل الوسط الحسابي للمتغير y ويمكن حسابها من خلال العلاقة التالية:

$$\bar{y} = \frac{\sum_{i=1}^n y_i}{N} \dots\dots\dots(8)$$

δ_x تمثل الانحراف المعياري للمتغير المستقل x ويمكن حسابها من خلال العلاقة التالية:

$$\delta_x = \sqrt{v_x} \Rightarrow \delta_x = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})^2}{N}} \dots\dots\dots(9)$$

δ_y تمثل الانحراف المعياري للمتغير التابع y ويمكن حسابها من خلال العلاقة التالية:

$$\delta_y = \sqrt{v_y} \Rightarrow \delta_y = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^n (y_i - \bar{y})^2}{N}} \dots\dots\dots(10)$$

حيث: v_x ، v_y يمثلان التباين بالنسبة لكل من المتغيرين x ، y .

وقيمة معامل الارتباط تكون محصورة في المجال [-1، 1]⁽²⁾ .

فإذا كان ($r = 1$) فإن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة خطية طردية تامة، وإذا كان ($r = -1$) فإن

ذلك يدل على أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة خطية عكسية تامة، أما إذا كان ($r = 0$) فإن ذلك

يدل على أنه لا توجد علاقة خطية بين المتغيرين⁽³⁾ .

¹ محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص 191 .

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

³ نفس المرجع، نفس الصفحة.

وعموما نقول أن الارتباط بين المتغيرين هو ارتباط قوي إذا كان $(r \geq 0,7)$ في حالة الارتباط الطردي، و $(r \leq -0,7)$ في حالة الارتباط العكسي⁽¹⁾.

أما في دراستنا فقيمة معامل الارتباط $(r = 0,993)$ تدل على وجود علاقة إرتباطية خطية طردية قوية بين المتغيرين محل الدراسة لأن r إشارته موجبة وقيمتها أكبر من 0,7 كما هو موضح في الملحق رقم (1)، فهو يعكس التصور الصحيح المتناسب مع التصور الاقتصادي الذي ينص على أن الناتج الداخلي الخام يؤثر على النفقات العامة تأثيرا موجبا فكلما زاد الناتج الداخلي الخام زادت النفقات العامة، أما من الناحية الإحصائية فإن درجة تأثير الناتج الداخلي الخام أي المتغير المستقل على النفقات العامة أي المتغير التابع تحدد من خلال معامل التحديد $(R^2 = 0,986)$ كما هو موضح في الملحق رقم (1)، والذي يمكن حسابه من خلال المعادلة التالية⁽²⁾:

$$R^2 = (r_{xy})^2 \dots\dots\dots(11)$$

وبالتعويض عن قيمة $(r = 0,993)$ في المعادلة رقم (11) نجد:

$$(11) \Leftrightarrow R^2 = (r_{xy})^2$$

$$\Leftrightarrow R^2 = (0,993)^2$$

$$\Leftrightarrow R^2 = 0,986 .$$

وهذا يعني أن (98,6%) من التغير في النفقات العامة (y) يرجع سببه التغير في الناتج الداخلي الخام (x)، أما الباقي وهو (1,4%) فيرجع إلى عوامل أخرى، بمعنى أحر التأثير الكبير في النفقات العامة يرجع إلى الناتج الداخلي أما العوامل الأخرى فتؤثر بدرجة أقل.

¹ نفس المرجع، نفس الصفحة.

² مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس وممارين مخلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007/12، ص 48.

تقوم برامج وسياسات الإصلاح على فكرة تخلي الدولة عن وظائفها وتغيير نظمها السياسية والاقتصادية بغية النهوض بالقطاع الخاص وإشراكه في تحقيق الانفتاح على العالم الخارجي لإزالة الاختلالات وتحقيق النمو، حيث أن سياسة الانفتاح تتحقق بعد تخلي البلد عن بعض مسؤولياته، هذه التي تجر ورائها جملة من النتائج الوخيمة والأعباء المالية والآثار السلبية تظهر على المدى القصير والمتوسط، كما تؤدي إلى بروز إختلالات هيكلية جديدة من شأنها أن تعرقل الأهداف المسطرة في برنامج الإصلاح المشار إليه في قالب المشروطة الذي يتمخض عنه جملة من الانعكاسات الإيجابية منها والسلبية أو كلفة إقتصادية واجتماعية، يصعب على البلد التنبؤ بحدتها.

ومن المعلوم أن لبرنامج الإصلاح آثار انكماشية على الاقتصاد وعواقب اجتماعية وخيمة، إلا أن البلد المعني بالإصلاح لا يمكنه تجنب حدوث مثل تلك الانعكاسات السلبية. وبما أن معظم التحليلات لتجارب الدول أوضحت عدم فعالية البرامج المفروضة من قبل الصندوق فقد يتحقق التوازن خلال فترة البرامج نظرا لاستفادة البلد من الدعم المالي ولكن سرعان ما يعود للاختفاء وبالتالي يبقى تحقيق النمو هدف لا يمكن بلوغه، ومن أجل هذا لم يسلم الصندوق من السلبيات والانتقادات التي وجهت إلى السياسات الواردة في برامجه، نظرا لاعتماده على سياسات ظرفية كحلول جذرية وشاملة لكل البلدان النامية رغم اختلاف بعضها عن بعض بتباين معطياتها الطبيعية والبشرية، كما أن إقبال هذه الدول على تبني إجراء الانفتاح الاقتصادي الذي يؤكد عليه الصندوق، سيزيد من حجم ديونها الخارجية بصورة سريعة ويرفع من عبء خدمة الدين ويساعد على رفع موجات التضخم.

الخاتمة العامة

بعد تناولنا لهذا البحث الخاص بانعكاسات برامج صندوق النقد الدولي على النفقات العامة في الجزائر، تمكنا من استخلاص مجموعة من النتائج بناء على الفرضيات محل الدراسة بالإضافة إلى اقتراحات وآفاق.

النتائج

1- لا يسعى صندوق النقد الدولي إلى النهوض بإقتصاديات الدول النامية وإنما همه الأساسي هو بسط نفوذ النظام الرأسمالي عن طريق تكريس فكرة التخصص العالمي وتجنيب العالم من الوقوع في أزمات اقتصادية.

2- تعتبر الاختلالات الاقتصادية والمالية (الداخلية والخارجية) وتراجع أسعار البترول مع زيادة عبء المديونية وخدماتها الأسباب التي دفعت الجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي.

3- إن معالجة الاختلالات واستعادة التوازنات من منظور صندوق النقد الدولي يمر عبر النقاط التالية:

- تقليص حجم تدخل الدولة في الاقتصاد.
- ترقية النمو الاقتصادي عن طريق تفعيل المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة.
- زيادة حجم الصادرات.
- تحرير التجارة الداخلية والخارجية.
- ترشيد الاستهلاك والادخار والنفقات العامة عن طريق ضبط أسعار السلع والخدمات وكذا أسعار الصرف والكتلة النقدية.
- معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض سعر صرف العملة.
- لا بد أن ينصب اهتمام البلدان المتخلفة على الإنتاج (العرض) وعلى كيفية زيادة القدرة الإنتاجية التي من شأنها أن تساهم في تحصيل عملات أجنبية لدعم سعر صرف هذه الدول.

4- لقد واكب التدخل المتزايد للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية تنوع النفقات العامة نتيجة تعدد أوجه الإنفاق العام وصوره لذلك فإن الأعباء العامة للاقتصاد الجزائري كانت كلها تقريبا من طبيعة واحدة، تقتصر على النفقات الضرورية لتسيير المرافق الإدارية.

5- يتم تصنيف النفقات العامة في قانون المالية الجزائري إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

6- يعتبر تطبيق البرامج والسياسات الاقتصادية والمالية (سياسات التثبيت والتعديل) المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي في الجزائر نقطة تحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.

7- إن ما شهدته الجزائر أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من اتفاقات مع صندوق النقد الدولي (سياسات التثبيت والتعديل الهيكلي)، لا يعد إلا استمرارية غير منتهية وغير مجدبة، ذلك لأنها تستند إلى منطق رد الفعل على عدم فعالية السياسة السابقة، الأمر الذي يزيد من فكرة إعادة التجريب ومن ثم الوقوع في الخطأ مرة أخرى، وتكون النتيجة عدم التفاؤل بغد أفضل بسبب الاعتماد على إصلاح الإصلاح.

8- تطبيق الجزائر لبرامج وسياسات صندوق النقد الدولي كانت لها آثار اقتصادية واجتماعية، فمن الناحية الاقتصادية تمكنت الجزائر من تحقيق التوازنات بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية الكلية كالتحكم في معدلات التضخم وضغط حجم النفقات العامة، أما من الناحية الاجتماعية فقد كانت النتائج سلبية والآثار وخيمة فكانت بمثابة تكلفة وفاتورة لهذه الإصلاحات خاصة في جانب البطالة والفقر ومستوى المعيشة.

9- لقد أدت الآثار الاجتماعية الوخيمة لسياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة في الجزائر إلى آثار عكسية سياسية وأمنية.

10- العلاقة بين النفقات العامة والنتائج الداخلي الخام هي علاقة حطية، طردية، قوية.

الاقتراحات

لكل مجتمع أزماته مما يفضي إلى القول بأنه يجب أن يكون لكل مجتمع إطاره النظري الذي يتماشى وواقعه، وهكذا يضع ويقبس ويكيف سياساته وأهدافه حسبه، ومن أجل ذلك نرى بأن سياسة ضغط النفقات العامة لا يمكنها أن تكون سياسة إدارة طلب وحيدة كما يراها خبراء صندوق النقد الدولي وهذا لكون الجزائر لا تتوفر على العرض لكي تدير الطلب.

كما أن مفتاح التطور والخروج من بوتقة التخلف حسب اعتقادي يتمثل في العمل على تحريك الطاقات الكامنة وإتباع منهجية واضحة المعالم في عملية الإصلاح الاقتصادي والبحث عن عملية التقارب والتكيف بين الوسائل والأهداف والغايات لكن حسب الظروف الخاصة بكل بلد وكذا بالاعتماد على الذات دون اللجوء إلى الغير من أجل تصحيح الأخطاء.

أفاق البحث

دون أن أعتقد أنني قد أحطت بالموضوع وأني ألمت به، فلا شك أن أذكر أن كل عمل بشري لابد أن يوجد فيه من النقص والهفوات التي يسبق القلم إليها أو يذهل الفكر عنها، فإن أحسنت فمن الله فله الحمد والشكر وإن كانت الأخرى فمن نفسي، وسبحان من أبي أن يكون الكمال إلا لكتابه، ولكن حسبي أن الله يعلم ما في الصدور. ونتيجة هذا الجهد المتواضع فقد تولدت عندي عدة مواضيع أراها جديرة بأن تكون إشكاليات لدراسات قادمة منها:

1- القيام بدراسة تتعلق بمدى فعالية سياسة تقييد الميزانية على الاقتصاد الجزائري.

2- دراسة سياسة سعر الصرف ومحاولة اختبار مدى انطباق قروض صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بتخفيض قيمة العملة الوطنية على الاقتصاد الجزائري وهذا من خلال القيام بالدراسة القياسية لميزان مدفوعات الاقتصاد الجزائري.

فيا رب هذه يدي وحلقها قلب يدعوك ويقيني في رحمتك إنك مجيب الدعاء. وما توفيقني إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

الكتب

- 1- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- 2- الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومه، بدون مكان نشر، 1996.
- 3- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 4- السيد عبد المولى، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
- 5- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 6- زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002.
- 7- حسين مصطفى حسين، المالية العامة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 8- يوحين أ ديوليو، ملخصات شوم نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية، ترجمة محمد رضا العدل وحلمي رضوان عبد العزيز، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 9- محمد الصغير بعلي ويسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم، عنابة، 2003.
- 10- محمد بالقاسم حسن بملول، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- 11- محمد راتول، الإحصاء الوصفي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 12- محمود مهدي البياتي، تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي (spss)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

- 13- محسن أحمد الحضيبي، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، بدون مكان نشر، 2000.
- 14- ميشيل لولار، صندوق النقد الدولي وعملياته، ترجمة هشام متولي، دار طلاس للدراسات والترجمة، دمشق، 1995.
- 15- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة للطلبة الجامعيين، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
- 16- سوزي علي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- 17- سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000.
- 18- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، بدون مكان نشر، 2000.
- 19- عادل المهدي، عملة النظام الاقتصادي العالمي، منظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2003.
- 20- عبد الحليم كراحة، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
- 21- عبد المجيد دراز، محمد عمر أبو دوح، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 22- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 23- عبد العزيز قادري، دراسات في القانون الدولي - صندوق النقد الدولي - ، دار هومه، بدون مكان نشر، 2002.
- 24- علي لطفي، أصول المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة، بدون تاريخ نشر.

- 25- علي مكيد، الاقتصاد القياسي دروس وتمرين محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 26- علي عشناوي، برنامج التكيف التي يدعمها ص، ن، د، دار النهضة، القاهرة، 1994.
- 27- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
- 28- قادة أقاسم، المحاسبة الوطنية (نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية)، ترجمة عبد المجيد قدي وقادة أقاسم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
- 29- رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 1989.
- 30- رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، بدون مكان نشر، 1992.
- 31- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة الشباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

المذكرات والأطروحات

- 1- أحمد زكرياء صيام، صندوق النقد الدولي ومأزق مديونية دول العالم الثالث، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995-1996.
- 2- جمال الدين بظاهر، مراقبة تنفيذ النفقات العامة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001-2002.
- 3- مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- 4- سميرة طالبي، واقع الاقتصاد الجزائري وعلاقته بصندوق النقد الدولي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002.
- 5- عبد الباقي روابح، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2005-2006.
- 6- بحيرة بالهاشمي، أثر الإصلاحات الاقتصادية في الموازنة العامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001-2002.

الملتقيات

- 1- مهدي ميلود، مضمون برامج الإصلاح الهيكلي المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول "أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، 04-05 ديسمبر 2006.
- 2- موسى رحمان وعاشور فلة، السياسة الاقتصادية الجزائرية بين ضغط المجتمع والالتزامات الحكومية الدولية -FMI- الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 8 - 9 مارس 2005.
- 3- محمد بن بوزيان، وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الثاني في الجزائر: خيار أم اختيار، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، 04/05 ديسمبر 2006.
- 4- نعيمة برودي، الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي، الملتقى الدولي الأول حول الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، 04-05 ديسمبر 2006.
- 5- عبد الباقي روابح وشريف غياط، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حل الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة، 2003.
- 6- عبد القادر خليل، سليمان بوفاسة، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ضمن إطار العولمة المواصفات والتقييم، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، 04/05 ديسمبر 2006.
- 7- عزيزة بن سمينة، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، جامعة بومرداس، 04-05 ديسمبر 2006.
- 8- فاتح ساحل ولطفي شعيباني، آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، جامعة بومرداس، 04/05 ديسمبر 2006.

9- راضية بوشعور وشكرية ديدوح، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر عرض وتقييم، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، 05/04 ديسمبر 2006.

المجلات والدوريات

- 1- كارلو كوتاريللي وإيزابيل ماتيوس واي لاجو، الإصلاح في صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 44، العدد الثالث، سبتمبر 2007.
- 2- عبد الوهاب شمام، دراسة حول الخوصصة والتحويلات الهيكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 8، 1997.
- 3- عبد الرحمن تومي، قراءة في مشروع قانون المالية لسنة 2006، دراسات اقتصادية للبحوث والدراسات الإنسانية، جامعة الجزائر، العدد 07، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، جانفي 2006.

التقارير والقوانين

- 1- المادة 56 من القانون رقم 03-22 المؤرخ في 29 ديسمبر 2003، الجريدة الرسمية، العدد 83، 29 ديسمبر 2003.
- 2- المادة 65 من القانون رقم 05-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005، الجريدة الرسمية، العدد 85، 31 ديسمبر 2005.
- 3- المادة 65 من القانون رقم 07-12 المؤرخ في 30 ديسمبر 2007، الجريدة الرسمية، العدد 82، 31 ديسمبر 2007.
- 4- المادة 70 من القانون رقم 04-21 المؤرخ في 29 ديسمبر 2004، الجريدة الرسمية، العدد 85، 30 ديسمبر 2004.
- 5- المادة 90 من القانون رقم 06-24 المؤرخ في 26 ديسمبر 2006، الجريدة الرسمية، العدد 85، 27 ديسمبر 2006.
- 6- المادة 114 من القانون رقم 02-11 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002، الجريدة الرسمية، العدد 86، 25 ديسمبر 2002.

- 7- القانون رقم 07-12 المؤرخ في 2007/12/30، الجريدة الرسمية، العدد 82، 31 ديسمبر 2007..
- 8- القانون رقم 78-02 المؤرخ في 11 فيفري 1978، الجريدة الرسمية، العدد 07، الصادرة بتاريخ 14 فبراير 1978.
- 9- القانون رقم 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادر بتاريخ 9 ديسمبر 1987.
- 10- القانون رقم 88-29 المؤرخ في 19 جويلية 1988، الجريدة الرسمية، عدد 29، الصادر بتاريخ 20 يوليو 1988.
- 11- كريم النشاشيبي وآخرون - الجزائر، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق - دراسة خاصة ل. ص.ن.د، 1998.

مواقع الأنترنت

- 1- www.Imf.Org
- 2- www.joradp.dz
- 3- www.maghrebia.com

- 1- Ammar Benhimer, la dette exterieur de l' Algerie, Alger Marimour, Algérie, 1998.
- 2- A. Wogner, traité de sciences des finances, Paris, (sans date).
- 3- Benbitour Ahmed, l'Algerie au troisième millénaine défis et potentialité, Alger Marinour, Algérie, 1998
- 4- Michel Aglietta, Sandra Moatti, LE FMI, Economica, Paris, 2000.

المذكرات والأطروحات

- 1- NADIA CHETTAB, la mondialisation économique; le nouvel instrument de l'hégémonie euro – américaine le cas de l'Algérie, thèse de doctorat d' état, université d' Annaba, 2002.

مواقع الأنترنت

- 1- www.banc-of-algeria.dz
- 2- www.finances-algeria.org
- 3- www.ons.dz.

```
REGRESSION
/ MISSING LISTWISE
/ STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/ CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/ NOORIGIN
/ DEPENDENT Fgén
/ METHOD=ENTER PIB.
```

Regression

]DataSet1] C:\Program Files\SPSS Evaluation\sa.sav

Variables Entered/Removed(b)

Method	Variables Removed	Variables Entered	Model
Enter	.	PIB(a)	1

- a All requested variables entered.
b Dependent Variable: Fgén

Model Summary

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
87,60721	,985	,986	,993(a)	1

- a Predictors: (Constant), PIB

ANOVA(b)

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model
,000(a)	1206,033	9256330,474	1	9256330,474	Regression 1
		7675,022	17	130475,380	Residual
			18	9386805,854	Total

- a Predictors: (Constant), PIB
b Dependent Variable: Fgén

Coefficients(a)

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
			Std. Error	B	
		Beta	Std. Error	B	
,704	,386		33,649	12,993	(Constant) 1
,000	34,728	,993	,009	,309	PIB

a. Dependent Variable: Fgén

ملخص الدراسة

إن انفجار الأزمات المتعلقة بموازين مدفوعات الدول النامية أدت إلى عكس الاتجاه الخاص بتدفق رؤوس الأموال من الدول النامية إلى الدول المتقدمة فبعد أن كانت رؤوس الأموال تتدفق في شكل فروض للدول النامية أصبحت هذه الدول تسدد مبالغ معتبرة تعرف "بخدمة الديون" التي يعاد توجيهها للدول النامية مرة أخرى في شكل مبالغ مستثمرة من طرف الدول المتقدمة، وأمام تفاقم حجم المديونية وعندما تلجأ العديد من الدول النامية إلى سياسات التصحيح الهيكلي تحت ضغط المؤسسات النقدية والمالية الدولية (FMI-BM) التي يتوجه إليها البلد المعني للحصول على برامج جاهزة قصد التحكم في الاختلالات الاقتصادية والمالية خاصة المتعلقة بالميزانية العامة (التفقات والإيرادات)، ولقد أثبتت تجارب الدول عدم فعالية البرامج المقترحة من قبل الصندوق والتي يمكن اعتبارها مجرد حلول ظرفية لأنه قد يتحقق التوازن خلال فترة تطبيق البرامج نظرا لاستفادة البلد من الدعم المالي، ولكن سرعان ما يعود الاختلال من جديد.

الكلمات المفتاحية: صندوق النقد الدولي، النفقات العامة، الاختلالات الاقتصادية والمالية، برامج التثبيت والتعديل الهيكلي، الناتج الداخلي الخام.

SUMMARY OF THE STUDY

The explosion of crisis that have taken place especially those related to the balance of payments of developing countries led to the opposite direction of the flow of funds from the developing countries to the developed ones . These funds were to be given to under developing countries as loans but now these countries are paying huge sums of money known as 'debt servicing' which redirected to developing countries once again as investments by the developed countries. And due to the growth the magnitude of indebtedness and its resorts (burdens), many developing countries follow the structural adjustment policies under the pressure of the international monetary and financial institutions (FMI_BM) from which the concerned country obtains the software (correcting programmes) in order to master the economic and financial imbalances especially those related to the overall budget (expenditure and income) . The countries experiences assured (proved) the ineffectiveness of the programmes imposed by FMI, which could be considered merely as circumstantial solutions to benefit the country because of the financial support but the imbalance returns quickly

Keywords: International monetary fund, public expenditure, economic imbalances and financial stabilization programmes and structural adjustment, GDP.